

Arob.O.

120

Alap O. 150.

Arab O. 120.

ALAP O. 150.

ایکسے با حفظ

وفي ابن الخطبة اذ لا يستعمل في قوله تعالى كما لا ينبغي
 قوله وادفعا اما معلوم في قوله تعالى كما لا ينبغي
 قوله انني بالعباد على انه ضد اللطف
 قوله انني بالعباد على انه ضد اللطف
 قوله انني بالعباد على انه ضد اللطف

قوله في قوله تعالى انما الله تعالى
 قوله في قوله تعالى انما الله تعالى
 قوله في قوله تعالى انما الله تعالى
 قوله في قوله تعالى انما الله تعالى



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نتقي

يا من يحجب كل سائل. ويفيض عليه انواع المسائل. ويمنع مكاله كل كانه. عني يستند
 الاحضنة باحسن المساند. وصل وسلم على من نفى اعلام الكفر والعناد. والزم محي
 الباهرة من محاضره المكابرين الى يوم النقاد. وعلى اله واصحابه الذين سلكوا اجمع ما اؤله
 من التقريرات والتحريرات. وعرفوا اقسام الحق فصدقوا بكل الصدقات. **وبه يقول**
 العبد الراجي لطفه **وبه الخفي** محمد الحنفي بن عثمان الكلبسي لما جاءه الرسالة الولية التي هي
 من الموهبة القدسية المنسوبة الى الشيخ العرفي بساجق زاده. فاناله الله تعالى ما اراده
 مقبرة عند الطلبة الكرام. ومختصة مفيدة للخاص والعوام. وقد سبق مني وعد لم يرد
 من الطلبة المستفيدين لدي. ان اشرجه بناء على عدم وجدنا شرا لها في بلدنا فامنا
 لا لعينا واعتمادا على ما قلنا. غير اني تبت بعد برهة من الزمان. ان لا ابلغ العادل ان
 يكون كلامي تحت السباب. فقل هذا الامر من مكي بعد لقله البضاعة. فظفقت
 مع مخافة الاضاعة. اذا كرم اذا وعدتني وفي. واذا رتب علي وفاء جهده اضفي
 ثم طلع في خلدي ان افضل الصدقة جهدا لقل. ولا تخش في الطعن فالتة هو لقل المذل
 مع اية امثال هذا قد شاعت وكثرت بين الاقوام. وليس هذا اول قارورة كبر في الاسلام
 وانه اخذ كلام الغير مع اعترافه محم. بل باب السيرة كتب القوم غير مسدود. ولقد احسن
 في القالب قال. عليه رحمة الملك المتعال. خذ من هذا لاهنا. وقل قائل انا. فاذني ناسرهما
 مستعينا بالله. ولا تفيد والاستعانة الآيات. والمحجوزة الناطقة ان ينظر واليه بعد الوعد
 وانه ردة جهلة من اهل العناد. فقل احسن السيرة الناس مصورة. ولا يبر خيرا مقبولة
 قال رحمه الله تعالى بسم الله الباء اما متعلق بقوله المؤخر وهو لفظ او بالقد الخ
 وهو هنا اؤلف وعلى كلا التقديرين تقدم المولى على العالم اما للتقديم لاسمه تعالى واما لظهور
 الامتنان بالحدث النبوي واما للحصر وقاعلي المشركين القائلين بشم اللات والغري وهي
 اما للمصاحبة وهو الاولى وعليه لاكثر والمعنى من كاسم الله اؤلف او يقول والبعير يجرها
 بياض لطريق المصاحبة بسم الله تعالى لا تقدر في نظم الكلام او الاستقامة او مرد عليه انه واجب
 ابتداء اسم الشرفي حيث جعل آية للابتداء والالة مفصولة بالتبع والفصل بالفتح نقص و
 ابتداء واجب بآية الآلة جهتين كونها واسطة بين الفاعل والمنفعل في وصوله افع اليه
 وكونها موقفا على حصول الفعل والمق هنا الجهة الثانية ولا شك انها ليست بنقص الاسم
 عند البصرية من الاسماء التي حذفت اعجازها لكثرة الاستعمال وبنيت على التكرار
 وادخل على ابتداء بها في الوصل ويشهد له تصديقه على اسماء واسمي وسمي وسميت
 محي سمي كهدى قال والله اسماء سمي مباركا والقلب بعد غير مطرعة ثم اخلص في
 انه اصل فعل بضم الفاء وسكون العين او فعل كسر تانص على الجوهر ومنه السمة عند
 الكوفيين واسمه وسم وربة بآية التمر لم يبعد دخولها على ما حذف صدره من كلامهم

في الخبر المتقدم وهو ان من قال

الله وصف في الاصل لكنه لما عطف عليه تعالى لم يبحث لا يستعمل في غيره وصار كالعلم مثل انما اخرج
بحر العلم اجزاء الوصف عليه واستعمال الوصف به وعدم نظرك احتمال الشك اليه هذا مختار البصيرة
وعند الترجشي هو الاختار بسبويه انه علم لذاته المحصور من غير تصرف ولا نقل ولا عطف حتى قال
انه اعرف المعارف قال انما كبريائه وروي بسبويه في المنام بعد موتة فقيل له ما فعل الله تعالى قال
غفر لي قبل يم قال بسبب قول انه لفظة الجلالة اعرف المعارف انتهى ثم الاقوال في اشتقاقه على تقدير
كونه مشتقا كثيرة جدا والتفصيل في الفوائد المتنبيل وبحججه اعاد الباء تبينه على استقلال الجمل
العطف يوزن التبعية والمفهوم من حديث الجمل الاصلية والجمل لغة هو الوصف الجمل تعظيما على الجمل
الاختياري مطلقا اي انعاما وغيره وعرفا هو فعل يشعر بتعظيم المنعم قصد الانعام مطلقا اي
سواء كان الانعام على الماعدا او على غيره وبينهما عموم من وجه ويجوز اخذ كل منهما هنا لكن الاولى
جمله على اللغوي بناء على ما اشتهر من اولوية حمل الفاظ الدوايح على عابريها اللغوية وبمعنى اختار
العرض لانه وان كان بينهما عموم من وجه الآلة الافراد المشتملة للعرض اكثر من افراد اللغوي كالارضي
انظر الطريقة الغير المشكوك في التسمية والتجديد رعاية للصنف الاستغراب مع الاعيان الذي هو
مزمع الطلاب وتبين ما في اول الامر على بناه شانه وشاؤه رسالة حيث لم يكن مقلدا لمحتضا
لغيره وبما اشارة الى صحة رواية لا يبدأ بسم الله عنده لانه الروايات في منتهى الحديث فخلقة اذ
في رواية اخرى على ما بقي في حفظي والله تعالى اعلم كل امر في يد الله فيبسط الله الرحمن الرحيم
فما اوتى فعل في هذه الرواية لا يكون مستلحا للحديث ما لم يقل بسم الله الرحمن الرحيم كالاخبر في
انه هنا امورا ثلثة التسمية والتجديد وتقيب الاول بالثاني اما الاول فلا يشتمل حديثي
الابتداء سبق حديث البسملة واما حديث الجمل فانه في كل امر في بال لم يبدأ فيه بالحمد لله فهو جزم
الحديث الاثر مقطوع بالذنب والآخر مقطوع اليد وهما في الحديث كناية عن عدم الكبر
ما يتوهم من تعارضها فذوق اما جمل الابتداء على العرض الحمد او جمل احدها على الحقيقة والآخر
على الاصناف كما هو المشهور هذا على تقدير كون الباء في الحديث صلة للبدء ولك ان تجعل الباء
للاستعانة او للملازمة ولا شك ان الاستعانة تبقى لاثنان في الاستعانة بآخر والملازمة نعم
وقوع الابتداء بالشيء على وجه الجزئية وتذكره قبل الابتداء بلا فصل فهدر واما الثالث فلا يقد
بالسبب الكتاب المجيد وعمل بما شاء بل وقع عليه الاجماع وصلوة اما جزم وعطف على ما سبق او
مرفوع مبتداء من قبل سلام عليك فربما يحسن تعالى الصلوة على رسوله عملا بقوله تعالى ومن
لك ذكر لك قال في الكشاف في رفع ذكره عليه السلام انه قرأ بذكره تعالى في كلمة الشهادة
ولا اذان والاقامة والحظ وغير ذلك من مواضع من القرآن انتهى وشكر للمنفعة في ساطعة
بموجب لم يشكر الناس لم يشكر الله تعالى وسلام عطف عليها والتقدير بناء للتعظيم على سبيل
اما جزمه المحل صفة لها او مرفوع المحل خبر لها وفي بعض النسخ وبصلوة بالباء في الاحتمال
الاول لا غير وترك الال وانه كان الاتباع بالصلوة والسلام مندوبا اما ههنا النفس حيث
وهم بالترك ان رسله ليس ككتب السلف فلا ينبغي احتواها جميع ما احتوتها او اكتفاها باحد

بك ص

طريق معناه في الاصول والادراك
قوله لصفحة الاستقبال وهو ان يكون في طريقه
فان لم تقدر ان تقرأ في كتابك في طريقه

في الخبر المتقدم وهو ان من قال
قوله وابتدأهم الى ما قد ذكره في كتابه
الكتاب

من الافراد المشتملة
للعنوي

مبين في بعض
المراتب

في الخبر المتقدم وهو ان من قال

المفرد

[illegible]

عدم النقل وجه تقدم هذه المناظرة العامة الوظائف جارية على هذا التقدير بخلاف المناظرة على النقل
 فانه لا يجري فيه سوى تصحيح النقل ما لم يلزم صحة واذا التزم تبحر الوظائف فليكن كونه حيث التزم
 صحة ولذا لم يورد هناك باب على حال كاسية في واعلم ان الاخير من أي المخرج والانتاء وفيه تعليل لا يمكن فيها
 المناظرة المشهورة المصطلحة فيما بينهم والا فنقصانها بخلافه قاذرة اللغة كاسية من النص فضعف
 ثلاثة ابواب الفاء فصحة عند الزمخشري وضراية عند السكاكي وتفصيلها في الحق قال في الحاشية فان
 قلت الوجوب اربعة ابواب في المركب انما قص قلت المركب انما قص اذا كان قيد للفقية فهو قضية فذل
 في التصديق والا فلا يكون قضية فالحال لاخير من انتهى قبل يكون ان يقال مثل هذا لا انتاء
 تدبر انتهى قولك ان اراد هذا القائل ان يكون وقوع الانتاء قد لا يقتضي إمكانا في ضياعه انه لو فرض
 وقوع قيد للفقية يكون قضية فالمراد ايضا كذلك والعصر يقتصر وان اراد ان يقع يكون وقوع قيد الا
 بحسب العربية او وقع بالفعل كاهو متفق تغير المص باذ انهم كيف وقد حوا ليدوم وقوع الانتاء ثبوت
 حاله ولا يقتضي ولا صلة بناء على عدم ارتباطها بهذه الطرق واذا لم يقع كذلك فلا لا تقع غير هاهن القيد
 او لا يورثه من تتبع الحق نعم حوا لوقوعه خارج المبدأ حتى يجوز ان يقال زيد لم يربط بغيره لكن لم يربط بغيره
 لها ولعل لهذا امر بالترهنا ولو ورد على المصنوع للمخرج مثلا ولولا ان زيد صار بغيره فغير القيد للفقية
 فهو قضية مع كانه قال مضروب زيد عمر فلان ان يجمع مضروب وبتدعيم وزيد فانه اوجب بوجع المنع
 الوفاء القضية بانه يعتبر الضرب بغيره محمولا فالحال كذلك المركب انما قص فالفرق بلا فارق الا ان يقال
 ان المركب انما قص بعض التصديق بالقوة بلا تغير القضية المقيدة بخلاف المخرج وفي تقرير القوانين
 اشارة الى هذا ولما كان التعريف مقدما على التصديق من حيث تقدم تصديق الطرفين عليه وكانه عادة
 العوم ان يعرفوا الشيء او لا يعلم تصديق اقامه ما نسب تقدم بحث مناظرة التعريف في اخره فقال
 الباب الذي ذكره ضمنه ابواب الاول اي الالفاظ المخصوصة والقوش الدالة عليها او الالفاظ المملولة
 لها كاش في بيان وظائف التعريف هذا على الاولين او في تحصيل ادراكات وظائف على الثالث
 وتقرير المضاد لقصي الظرفية مجازا وعلى كلاهما استدارة تبعية وبيانها في كلمة في انما كانت للظرفية
 موضوعية للشمى الظرفية لا في كشمى الكوز المخصوص للمادة في قولنا المادة الكوز وقولنا
 نحن فيه كلمة في مستعملة في الشمى العمومي الجزئي وهو شمول بيان وظائف التعريف للملابس الاول الذي
 هو عبادة عن القوش والالفاظ المخصوصة اذ يشار بها كما يكون ينقش هذه الرسالة والالفاظ الكونية
 بغيرها فيكون البياض عامتا بهذا المعنى اي بحسب الحق لا بحسب العمل كالا يخفى وكذا شمول تحصيل ادراكات
 وظائف التعريف للملابس الذي هو عبارة عن المعاني المخصوصة عمومي جزئي بمثل الدلائل التي في شدة
 الشمى العمومي الكلي الذي هو متعلق الجزئي بالشمى الظرفية الكلي الذي هو متعلق الشمى الظرفية
 الجزئي في مطلق الشمى وهو حاطة شئ بشئ فبتبعية ذلك التسمية الشمى العمومي الجزئي بالظرفية
 الجزئي في مطلق الشمى فاستعمل ما وضعه في الاول وانما اعتبر ما التسمية ولا يبين الكليين
 لانه الجزئي في معنى الحرف ومعناه لكونه لعدم استقلالها لا يمكن ان يشبهها بالا صالة لانه التسمية
 هو المحكوم عليه بمشارك التسمية له هذا الحد لله على التوفيق الذي وصلنا الى ذروة التحقيق فهذه تلك

انما القضية عند الزمخشري الدالة في جواب شرط الحذف
 وهي في الحقيقة السكاكي والقضية عند السكاكي هي التي يكون ما
 قبلها حجة في قوله كونه قضية لانها في الحقيقة هي التي يكون ما
 تعالى فان قلت اي قضية القضية على قوله تعالى في قوله
 الانفاخ ووجه ما قيل في قوله كونه قضية لانها في الحقيقة هي التي يكون ما
 لا يورثه من تتبع الحق نعم حوا لوقوعه خارج المبدأ حتى يجوز ان يقال زيد لم يربط بغيره لكن لم يربط بغيره
 لها ولعل لهذا امر بالترهنا ولو ورد على المصنوع للمخرج مثلا ولولا ان زيد صار بغيره فغير القيد للفقية
 فهو قضية مع كانه قال مضروب زيد عمر فلان ان يجمع مضروب وبتدعيم وزيد فانه اوجب بوجع المنع
 الوفاء القضية بانه يعتبر الضرب بغيره محمولا فالحال كذلك المركب انما قص فالفرق بلا فارق الا ان يقال
 ان المركب انما قص بعض التصديق بالقوة بلا تغير القضية المقيدة بخلاف المخرج وفي تقرير القوانين
 اشارة الى هذا ولما كان التعريف مقدما على التصديق من حيث تقدم تصديق الطرفين عليه وكانه عادة
 العوم ان يعرفوا الشيء او لا يعلم تصديق اقامه ما نسب تقدم بحث مناظرة التعريف في اخره فقال
 الباب الذي ذكره ضمنه ابواب الاول اي الالفاظ المخصوصة والقوش الدالة عليها او الالفاظ المملولة
 لها كاش في بيان وظائف التعريف هذا على الاولين او في تحصيل ادراكات وظائف على الثالث
 وتقرير المضاد لقصي الظرفية مجازا وعلى كلاهما استدارة تبعية وبيانها في كلمة في انما كانت للظرفية
 موضوعية للشمى الظرفية لا في كشمى الكوز المخصوص للمادة في قولنا المادة الكوز وقولنا

انما القضية عند الزمخشري الدالة في جواب شرط الحذف

وهي في الحقيقة السكاكي والقضية عند السكاكي هي التي يكون ما

قبلها حجة في قوله كونه قضية لانها في الحقيقة هي التي يكون ما

تعالى فان قلت اي قضية القضية على قوله تعالى في قوله

انما القضية عند الزمخشري الدالة في جواب شرط الحذف

انما القضية عند الزمخشري الدالة في جواب شرط الحذف

اذا كان التعريف اعم من الموصوف من وجه واحد منه من وجه آخر كقولنا الانسان حيوان بالانسان اعلم ان النسبة بين
 المفهومين الكليين على قسمين النسبة بحسب الحمل والآخر بحسب التحقق واما بهي القضايا فلا تكون
 الا بحسب التحقق وكل منهما تنقسم على اربعة اوجه النسب اولى والنسب اولى والحمل والعموم والخصوص طلقا
 والعموم من وجه وبسبب الاخر تبانيا جزئيا ايضا واما قيدنا المفهومين بالكليين لانه الجزئيين ليس
 بينهما الا النسب اولى والحمل والجزئي والنسب ليس بينهما الا النسب اولى والعموم المطلق على ما هو المشهور
 فالتساوي ان يصدق لكل منهما على جميع ما صدق عليه الآخر كالانسان والناطق وكذا نقضها هو
 مرجع الى موجب الكليين وهو ان يصدق لكل منهما على جميع ما صدق عليه الآخر
 ولا يصدق الا على بعض افراده كالحيوان والانسان ونقيضه لا يصدق على بعض افراده
 مرجع الى موجبة كلية وموضوعها يكون اخص والى موجبة جزئية مجامعة للسلب الجزئي وموضوعها
 يكون اعم من كل انسان حيوان وبعض الحيوان انسان مع صدق بعض الحيوان انسان والعموم
 من وجه ان يصدق لكل منهما على بعض افراد الآخر لا على كل واحد كالحیوان والانس ان يصدق بعضهما
 عموم للمطلق والامر وجه ومرجع الى موجب الجزئيين من الطرفين المجامعين للسلب الجزئي
 نحو بعض الحيوان ابيض وبالعكس مع صدق سالتبها والنسب ان لا يصدق شئ منها على شئ
 من افراد الآخر كالانسان والفرس وبعبارة نقضها ما تبين جزئي ومرجع الى السلبين الكليين
 من الطرفين وذلك لانه هذه الامثلة الاربعة هي الامثلة للنسب بحسب التحقق ايضا
 كما تحقق التساوي مثلا بين الشئين بحسب الحمل تحقق التساوي بينهما بحسب التحقق ايضا ولا يمكن
 بين النطق والصوت بالضرورة متلاسا وبحسب التحقق مع ان بينهما تبانيا بحسب الحمل وقس عليه ما عدا
 لكن القضايا التي يترجم اليها تكون شرطية كما يقال التساوي بحسب التحقق كما تحقق الانسان بحسب
 الناطق وبالعكس وفي العموم المطلق كما تحقق الانسان تحقق الحيوان وقد يكون اذا تحقق الجزئي تحقق
 الانسان مع صدق قد لا يكون الا وكذا قس عليه البوابة والبرهانية المطلقات ونقصرها الى تصوير
 الا بطلانها ان يقال ان هذا التعريف غير جامع لافراد المعرفة او غير مانع عن اعيانها وبعبارة المفسرين
 والا فهو كابر غير مسموعة الا اذا كانا بدوين جليين في الاحاطة بالبيان قال في الحاشية قوله
 غير جامع لافراد المعرفة وضع للايجاب الكلي وكذا قوله غير مانع عن اعيانها انتهى يعني انه يقول الى رفع
 الايجاب الكلي الا ان قوله غير جامع الى في قوة قولنا ليس كل ما صدق عليه المعرفة يصدق عليه التعريف
 وهو رفع للايجاب الكلي ورفع الايجاب الكلي نحو انما يجمع الايجاب الجزئي وانه يجمع السلب الكلي ولذا
 عدوه سالتب جزئية وكذا قوله غير مانع الى في قوة قولنا ليس كل ما صدق عليه التعريف يصدق عليه المعرفة
 فظهر من هذا ان صورة اجتماع الاول والثاني ليست مختصة في صورة العموم من وجه بل اذا كان التعريف
 مبينا للمعرف سواء كان مناصفا له كقولنا الانسان بلا انسان او مبنا لما قصه كقولنا الانسان
 او مبنا انما كقولنا بالصالح يجمعها ايضا كما يظهر بالتأمل فبين كلاهما تباين لان يقال ان التعريف
 لهذه الصورة في المتق للذو لها ان التعريف بالمباينة قلما يصدر من العالم وفيه لم يقبض لانه انما قال
 فليس بعد الحق الا الضلال وكل تعريف هذا مغلط اي عدم الحمل وعدم المنع شأنه فساد نتيجة من اول الاول

لا يصدق على بعض افراده
 لا يصدق على بعض افراده

قوله لا يصدق على بعض افراده
 الشئ وحاشية الشئ عليه

من اعمد المطلق
 من اعمد المطلق

قوله من لم يقبض له تعريف
 فظهر من هذا ان صورة اجتماع الاول والثاني ليست مختصة في صورة العموم من وجه بل اذا كان التعريف

ان هذا

ط فتم من ان باربعة تعريفات كلام من
المذهب التصوري وهو جدي في حركته
ورسم حقيقي ورسم آخر والتسمية بينهما ان الاول
اعرف من وجوه الشك ولا من الرابع ومباين للثالث
واما الثاني فهو اعرف من الرابع ايضا من الثالث ومباين
للمرابع واما الثالث فهو ايضا اعرف من الرابع ومباين
للمرابع ولا يخفى على المختصين

قوله فاما ان التصديق فاما ان كان في الحقائق وما به ان تصديق
بالفعل لا ان يكون انما هو التصديق بل ان كان في الحقائق
شرح المطالع ان تعريف في ما بينه وبين حقائقه
التصديق كما به هذا اللفظ موضع اكثر

قوله جميع العلوم البرية وما بها ان في حقائقه والاستشهاد بالحق
والقول والعلم والبيان والوجود والعدم والحق والباطل والوجود والعدم
وغير ذلك من حقائقه التي لا يخفى على المختصين
في حقائقه والعلوم والعلوم والعلوم والعلوم والعلوم والعلوم
وغير ذلك من حقائقه التي لا يخفى على المختصين

هو تفصيل ما في
التعريفات

من قبيل التصديق كما هي مختار صاحب الحسنة اولاً لأنه داخل في احد التعريفين الحقيقي والاخر كما هي مختار
بعض الحقيقين بهذا احقق المقال فخرج عنك القيل والقال والاول اي اللفظي تعين معنى اللفظ
اي السامع من بين المعاني الملقاة له وان شئت قلت تفسيره بلفظ غير واضح الدلالة عليه بالنسبة الى
السامع وفي قوله ما هي اذ التعريف اللفظي في الحقيقة ليس لك التعيين بل هو اللفظ المعبر به فلا
ظ ولا عر صاحب الحسنة بما يقصد به تفسيره بلفظ اللفظ وان كان هذا التعريف على مذهب القائلين
الا ان يصرح بظاهره وايضا يبين انه في المطالب التصديقية نعم يطول لفظ التعريف بالمعنى المصدري
على التعيين وعليه محموله الآلة وهو طريق اهل اللغة وقوله ويجوز بالاعم لا فانه بلفظ آخر واضح
الدلالة على ذلك المعنى متعلق بالدلالة بالنسبة الى السامع متعلق بالواضح فالله ان التصديق بانه هذا
اللفظ موضع كذا لفظه واصطلاحاً ومارده على اللفظ المترادفة لما بين تعريفه باللفظ المتضمن هو
الاسماء اعني نحو سعدان بنت فاذ لم توجد اورد بدكها الفاظ مترادفة والله على منزله وبمقصد بها
تعيين المعنى لا التفصيل وهو لا يكون الا لافادة التام الذي لا يعلم وضع اللفظ له لكن العلم المعنى في ذاته حتى
لنوم تعلم المعنى لم يكن التعريف اللفظي له وفي الثانية كالتعريف المتضمن بالاسماء فانه الاسد واضح الدلالة
على الجواز الغير بالنسبة الى السامع بخلاف الضعيف فانه لفظ نادراً في الحيوان المفترس انتهى وكذا في
المطالب التصديقية انما هي عند الشريف واما عند القائلين في التصورية واستحسانه ان كان
الغرض من التعريف اللفظي معرفة حال اللفظ بانه موضع ذلك المعنى فالجواب عن الشريف وادناك ان الغرض
منه تصور معنى اللفظ فالجواب مع العلامة هكذا حكم الدواني في شرح التلخيص لميزاني وهو طريق اهل
اللغة وعادة لم يعمل المراد من اللغة جميع العلوم العربية كذا في تفسير القوانين قاله المطول قبيل الفقه
الاول ان اللغة قد يطلق على جميع فاسم العربية انتهى والاسم المحصور لفظ اللغة هو علم اللغة باللفظ
اللغة فقط كذا في حكمه المن الترم في بيان اقسام التعريف من هذا الشريف هذا في تعريف القوانين كما هو
في شرح في التفسير في اول بحث التعريفات في تعريف التعريف الى ما ذكرنا من معنى على شرح الموقف قوله ويجوز
بالاعم والاخص ليس على ما ينبغي لانه مخالف لما ذكرنا في شرح الموقف من ان التعريف اللفظي اما بالمد والفرق
او ما يفيد معناه في المركبات لم توجد المفرد وحمل اول كلامه على مذهب الشريف واخره على مذهب العلامة
بلا حاجة سماحة فقهاء ما يقتضي في توجيهه ان يقال انه حمل قول الشريف على العالم بقرينة قوله في شرح
الموقف ايضا قبل هذا القول وهو طريق اهل اللغة اذ لا شك ان اهل اللغة لا يقتصرون على المترادف
كما ساءه او يقال اخذ هذا الجواز من كلامه في شرح الموقف وبمجرد تقسيم التعريف الى الحقيقي و
اللفظي ثم الحقيقي لا الحقيقي والاسمي على ما في شرح الموقف لا جميع كلامه في باب التعريف عليه وبمقصد
قوله في تعريف القوانين والمذكورات في الاسامي ما خذ من مؤلفات الشريف فانه في ههنا معنى وهو انه
على تقدير كونه في المطالب التصديقية على ما اختاره كيف يصح الحمل ان كان لا يقتضي بل بالاعم ايضا
اذ ما انما الالة ان لفظ الله موضع معنى القبح كالحج به نفسه في تعريف القوانين بقوله فاك الى
التصديق بانه هذا اللفظ موضع كذا لفظه واصطلاحاً وكذا قوله سعدان بنت فاما احبب ان هذا
التعريف سماحة بل المال الحقيقي ان معنى هذا اللفظ محمول عليه معنى ذلك اللفظ فهو على تقدير تسليمه انما يقع

فصورة
الاشارة الى ظاهر كلام

قوله في الناموس من تفسير
قوله في الناموس من تفسير
قوله في الناموس من تفسير
قوله في الناموس من تفسير

30

ماهية ولا يحصل كنهه فيقال المثلث شكل مصنع الشكل الهندسي المثلثية الحاصلة من اجزاء الحدود
او الحدود بالمقدار والمقدار عبارة عن الاستداد وهو الطول والعرض والعمق وفي الحاشية قوله
منها في المثلث والمربع كنهه يخرج الدائرة وهي سطح احاط به خط واحد مستدير والمثلث سطح احاط
به خطوط ثلثة ويسمى كل خط ضلعاً واما الثاني ففي موضع يراد فيه بدلي التعريف ببناء الافراد
المشيرة للمعرف والله اعلم اشارة الى انه هذا عند نفسه بخلاف الاول فانه كلام الشريفي كاسية
ولم يفتك بما قيل من انه التعريف بالاختصاص في موضع لا يضر خروج الفرد الخارج ولا دخوله انتهى
لان مباد هذا تلك الارادة كما لا يخفى ولا بما قيل انه في موضع يدل الفهم الخارج في الطريق الثاني
وان لم يدل عليه منطوقات الفاظ التعريف انتهى لانه هذا القول مبني على اعتبار الدلالة الانشائية
في التعاريف وهي صريحة فيها كلاً وبعضاً على ما اختاره ابو الفتح وسنفضله ان شاء الله تعالى
فلما صاحب التعريف حقيقة او كما يحوز منه الكبرى القائلة بان كل تعريف هذا شأنه فاسم مستند
بان المراد به ان يراد التعريف بميزان المعرف عن بعض الاشياء على تقدير التقدير لعدم المنع او بيان افراد
المشيرة على تقدير عدم الجمع وفي الحاشية كنهه الحيوان بماله عضو فانه يخرج عنه حيوان على
البحر ليس بشيء من العضو تقطع ايها الطالب فتح الله عليك معرفة الحق الذي يعقل هنا
من وجه الامر بالقطع ولعله ما ذكر في الاواب لتبيينه من انه يجوز منه الكبرى على مذهب المتأخرين
ايضاً في الغرض من التعريف من كونه يوطئ للبحث الذي اول التعميم الا انه او غير موقع بخصوص
عن معرف ارض مخصوص او غير هذه الاغراض لا تقتضي طاموسه ولا المناقبة انتهى ويجوز ان يكون
وجه اشارة المذهب وكو على مذهب القدماء اما الثاني اذا لم يصح المعرف بكونه تعريف حذاً او غيراً تماماً
واما اذا صحح به فلا يتبادر منه هذا المنع اذ التعريف بالاعم والاضيق ليس الا في الرسم الناقصة كما
سبق وما قيل في وجه اشارة الى انه هذا المنع غير جاز في تمام هذا او ربما واما في الرسم الناقص فالحال
بكل الاستدلال واما في التعميم الحد الناقص خارج الاستدلال اول فقط انتهى فقد عرفت انما ما فيه من الكمال
كحصوله لما في تعريف القوانين وتصريحات المتون قبل اخذ هذا كلام في الفقه وادبر به جعل النزاع
انتهى قول ويحكم كونه هذا الامر بالقطع فيكون في قوله فتح ابرام حسن حيث اشار لفظ فتح الى
ما اخذ كلام في الفقه هذا وكما هي استعارة في وجهين بل في وجه استعارة تبعية كما في اكرم الله
والاخرى استعارة بالكنانة حيث شبهت في نفسه موقفة وجه الامر بالقطع بالباب اذا كما يتوصل اليها
الى البيت الذي هو الموقف كذلك يقول بترك المعرفة الى التحقيق الذي هو الموقف فذكر المشبه وبذلك
المعرفة اذ هي مفصلة في قد ولوضوح والمقدار كالمفقط وادعناه الحقيقي كنهه المشبه في النفس
امر حقيقي يحتاج الى القرينة فيستلزم اليه ليكون قرينة لذلك المشبه اذ الفهم كلام المشبه به
هو الباب وهذا القدر متفق عليه والا خلافاً انما هي في تعيين الشيء الذي يسمى استعارة
مكنية في الاصطلاح والمخا وهذا مذهب السلف وهو ان لفظ المشبه به المستعار للمشبه
الفسر المرموز اليه يذكر لازمه وهو في المحر في لفظ الباب المستعار لتلك المعرفة في التفصيل ان
اليه بذكر الفهم ويسمى قرينة المكنية استعارة تخيلية والتفصيل في البيان فصل اي ماسياتي

استمر من الجوان
على العصفور

في غير

في غير ان يكون كونه
عروض المعرف
المنطوق

في غير ان يكون كونه
عروض المعرف
المنطوق

في غير ان يكون كونه
عروض المعرف
المنطوق

ارادة على الباب

من البحث مفصل مما سبق كاش في بيان منه الصغرى قد سبق تصحيح الظن في فلا تعقل ويجوز
 ارادة معناه العرفي وهي قطعة من الكتاب والرسالة اشتملت على ما سنبينه سواء كانت جزءا
 من باب ولا كما ان الباب قطعة من احد هما سواء اشتملت على فصول او لا على ما هو التحقيق لكل من
 اشتراط الاشتغال على الفصول في الباب والابواب في الكتاب فهاهنا يجوز كونه مبتدأ في
 بيان جزء من الكتاب ومدار الاخبار عن الفكرة على الافادة كما في كوكب نقص الساعة على ما هو
 التحقيق الواقعة في الخبر السابق اعلم ان الصغرى فيه اي في ذلك التقرير وهو قوله لا
 هذا التعريف غير جامع وغير مانع بحل الاقتضائين احدهما حاصله في اضافة الافراد الى الموقف
 اذ لا بد من حمل الكل على افراد او اضافة الاعيان اليه اذ لا يصدق الكل على ما يافى افراده
 البتة والاخرى من حمل عدم الجمع والمنع على التعريف وضلل الاطلاق بقوله فاذا قلت انه غير جامع
 لقوله فلا اي لغير معلوم معقوب وهو الروي مثلا في المثال والظلم كناية في العلم والمكان
 تعقب المعنى في الاوصاف المشهورة للعلم اريد به لفظ الظلم هنا صفة المشهورة والحج بأخرى
 النسبة مكان التعريف لغير منسوب اليه انتم وانما زاده لانه مادة النقص لا بد ان يكون من نقص
 فكذلك قلت انه الموقف هو لاننا مثلا صادق عليه اي على ذلك المورد هو الروي مثلا والتعريف هو
 الروي غير صادق عليه واذا قلت انه غير مانع عن دخول مادة فلانة تعاقبه في التعقيب تنبسط الاطلاق
 وتبين على انهم يعبرون تارة بالاول واخرى بالثاني فكذلك قلت عكس المذكور في الحاشية اي
 كذا قلت العرف غير صادق عليه والتعريف صادق انتهى لئلا يقال الموقف التعريف المعروف بالاول
 لان القول لك السراية اليها مقصودة ايضا كذا قيل فلصاحب التعريف اي بمعنى ان قبل المنع ويجوز
 تفصيله كلا وكل واحد من تينك القضييتين انتهى فخل اليها الصغرى لانه يعنفها معاذ
 هو قد انفساد تعريفه الجانب الخالف كما لا يخفى والمنع من الادب الحسينية وجرى عليه الصغرى
 تقرير القوانين جوان منفيها كمنه على تقدير تسليم ان المنع مانع احداها ولا ثم لم يتولد كونه
 هذه فلا ثم الاخرى وكلام المصنف هنا يحمل الصورين وان كان ظاهره في الاولى وما جوزه في
 في الحسينية من المنع بالترديد في مادة النقص فهو ايضا من محلات كلامه هنا وفي النقصين يقتضيان
 فليس له اختصاص بهذا المقام كما لا يخفى فكذا المورد في فسطا ما قيل ولعله لم يرد الفقر وسند
 ذلك المنع في الغالب اذا وهد سندا محررا لمراد اي بانه بالموقف او التعريف فلا او بعضا لكن
 لا بد من مكان ارادة منه بان كان مشتملا عليه المعنيين او كان المنع محمولا على مجازيا مع وجود
 العلامة المعقوبة عندهم واما القرينة المانعة والمعنوية فلا يلزم سواء كان المحرر صاحب التعريف
 او غيره لانه هذا في مقابلة النقص سند المنع والسند يقتضي المجاز وانما ذكر في صورة الجرم واما الخبر
 في مقابلة المنع فلا بد من ذكر منفعة ومعينة اذا كان اللفظ المحرر كلام الغير هذا خلاصة تقرير
 القوانين وسجي بعضه في المتن ايضا واما قيد الغالب لانه في تقرير التعريف كلا او بعضا ويجوز
 مادة النقص ايضا ولما ذكر في الادب الحسينية من ان الاحسن ان يجعل هذا الخبر ان اسند
 منوع المقدما انتهى فيكون وجه الاحسنية الغلبة وفي قوله احسن اشارة الى الجواز في الخبرين فلو كانت

قوله ايضا انما يجب جعله
 على ما سبق في الورد الاول
 فصل في كاش في بيان منه الصغرى

قوله كمنه السراية الى ولانه النقص المحرر في
 في الافراد على ما افادته السراية المذكورة في
 السراية

طرقتهم في هذا
 طريق التبيين

من سائر
 من سائر
 من سائر

اشتملت على الابواب والنقص والاشتمال

على ما سبق في الورد الاول

فصل في كاش في بيان منه الصغرى

طرقتهم في هذا

طريق التبيين

مستقلة

المراد من قوله فاعرف كيفية الخبر يستلزم الله عليه
معرفة نهاية الحاشية قوله فاعرف اشارة الى تفصيل الخبر وهو ان صاحب التعريف لا يضع صدق
المعنى في خبره انه يريد منه مو لا يصدق عليه وان منع عدم صدق التعريف في خبره انه يريد منه مو
يصدق عليه وان منع عكس المذكور فالخبر يروح عكس ما ذكرنا وبالجملة انه الاعتراض مبنى على المتبادر
من المعرفة والتعريف والجواب بالخبر بر صحتها الى المعنى غير متبادر انتهى قبل قوله انه الاعتراض الى
ليس بكل قوله صحتها الى اي يقربية دالة على المدلالة اجزاء التعريف يجب حملها على المتبادر ولا يحمل
بدونه القرينة على خلافه انتهى اقوال اخذ هذا القائل اشتراط القرينة في الخبر بر صحتها الحسينية وقد مر
انها لا ليس على إطلاقه بل ان كان الخبر في مقابلة المنع وكان اللفظ المحرر كلام الغير فلهذا الآ
شرح الكلام بما لا يرتضى صاحبه فصل في تقرير الابطال في تقرير حكم السائل بطلان التعريف بالثالث
اي بطلان الخيال وهو ان هذا التعريف مستلزم للدور والتسلسل وهو لا يتصور بغيره فلا بد
قد يستلزم حالاً آخر كسلب الشيء عن نفسه واجتماع التعويض وارتفاعها كدالة الحاشية وزدنا
سابقاً على هذا زادنا الله تعالى علماً وانها وينبغي ان يعلم ان بين المفاسد المجري في الحدود دالة في
نفس الامر بل في الرسوم وكذا الحدود الادمانية وينبغي ان يعلم ايضا ان سلب الشيء عن نفسه مما يلحق
بالحال لو كان الشيء ممكناً واما اذا كان متعسفاً فيجوز سلبه عن نفسه صريحاً في تقرير التعريف وهو
اي كمالها حال وهذا قياسه معارفه في النحل الاول نتيجة ان هذا التعريف مستلزم للحال ثم جعل هذه
النتيجة صريحة ونظمها بكبرى هي قوله وكل تعريف مستلزم للحال فهو فاسد لنتيجة الخطأ هذا هو
القياس مركباً موصولاً بالنتيجة على تقريرنا وهو حسي متميز عن التعارف ومنصور النتيجة على ما
هو ظاهر المتن اشارة للايجاز ولكن ان تقرره بتبسيط جعل قوله وهو في هذا الصوري وهو
الملازم لظاهر ما يقوله في الجواب الى ان لم يتبين للتعريف المشهور هذا وهو ان هذا التعريف مستلزم
للدور والتسلسل وكل تعريف هذا شأنه ففاسد فلهذا صاحب التعريف في امره وبقوله اودت
الدور والتسلسل في كلامه الصوري وان اردت المطلق فلام الكبرى احالة لا ذهنا حيث فهم هذا
التعريف في تقريره بانه توجه جميع اوضاع الرسالة لا يخل الاطالة ولا مجال لمعنى الكبرى في قوله
كل تعريف مستلزم الى هو فاسد سواء كان كبرى القياس الثاني في المركب او كبرى القياس المبسطة واما ان
يمنع هذا القول لانه يهدي في نظري القياس فافهم بل يمنع الاستلزام الذي هو الصوري في قبل المنع
ويحجب التفصيل وسنذكر في الغالب خبر التعريف بعضاً او كلاً ان يقول مثلاً انما يستلزمه لولم يعتبر
في التعريف قيد كذا وهو محتمل يقال ان جهة التوقف مغايرة بانه يتوقف احد الشيئين او متعلقة على
متعلق ما يتوقف عليه وانما قصص قوله في الصورتين توقف الشيء على ما يتوقف عليه كما اذا توقف على ب
وتوقف ب او على علم وكذا في صورة التسلسل كذا في تقرير القواني في الغالب اذ لم يخبر بالخبر
وتفسير اقسام التعريف كلاً او بعضاً ايضا او بمعنى الاستحالة التي هي كبرى القياس الغير المتعارف او قيد
الصوري القوي البسيط كما سبق مستدلاً ان هذا الدور الذي انتميه غير محتمل وان هذا التسم كذا
غير محتمل وبما حالها اي حاله الدور والتسلسل مسوط في علم الكلام وفي بعض النسخ وبما حالها

والقياس في التعريف في النحل الاول انما يتعلق في قوله
موضوعاً في الكبرى ولا يبعد من ذلك انما هو في القياس
لما ذكرناه من ان التعريف مستلزم للحال ثم جعل هذه
النتيجة صريحة ونظمها بكبرى هي قوله وكل تعريف مستلزم للحال فهو فاسد لنتيجة الخطأ هذا هو
القياس مركباً موصولاً بالنتيجة على تقريرنا وهو حسي متميز عن التعارف ومنصور النتيجة على ما
هو ظاهر المتن اشارة للايجاز ولكن ان تقرره بتبسيط جعل قوله وهو في هذا الصوري وهو
الملازم لظاهر ما يقوله في الجواب الى ان لم يتبين للتعريف المشهور هذا وهو ان هذا التعريف مستلزم
للدور والتسلسل وكل تعريف هذا شأنه ففاسد فلهذا صاحب التعريف في امره وبقوله اودت
الدور والتسلسل في كلامه الصوري وان اردت المطلق فلام الكبرى احالة لا ذهنا حيث فهم هذا
التعريف في تقريره بانه توجه جميع اوضاع الرسالة لا يخل الاطالة ولا مجال لمعنى الكبرى في قوله
كل تعريف مستلزم الى هو فاسد سواء كان كبرى القياس الثاني في المركب او كبرى القياس المبسطة واما ان
يمنع هذا القول لانه يهدي في نظري القياس فافهم بل يمنع الاستلزام الذي هو الصوري في قبل المنع
ويحجب التفصيل وسنذكر في الغالب خبر التعريف بعضاً او كلاً ان يقول مثلاً انما يستلزمه لولم يعتبر
في التعريف قيد كذا وهو محتمل يقال ان جهة التوقف مغايرة بانه يتوقف احد الشيئين او متعلقة على
متعلق ما يتوقف عليه وانما قصص قوله في الصورتين توقف الشيء على ما يتوقف عليه كما اذا توقف على ب
وتوقف ب او على علم وكذا في صورة التسلسل كذا في تقرير القواني في الغالب اذ لم يخبر بالخبر
وتفسير اقسام التعريف كلاً او بعضاً ايضا او بمعنى الاستحالة التي هي كبرى القياس الغير المتعارف او قيد
الصوري القوي البسيط كما سبق مستدلاً ان هذا الدور الذي انتميه غير محتمل وان هذا التسم كذا
غير محتمل وبما حالها اي حاله الدور والتسلسل مسوط في علم الكلام وفي بعض النسخ وبما حالها

دلالة التعريف

ط داه قوله في هذا المتن
فاسد

في قوله اودت
المراد من قوله اودت
المراد من قوله اودت

في بعض الصور كما اذا التزم فاسد الى الدور
بسبب اخذ المعرف في التعريف

عن عدم حالها اي في نفسها متممة عن عدم في نفسها يتضمنها البناء في التعريف وجعل الحال مفصلاً
 فيها بمعنى الاستحالة ولكن لم يفتقر عليه وبذلك هذا الاجمال هنا اي في هذه الصلة ثم لا علينا
 انه لفصلها بعض تفصيل علمه الدور على نفسه تعدي وهو توقف الشيء على ما يتوقف عليه
 اما بمرتبة وهو الدور والمصير او بمرتبة وهو الدور والمصير ومنه توقف الشيء على الآخرة لا يوجد الشيء
 قبل وجوده الا في قبلة ذاتية او زمانية وهو محتمل في ذاته لا يستلزم توقف الشيء على نفسه المستلزم
 تقديم الشيء على نفسه وهي المعنى اجتماع التعريف في بطلان التعريف باستلزامه سواء كان بطريق توقف
 جزء التعريف على الموقف مثلاً وبطريق استعمال التعريف في نفسه توقف الشيء على ما يتوقف عليه كما اذا
 عرفت الدلالة اللفظية الوضعية بكون اللفظ مطلقاً فمفعولها العلم بنفسه فقد اشعر بان فهم
 المعنى يتوقف على العلم بالموضع ومن البديهي ان العلم بالموضع يتوقف على فهم اللفظ في الوضع نسبة بين
 اللفظ والمعنى فلزم الدور والموقف التمثيل للتعريف ولا مناقشة فيه والا فالدور مدح فيه كما يظن
 بالتأمل والقسم الثاني الدور المعنى وهو كونه الشيء مع الآخر محققاً كالمضاف من مثل الابوة
 والبنوة فانها احداهما لا يوجد في الخارج ولا في ذهن الآخر وهو لا يجب تعريف
 الشيء على نفسه بل يوجد كونه الشيء مع نفسه وهو عرّج في ذاته فلا يبطل التعريف باستلزامه الا
 اذا كان هذا الدور بين المعرف وبين شيء من أجزاء التعريف قال العلامة النقاد انه في خبره خمسة
 لا يجوز اخذ احد المضافين في تعريف الآخر لا في الحد يجب ان يتعقل قبل المحدود والمضافان
 يتعقلان معاً انتهى وقال الشريف ارجاه ما حاصله انه لا بد من ادراج كل من المضافين في
 تعريف الآخر لكي لا يفتقر التعريف به بل على ضرب من التلطف والايما فاذا اردت تحديد احداهما
 وجب ان يذكر فيه ذات الآخر ثمرة عن الاضافة اما ذكرها فلوقوف تعقل المحدود عليه واتخاذ
 فلذلك يلزم تقديم احد المضافين على الآخرة التعقل وهذا ضرر في التلطف ووجب انضافاً
 يعقيد السبيل الذي يقتضي تضامهما ليحصل معنى التعقل وهو الايما وجب انضافاً يعقيد فيه
 المحيطة بغرض البقاء بذلك المعرف في حيث اريد تعريفه انتهى فاذا اردنا تعريف الاب من حيث انه
 اب فنقول هو شخص مذكر يتولد من نطفة انثى من حيث انه يتولد منها انثى فاخذنا ذات الاب
 او البنت مجردة عن الاضافة فلذا عابها باباءه وقد ان التعريف بالتولد الذي هو سبب انضاف
 واعتبر الحاشية لان هذا التعريف الاب انما هو من حيث كونه اباً لا من حيث كونه ذاتاً ولا من حيثية اخرى
 كما لا يخفى واما التسلسل فهو من شأور غير متناهية بمعنى غير محصورة في عدداً واصلها وشرط بطلان
 عند المتكلمين الوجود الخارجي فقط فيكون الوجود عند هذه اجزاء برهان التطبيق الذي هو القوة
 في البراهين الحجة لا بطلان انتهى ولهذا جوزه في الامور الاعتبارية كمثل اعداد ومعلوم ما
 الله تعالى وعند الحكماء شرط بطلان ثلثة الوجود والاجتماع والترتيب ترتيباً طبيعياً في طائفة
 والمعلولات ووضعا كترتيب الاعداد حتى ندعو ان تعلم ان ثلثة هذه الترتيبات هي برهان التطبيق
 ولم يثبت بطلان ولذا جوزه والتم في مرتبة الاعداد كما جوزه لعدم الوجود وفي حركات الافلاك
 لعدم الاجتماع وفي النفس من الناطقة لعدم الترتيب وتفصيل البراهين والمذاهب في المواقف وشرح

قوله والى قالو وما يقع اياها المتوقف على العلم بالوضع هو ضم
الوضع الى اللفظ والذى توقف عليه الوضع هو ضم اللفظ الى ذاته
لانضمه الى اللفظ فاضل عنها الوقف

فما جردوها
لا رجعية للمابع
الحام

توسیع یافته غیر مقصوره المذاخر الزینیه امور رسیه الیقین
عند هذا أصلاً فانه غير حال كذا ورات انتهى تمامي
وغيره
الراجح
مصر
الراجح

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

غير ما نؤسسه الاستعمال كأنه يعرف النار بأنها السطوة فوق الاسطقة والاسطقة لفظ
يؤناني بمعنى اصل المكبات أي العنصر ثم عرّب واستعمل بمعناه الأول وهذه اللفظة وإن كان
ظاهرة في نفسه لكنه دلالة لفظ الاسطقة عليه غير ظاهرة لأنه غير مأثور استعمالاً قبل وكذا
الوحشية والمجل والمعتقد انتهى لا يخفى أن معاني هذه اللفظة الغريبة ليس بحديث بل فسر التعارض في
الغرائب يكون الكلمة وحشية غير ظاهرة اللفظ ولا ما نؤسسه الاستعمال وإرادة المدلول اللغوي
من الفاظ التعريف كلاً أو بعضاً قالوا لفظ الدلالة الالتزامية مأخوذة في التعاريف كلاً أو
بعضاً والنسبية كلاً أو بعضاً انتهى وجهها أن لكل معنى لوازم متعددة فلا يتعين إرادة
اللازم الذي هو المعنى في التعريف وكذلك ربما ينتقل الذهب من التعريف الدال باللفظ إلى المعنى
الآخر الذي ليس بمقصود في التعريف فيخاف قوة المعنى ولا يعتمد في فهم المعنى على المعنى بل هو
خفاها على أن اسم الآء يكون المعينة للمعنى ظاهرة بحيث لا يخفى على عاقل والاستدلال منهم
في حاشية الشريفة على شرح الشرحية وتيسير المعنى ومثاله كما قالوا في تعريف النوع مثلاً
أنه غير صادق على النوع الذي ليس له فرد أصلاً لأنه الخارج ولأنه الذهب كشرط الباري
سبحانه والذي يخصه فرد كالشمس واجب الوجود قائم لا يقال على كثير من الوجوه بآيات
المزودة قوله معقول صالح لأنه يقال وهو لازم للمعنى بالفعل فأريد هنا المدلول اللغوي
فیرد علیه أن الدلالة الالتزامية هي معرفة ما هو في التعاريف فيجاء عنه بأنه المعرفين بهذا التعريف
قد قسموا الكلام إلى موجود الأفراد ومعدومها ممكنة أو مستتفة وهذا قرينة واضحة على إرادة
هذا المعنى واستعمال اللفظ المشترك وهو عرف في المشترك اللفظي للمعنى واللفظ المشترك
لفظ وضع لمعنيين أو أكثر بأوضاع متعددة على حدة على حدة كتحريف الحيوان بما فيه عين و

ذكرنا استعمال المحل اللفظي الحجاز وهي الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لعلامة مع
قرينة مانعة عن إرادته سواء كان حجازاً أم لا واستعمارة ولكن في اللفظ اللفظي أيضاً
وهو استناد الفعل ومعناه إلى ملائمه غير ما هو له بقرينة صارفة فأخبره بذلك الملاحظ
يكون معطوفاً على اللفظ على المشترك والتفصيل في علم البيان قيل وكذا الجمع بين الحقيقة والحجاز
وكذا الكفاية انتهى قول لا يخفى أن الجمع بين الحقيقة والحجاز إنما يجوز بطريق عموم الحجاز وهو
عمية الحجاز على ما مر جوابه فلا يحسن المقابلة مثلاً لاخذ الحجاز في التعريف كتحريف السفينة
بما يشبه الجرفاء اللفظ الحقيقي للسبح هو نقل الأقدام والمعنى الحجازي هنا هو الانتقال بذلك
لخاصة وإرادة العام والقرينة البحر والمراد التمثيل والامتناع فيه بدون القرينة هي ما يوضح
من المراد لا بالوضع ولكن بمقارنة الحجاز وهو سميت قرينة ولا ينبغي القرينة الحقيقية بل لزوم
الأوضاع الظاهرة المعينة للمعنى الكرامة وأنه وجه المستتفة في الحجاز وقوله بدون في قيد للظنية
الآخره فقط لأنه لا بد في القرابة بالقرينة فافهم مني أي كل ما ذكر يدعيه حسن التعريف لا صحة
إذا كان المعنى المعنى سواء كان حجازياً أو حقيقة أو كونه أجلي في المعنى فالخاتمة لا غلط
المعنوية اعني عدم المساواة واستلزام الحال وعدم الاحتمال تذهب صحة التعريف واللفظية وهي

هذا هو المعنى الذي هو المعنى
الذي هو المعنى الذي هو المعنى
الذي هو المعنى الذي هو المعنى

هذا هو المعنى الذي هو المعنى
الذي هو المعنى الذي هو المعنى
الذي هو المعنى الذي هو المعنى

فانه واداة المنع المشهور لا يرد على التعريف فكذلك النقض والمعارضة وان اردت المنع مطلقا لا يرد
فلان ذلك يجوز ان يكون له معنى غير مشهور به على التعريف ويمكن ان يجاب باختيار الشق الثاني واداة
المجوز واداة المنع معنيين خاص هو طلب الدليل على صحة الدليل وعام هو طلب الدليل على الحكم مطلقا
ولا ثالث لهما ولا يكفي مجرد الجواز ان الحظر استقر في هذا فانهم وبعضهم هنا مقالات ولا يخفى ان
عنها مجرد النصيحة اذ ليس لها طائل سوى تسويد الصحيفة واما عدم ورود المعارضة على نفس التعريف
فلانه وان جواز التعريف معارضة التعريف حيث قال في شرح المواقف فيجب على الحد المعارضة بان يقال هذا
معارضة ذلك الحد فانه سلم الحد الثاني بطل حرة والا فلا انتهى فخصا لكنه لا يفهم من كلامه المعارضة
واردة على نفس التعريف بل الظاهر وروده على دعوى الحدية ولو سلم فانه هو نقض الحد بالمعارض وابطاله
كما يرد على قوله فانه سلم الحد الثاني بطل حرة غاية غاية الباب ان يرد على الله لم يعد التعارض في الحد
كعدمه بل هو اهل هو اهل والحجج في ذلك الاستدلال بهذا من جهة العناية لا باليقين لا يمنع بعض مقول
ذلك الدليل فيكون العطف على موطن عاملين مختلفين بل لا تقدم المحرر وفيه منبها على قول جوزيه وجوز
انه يكون جملة معطوفة على جملة ومعناه لا وان كان كما في هذا المقام وذلك البعض اما الصغرى والكبرى
كما عرفت سابقا واما الشبهة او المقتضى الاستثنائية وتقريره ظاهر في هو اهل هذا ليس كما اذ قد
يجاب بالنقض في التحقيق وبالحجج ريات على قول انتهى وقد عرفت ما فيه وقد عرفت موارد المنع في المقام
كعدم هذا المذكور في الحقيقة صادقا اذ لم يرد صاحب التعريف حقيقة او كما بان في هذا التعريف حقيقة تام
وانا قصص وهرم كذلك وكذا اذ لم يحكم بالحد على الحدود واما اذا حكمه كما اذ وقع من جهة من دليل
في مجوز منعه انما واليد شريف وكذا اذ لم يدع بان هذا التعريف جامع مانع وعارضة المعاد كلها
اذ في مجوز الحكم منع احد هذه الدعوى او كلها فاجاب العوايل كما لا بد من هذه التمسك من شاهد
لما قيل لا بد ان يكون مادة النقض المحققا فاسل كذا في الحسينية فاذا ادعى ينبغي ان يعلم ان ذلك لا ادعاء
لا يلزم ان يكون محققا بل يكفي اعتبار الحكم فلكل الادعاء المعرف وكذا يجمع هذا ما ذكرناه انما في
وما في وعاد الاصح به في الحسينية وايضا قال نعم يصح ان يقال لان هذا الحد للنساء وانما في الحرة
جنس وانما في فضل الغير ذكر فانه هذه الدعوى الصحيحة صادرة عن ضمنا وقابلة للمنع انتهى تأمل
انه حد فكانه ادعى العام والخاص الذي فيه كانا في الذاتيات فيسمى العام جبنا قربا في
العام بعيدا في الناقص والخاص فضلا عن مطلقا واذا ادعى ان رسم فكانه ادعى احد هما
في تمام وانما قصص وكيفية ما في الناقص فقط في العرضيات وفي خاصة لا في رسم في الرسم العام والعرض
العام فقط والخاصة اللازمة مع في الناقص فاعرف وكذا ينبغي ان يدعى بان العام جبنا في الرسم
اتمام فيجوز الاعتراض بمنع كونها هذا العلم من منع كلامه كون في الجزئيين وان يمنع كون احد هما على قبلي
رغم لا يجاب بل لا يخفى في قالوا احد هما فقد غلط غلطهما احدهما لغظي والاخر معنوي في الرأفة
في ادعاء الحدية ومنع كون احد هما او كليهما من الرسم في ادعاء الرسمية ومورد المنع هنا الدعوى
الصحيحة البتة اما في الظن والحقيقة معا كما في صورة من الذاتية او الوضعية على ما في المنع واما في الحقيقة
دونه الظن كما في صورة من الحدية او الرسمية لانه دليل الحدية في الاجزاء ذاتية والرسمية عرضية ومنع الدعوى

لا يصح

توضيح في التعريف

وهو الظاهر بان التعارض
الذي في حد هو حقيقة
فختلفا
فقد قيل ان قول جوزيه
في حد هو حقيقة
انما انقضت من
لا يلزم

يجوز ان يقع في حد عطف
الحد على حد
وان كان كذا في حد
اشكال العطف على حد
في حكم العطف عليه لعدم
كما لا يخفى على الخواص

ان قيل لو ادعى في حد
انما في حد هو حقيقة
فقد عرفت ما فيه

والجواب في حد هو حقيقة
فقد عرفت ما فيه

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة
 من كتاب الفقه في الدين

مناقشة او انه غير مسلم او لا نذكر ذلك وهو مطلوب البیان والاول مجاز في الدعوى والنقل ولا محل للبيان
 الالفاظ هذا اذا كان المدعى او مقدمه دليل غير مدلل والآخ استعمال الالفاظ المذكورة مجازاً فيما جاز
 في النسبة والمنسوب اليه في الحقيقة ثم في مقدمات دليلها انتهى قال الدكتور في هامش شرح التهذيب
 لمقدمة تطلق على معان ثمانية احدها لغوي والباقي عرفية يقال مقدمة للشيخ لجامعة مقدمة منها بالمعنى
 اللغوي والعرفية ما يتوقف عليه اصل الشروع وما يتوقف عليه الشروع باصل البصيرة وما يتوقف عليه الشروع
 بالبصيرة الكاملة وما يفيد في تحصيل الفقه وقضية حملت جزء قياس وحجج وما يتوقف عليه صحة الدليل
 وكلام قدّم امام المقصود مرتباً به ومنتهجاً فيه والاخر يسمى مقدمة الكتاب انتهى لمخاض وقد لا يعلم
 ومزاد المصنف في الحاشية انه قوله مقدمة الدليل هو المعنى السابق اعني ما يتوقف عليه صحة الدليل وهو انتم ان يكون
 شرطاً منه كالصوري والكبرى والشرطية والاستثنائية او شرطاً كما يجب للصوري وفعلية او كلية والكبرى
 في الشكل الاول وكالتقريب فاعرفه فالثلاثة الاولى من العرفية تسمى مقدمة الشروع في الفقه والاربع
 مقدمة الفقه والخامس مقدمة القيلس وهو عرف المنطق والسادس من الآداب والآخر مقدمة الكتاب
 ويسمى تفصيلياً ومناقضة وممانعة ايضا وهذه الالفاظ الثلاثة مترادفة للفظ المنع بمعنى الاعتراض ولا مانع من
 كونها مجازاً في طلب الدليل مطلقاً كلفظ المنع وانهم يصرحوا فيها كذلك في حاشية تفسير القوانين ولعل العلاقة
 الاطلاق والتقييد او التحلية والخصومة وقد يستعمل المنع حقيقة او مجازاً في قول هذا مما لا يخفى فيكون هذا
 انتهى اقول هذا في بلا مرتبة واي فائدة اجل منه حيث يتبع بمجاسة اطلاقاً قالوا لم يثبت له شيء فيقول
 عنه فيقع الخط في مواضع كثيرة في بعض الكتب بمعنى الذي مطلقاً وبقي وجه الاطلاق بقوله سواء كان مدعي
 الدليل وهو المنع المعنى هذا بالاصطلاح سواء كان افعال الدليل وهو انقضاء الاجل والادعى وهو
 المعارضة والاستدلال والاخرى مكابرة والعصبي يخرج بتقيد المجزئة كذا قيل ثم اعلم انه طلب الدليل قد يكون
 عن ذكر السند ويقال له السند والاشهاد ايضا كذا قيل كذا الشاهد شانه في السند القوي كالذي على سبيل
 والذي في صورة الدليل كذا افاد كذا في حاشية الحسين كذا يقال لا ع ما ذكرتم اقول لا هي هم
 وقد سمعت تعبيرات اخر للمنع ولا يزداد على هذا القدر ويسمى منعاً وكذا في حاشية السند والاحكام لا يثبت
 بل هو منوط الى التقطيل وقد يذكر منه مندوبين منه ومنه تفصيل السند باب التصديق فلا حاجة الى التوسيد
 الصحيحة هنا بتفصيل تعبيرات السند التي ياتي ذكرها في المص والمنع المجزئ لا يثبت بطلانها بل الطبع جميل الطالب
 ودعوى الجبل مدار ميل المطالب فمثل احد على ذلك احد الطالب الا ان يقول الم اوليا او فطرك القيلس
 او لا تترك منشأ بدهته بهي الناس وسجي منته زياذة التفصيل مع بسط المقام وغاية التسهيل
 فاعرفوا اللطافة بما ذكر في النطانة لكن المنع مع السند قوي منه في القوية مأخوذة في تعريف السند كما
 قال والسند في فهم اي في عرفاهل المناطق ما ذكر في النطانة قبل فائدة الا انه محجة بدهته وروى المنع لا
 يخرج المنع عن كونهم محجة انجلاف بدهته في الدليل اذ هي بمنزلة الدليل على الفساد تدبر انتهى اقول وكذا كون
 في الدليل مسكناً عند المحلل ولا ينفقه المنع اي لغرضها اقترانه بلفظ السند لا مع السند الا مع مطلقاً او
 وجه وهو سند في فهم لانه وان لم يقو المنع في الواقع لكان المانع انما ياتي به على نعم مساواة ولولم يقيد
 لم يجز انهم ان المراد السقوية في الواقع وسجي زيادة تفصيل الاشياء انه تعالى وايضا وقع لفظ النقص بدونه

وهو التصديق بوجه ما التصديق
 بنالقة
 وهو التصديق بوجه اوكبره
 والتصديق بنالقة ممتنع
 وهو التصديق بوجه اوكبره

تقصام

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة
 من كتاب الفقه في الدين

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة
 من كتاب الفقه في الدين

طه الذي يذكره لانه لغرض تفقيد المنع
 سواء كان عرفه مطلقاً او غير
 مطابق له جات

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة
 من كتاب الفقه في الدين

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

في تقسيم الكل ويقوم دعوى الحصر بالسكوت في معرض البيان صرح به الهند في كل قسم من قسم المذكورة
ما لم يفرغ بما يفيد عدم الاحتصار مثل ثبوت وفقد التعليلية ومن التبعيضية كما في قوله في قسمه كذا
وكذا انتم لمحضاً ومبدأ عليه ومعناه اي معنى جمع التقسيم انه لا يتخلل في التقسيم وكل بعض ما دخل في التقسيم
ومعنى الثاني انه لا يذكر في التقسيم بل يدخل في المقسم ومن شرطه ايضا ان يكون كالمجموع والمجموع قيل في شرطه ايضا
ان يكون التقسيم اخص من المقسم لكنه هذا انما هو في الاول وفي الثاني وهو صدد وحالهما فلذا تركه انتهى قوله
لما سئل عن الترتيبات بالاقسام علم ان القسم جزء من المقسم والجزء لا يكون الا اخصه من الكل فاستفاد من ذكره
في باب الاقسام وهذا الشرط ايضا مشترك بين تقسيم الكل وتقسيم الكل بل الشرط في الاصل الثاني يجب
الواقع ولا يلزم التباين في العقل فيه صرح به في ترتيب القوانين كذا في الحاشية التباين في تسمية اقسامها التباين
في الواقع وهو ان لا يتصادق الاقسام على شيء واحد وهذا في التقسيم الحقيقي والمنفصلة لا في تقسيم
الحجوة في الاقسام والفرس والحمار ومنه استلزمها قوله زيد ما قام او قاعد او مضطرب لان حاصله قسم
وصف زيد في المقام والعقل والاضطراب ولا يتصادق هذه الاوصاف على شيء واحد والآخر التباين
في العقل وهو تباين مفهوم الاقسام في العقل بحيث لا يكون احدها جزء من الآخر ولا تفصيله وهذا في التقسيم
الاعتباري ولا يفرق فيه تصادق الاقسام على شيء واحد كتصادق مفهوم الكليات في الحس في المكون فلو
قلنا الكل ابيض او قاعد او مضطرب او فصل او خاص او عرض عام في هذا التقسيم اعتباري يتباين فيه مفومات
الاقسام ومنه مفوماتها المذكورة في كتب المنطق وانما كان تقسيم اعتباري بالتصادق للكل في المكون انتهى
ولما فرغ من تقسيم التقسيم في الترتيب كل منها فقال فصل في تقسيم الكل في جزئياته قد مر على ان لا يحد
في هذا الباب بل المقسم في كلام الشريعة حاشية شرح المختصر لا يحد في تقسيم الكل في الاجزاء يكون اجزاء
في تقسيم الكل في جزئياته بايراد ما يتقدم الكل في تلك الاجزاء والكل في جزئياته لما يتقدم ومعناه في هذا
الفتحة ضم قيد متباينة اما في الواقع او في العقل كاسبق والمراد ما في الواحد فلا يحد في تقسيم بعض قيد واحد
الكل وما قيل ان الناطق مثلا قاسم الحيوان لا في قسميه معناه انه اذا انضم اليه وجود او عدم ما يحصل
والشرط في التقسيم الحقيقي عدم كون كل من القيد مساويا للمقسم ولا مباينا له في الواقع اذ لو كان بعض القيد
مساويا لم يلزم ~~تقسيم~~ تقسيم الشيء الى قسمين والغير ولو كان مباينا لم يلزم كون الشيء في الواقع قسما
له ولا يفرق كونه اخص مطلقا من التقسيم وذلك لا يكون اعم من وجه منه كون المقسم معتبرا في الاقسام
وشرطه ايضا تباين بين الاقسام في الواقع كما سبق اذ لو كان وبالميل كون الشيء قسما لنفسه ولو كان
بعضها اخص مطلقا من بعض لم يلزم كون الشيء في الواقع قسما له ولو كان اخص من وجه يلزم عدم التباين بين
الاقسام واللوازم كلها باطلة وشرط التقسيم الاعتباري كون كل قسم اخص مطلقا من المقسم في العقل والتباين
الاقسام فيما سبق وسيجيء في المحصر لبعض ما ذكره كراهه هذا استثناء من الحكم العام لا
المقسم الذي هو الكل فليعلم ان هذا التعريف ان المقسم معتبر في الاقسام في تقسيم الكل فافترق التقسيم
سواء كان ترتيبا انضماميا او حقيقيا واعلم انه قد فرغ من التباين بين التقسيم والمنفصلة والحلية المذكورة
الحجوة كانه يقال العدد اما زوج واما فرد والفرق ان المقسم في التقسيم تصورات الاقسام فقط ودعوى
الحصر لا زلة له فهو بهذا الاعتبار قضية طبيعية كاسبق في حاشيته والمقسم معتبر في الاقسام وايضا لا يكون

واعلم ان شرط التقسيم في الواقع ان يكون اخص من المقسم والجزء لا يكون الا اخصه من الكل فاستفاد من ذكره في باب الاقسام وهذا الشرط ايضا مشترك بين تقسيم الكل وتقسيم الكل بل الشرط في الاصل الثاني يجب الواقع ولا يلزم التباين في العقل فيه صرح به في ترتيب القوانين كذا في الحاشية التباين في تسمية اقسامها التباين في الواقع وهو ان لا يتصادق الاقسام على شيء واحد وهذا في التقسيم الحقيقي والمنفصلة لا في تقسيم الحجوة في الاقسام والفرس والحمار ومنه استلزمها قوله زيد ما قام او قاعد او مضطرب لان حاصله قسم وصف زيد في المقام والعقل والاضطراب ولا يتصادق هذه الاوصاف على شيء واحد والآخر التباين في العقل وهو تباين مفهوم الاقسام في العقل بحيث لا يكون احدها جزء من الآخر ولا تفصيله وهذا في التقسيم الاعتباري ولا يفرق فيه تصادق الاقسام على شيء واحد كتصادق مفهوم الكليات في الحس في المكون فلو قلنا الكل ابيض او قاعد او مضطرب او فصل او خاص او عرض عام في هذا التقسيم اعتباري يتباين فيه مفومات الاقسام ومنه مفوماتها المذكورة في كتب المنطق وانما كان تقسيم اعتباري بالتصادق للكل في المكون انتهى ولما فرغ من تقسيم التقسيم في الترتيب كل منها فقال فصل في تقسيم الكل في جزئياته قد مر على ان لا يحد في هذا الباب بل المقسم في كلام الشريعة حاشية شرح المختصر لا يحد في تقسيم الكل في الاجزاء يكون اجزاء في تقسيم الكل في جزئياته بايراد ما يتقدم الكل في تلك الاجزاء والكل في جزئياته لما يتقدم ومعناه في هذا الفتحة ضم قيد متباينة اما في الواقع او في العقل كاسبق والمراد ما في الواحد فلا يحد في تقسيم بعض قيد واحد الكل وما قيل ان الناطق مثلا قاسم الحيوان لا في قسميه معناه انه اذا انضم اليه وجود او عدم ما يحصل والشرط في التقسيم الحقيقي عدم كون كل من القيد مساويا للمقسم ولا مباينا له في الواقع اذ لو كان بعض القيد مساويا لم يلزم تقسيم الشيء الى قسمين والغير ولو كان مباينا لم يلزم كون الشيء في الواقع قسما له ولا يفرق كونه اخص مطلقا من التقسيم وذلك لا يكون اعم من وجه منه كون المقسم معتبرا في الاقسام وشرطه ايضا تباين بين الاقسام في الواقع كما سبق اذ لو كان وبالميل كون الشيء قسما لنفسه ولو كان بعضها اخص مطلقا من بعض لم يلزم كون الشيء في الواقع قسما له ولو كان اخص من وجه يلزم عدم التباين بين الاقسام واللوازم كلها باطلة وشرط التقسيم الاعتباري كون كل قسم اخص مطلقا من المقسم في العقل والتباين الاقسام فيما سبق وسيجيء في المحصر لبعض ما ذكره كراهه هذا استثناء من الحكم العام لا المقسم الذي هو الكل فليعلم ان هذا التعريف ان المقسم معتبر في الاقسام في تقسيم الكل فافترق التقسيم سواء كان ترتيبا انضماميا او حقيقيا واعلم انه قد فرغ من التباين بين التقسيم والمنفصلة والحلية المذكورة الحجوة كانه يقال العدد اما زوج واما فرد والفرق ان المقسم في التقسيم تصورات الاقسام فقط ودعوى الحصر لا زلة له فهو بهذا الاعتبار قضية طبيعية كاسبق في حاشيته والمقسم معتبر في الاقسام وايضا لا يكون

هذا هو المقسم في التقسيم

واعلم ان شرط التقسيم في الواقع ان يكون اخص من المقسم والجزء لا يكون الا اخصه من الكل فاستفاد من ذكره في باب الاقسام وهذا الشرط ايضا مشترك بين تقسيم الكل وتقسيم الكل بل الشرط في الاصل الثاني يجب الواقع ولا يلزم التباين في العقل فيه صرح به في ترتيب القوانين كذا في الحاشية التباين في تسمية اقسامها التباين في الواقع وهو ان لا يتصادق الاقسام على شيء واحد وهذا في التقسيم الحقيقي والمنفصلة لا في تقسيم الحجوة في الاقسام والفرس والحمار ومنه استلزمها قوله زيد ما قام او قاعد او مضطرب لان حاصله قسم وصف زيد في المقام والعقل والاضطراب ولا يتصادق هذه الاوصاف على شيء واحد والآخر التباين في العقل وهو تباين مفهوم الاقسام في العقل بحيث لا يكون احدها جزء من الآخر ولا تفصيله وهذا في التقسيم الاعتباري ولا يفرق فيه تصادق الاقسام على شيء واحد كتصادق مفهوم الكليات في الحس في المكون فلو قلنا الكل ابيض او قاعد او مضطرب او فصل او خاص او عرض عام في هذا التقسيم اعتباري يتباين فيه مفومات الاقسام ومنه مفوماتها المذكورة في كتب المنطق وانما كان تقسيم اعتباري بالتصادق للكل في المكون انتهى ولما فرغ من تقسيم التقسيم في الترتيب كل منها فقال فصل في تقسيم الكل في جزئياته قد مر على ان لا يحد في هذا الباب بل المقسم في كلام الشريعة حاشية شرح المختصر لا يحد في تقسيم الكل في الاجزاء يكون اجزاء في تقسيم الكل في جزئياته بايراد ما يتقدم الكل في تلك الاجزاء والكل في جزئياته لما يتقدم ومعناه في هذا الفتحة ضم قيد متباينة اما في الواقع او في العقل كاسبق والمراد ما في الواحد فلا يحد في تقسيم بعض قيد واحد الكل وما قيل ان الناطق مثلا قاسم الحيوان لا في قسميه معناه انه اذا انضم اليه وجود او عدم ما يحصل والشرط في التقسيم الحقيقي عدم كون كل من القيد مساويا للمقسم ولا مباينا له في الواقع اذ لو كان بعض القيد مساويا لم يلزم تقسيم الشيء الى قسمين والغير ولو كان مباينا لم يلزم كون الشيء في الواقع قسما له ولا يفرق كونه اخص مطلقا من التقسيم وذلك لا يكون اعم من وجه منه كون المقسم معتبرا في الاقسام وشرطه ايضا تباين بين الاقسام في الواقع كما سبق اذ لو كان وبالميل كون الشيء قسما لنفسه ولو كان بعضها اخص مطلقا من بعض لم يلزم كون الشيء في الواقع قسما له ولو كان اخص من وجه يلزم عدم التباين بين الاقسام واللوازم كلها باطلة وشرط التقسيم الاعتباري كون كل قسم اخص مطلقا من المقسم في العقل والتباين الاقسام فيما سبق وسيجيء في المحصر لبعض ما ذكره كراهه هذا استثناء من الحكم العام لا المقسم الذي هو الكل فليعلم ان هذا التعريف ان المقسم معتبر في الاقسام في تقسيم الكل فافترق التقسيم سواء كان ترتيبا انضماميا او حقيقيا واعلم انه قد فرغ من التباين بين التقسيم والمنفصلة والحلية المذكورة الحجوة كانه يقال العدد اما زوج واما فرد والفرق ان المقسم في التقسيم تصورات الاقسام فقط ودعوى الحصر لا زلة له فهو بهذا الاعتبار قضية طبيعية كاسبق في حاشيته والمقسم معتبر في الاقسام وايضا لا يكون

[illegible]

بالاخصار وسيله مثاليه للمع والثاني حصل استقراي لا يكون كذلك بل يحزم بالاخصار سبب تتبع الجزئيات واستقراها
كالخصار الدلاله العظيمة في التلخيص او الاجزاء كالاخصار الجعم المركبة اجزاء من العناصر والثاني من جهة تضييق وهو
الذي يحزم فيه بالاخصار والجزء ملاحظه ولا سبيل لاستقرا بل يستعان فيه بتقليد وبهوام وهذا المصنف الذي سماه
الشريف في هامش حاشية مختصر المنزه حقا قاطعا وقال العاصي في حاشية شرح الحاشي وهذا المصنف حق باي معنى
حصل تضييقا انتهى ومثاله المكنى اما جوهرا وعرضا فالجزم بالاخصار اجزاء بها جوهرا ان المكنى بالاجزاء اما بعرضا
بذاته او بالعرض وهو الذي يكون فيه الجزم بالاخصار للعلم بجعل العمل المنقسم مختصا في اقسام المذكورة بالا - استقرا
كعمل صاحب كتابا بجعل كتاب مختصر في ابواب التلخيص مثلا واما من صاحب فلا يكون جزمه بالاخصار الاسباب استقرا
ابواب الكتاب فان قال المصنف كتابا مختصا في ثلاثة ابواب مثلا فهذا المصنف بالنبه الى المصنف جعل في التلخيص الاستقراي
اولا يحصل التلخيص من مجموع سلع قوله المصنف كتابا مختصا في ابواب التلخيص اجزاء الكتاب حتى لو حصل للجزم فالظان جعل في التلخيص
اليه ايضا فليس فالاول والثاني لا يكونان الا في قسم الكل الجزئية والرابع لا يكون الا في قسم الكل الجزئية
والثاني من قسميه هذا وانما اظن ان الكلام في بيان العلم واداء الحق المقام وانما اشار المصنف الى بعض ما ذكرنا بقوله
والاول اي القسم ما تقسم ما يجوز العقل في قسم اخر اي سوي ما ذكر في التلخيص ويذكر في اقسامه في التلخيص
بعضه في الاشارات والنبات فينبط العقل كما سيجي وبعضه لم يشترط فيه التلخيص بل هو الذي
الاشارات وانما الجزم بالاخصار بجزم ملاحظه من انقسمه كقولك المعلوم اما موجود او لا في غير جزم
سواء كان مقسما او مكنيا معد وما احوال فلا كلام في كلام المصنف والثاني ما يجوز العقل فيه قسم اخر كقولك
فيه ما علم بالاستقرا فيكون مدار الجزم هو الاستقراء والمزاد في الاستقراء التلخيص لا معناه المصطلح المتبادل للقياس
التحليل كاذم المصنف كذا قيل لكن ما نجد شيئا في كلام المصنف يفيد هذا بل جزم كل ما في غير القوانين في مواضع متعددة
يدل على الخلل في المدلول ولعل النسخه الصحيحه كما زعم البعض فسرنا الكتاب بقولك العنصر بمعنى المادة او مادة الا
المركبة وهي الحيوان والنبات والمعدن كذا في اللاتينية اما الارض وماء وهواء وانا والتلخيص الاستقراي اي الاشارة
بنزاه لا يرد عليه النفي والاشارة كقولك قد يدعى في صوب العقل بالترديد كقولك اي مرة وايضا كالعقل
الاستقراي وسبيل الاستقراء حتى يكون اقرب الى الضبط كقولك استقرا اذا كان تقسيم الكل الاجزاء لا يمكن فيه
الترديد المذكور الا باجتماعه الى تقسيم الكل الجزئية بارادة ما يضمنه الكل مثلا فيكون بعض الاقسام مرسل
النبية والاخرى ما يجعل الارسل في القسم الاخر وقد يقع في الوسط وقد يقع المرسل اكثر من قسم واحد كقولك كان
الارسل في قسم واحد فهو شبه بالمصنف العقلي كذا في تقرير القوانين ومفهوم ارسل اي كونه القسم مرسل
يكون مفهوم القسم اعلم ما وجب بالاستقراء فما صدق ذلك المفهوم اي مفهوم القسم المرسل كذا في الحاشية على غير
وجدان الا في اقسام كقولك العنصر اما ارض ولا والثاني اما ماء ولا والثالث اما هواء ولا والرابع اما النار وهذا
الترتيب رجائي لتتبع الموضوع الاخر على طريق الترتيب فالقسم الاخر مرسل اي لا ينقسم في النار لجعل العقل
اي يجوز العقل ان يكون شيئا غير النار كالماء والنور كذا في الحاشية بل لا يجوز الاستقراء فصل في الاعراض قبل
سواء كان معارضة تقديرية او نقصا شبيهة بها ومعناها جازيا بلا اعتبار الدعوى الضمنية الاخرى هو العلم
والدعوى واما اذا كان الاعراض عارضة التلخيص فيحتاج الى اعتبارها تدبر انتهى قوله قد قسم الحق في قسم
القوانينه النقص الثلاثة اقسام نقص الدليل ونقص المقدرة وكذا الدعوى الغير المدلل ونقص الترتيب

ولعلم الجليل ايضا فانما انما الاستقراي ما من حاشية في مختصر
كذا افاقه السعد
ولعلم الجليل ايضا فانما انما الاستقراي ما من حاشية في مختصر
كذا افاقه السعد
ولعلم الجليل ايضا فانما انما الاستقراي ما من حاشية في مختصر
كذا افاقه السعد

في حاشية
في حاشية
في حاشية

في حاشية
في حاشية

في حاشية
في حاشية

في حاشية
في حاشية

في حاشية
في حاشية

التقسيم وقال لفظ النقص في الاول حقيقة عرفت وكذا في نقص التعريف لعدم الجمع لعدم المنع وفيه وجه لا مانع
مكونه لكانا المحققين هذا خلاصة ما في تقرير القوانين في المنزوم من ظاهر ذلك ليقع في نقص نفس التعريف
وكذا انقص نفس التقسيم لا يحتاج الى اعتبار الدعوى القنينة لانه اذا اعتبرت يكون من قبيل نقص المدعى الغير المثل
ناهم وايضا قال في المسببة فقلنا لا فاضل ما مخصصة الصواب انه نقص التعريف وكذا نقص
التقسيم لا يحتاج الى اعتبار الدعوى القنينة انتهى وقد سبق في حاشيتنا تفصيل هذا النقل ولعله لهذا
كله وانما لا بد من على حصر التقسيم سبق في حصر التقسيم قال في تقرير القوانين قد ذكرنا شريف في حاشيتنا
شرح الطالع مغالطة يورودها في جميعات الكلمات الى جزئياتها وهي اعم من مورد القسم لا تحقق
الا من الاقسام فاذا اخذنا حيث تحققت في هذا القسم لم يتناول القسم الاخر فليس انقسامه الى
قسمين وان اخذنا حيث تحققت فيها جميعا لم ينقسم الى شي منها فالحال اننا لا نلاحظ الحق في نفسه
مع قطع النظر عن حقيقة في شي في اقسامه وهذا المغالطة مركبة من مفصلة وحيلان كما يات
بعد اذراء الانفصال ونتجها التاليف وجوبها مع تلك المفصلة انتهى قد عرفت انه يتوجه
على الحصر المنوع الثلاثة الآتية انقصه كونه اصل شريف في هذه الرسالة فقال فانه كان لخصر
او قطعيا ينقصه اسائل مستدلا بوجود قسم آخر يجوز العقل اذ شرط العقل كما فهم مما سبق ان لا
يجوز العقل قسم آخر مجرد ملاحظة مفهوم القسمية والخطر القطع وان في الدليل والتنبية على عدم وجود
قسم آخر فيه لكنه يقتض ايضا تجوز ملاحظة الدليل او التنبية وتغير النقص في هذا القسم يجوز العقل
فيه شيئا آخر وكل تقسيم هذا شأنه فساد هذا التقسيم وان كان اسقرا شيئا ينقصه لوجود قسم
آخر متحقق في الواقع لا يجوز تجويز العقل اذ شرط الخطر الاستعانة بعدم وجود قسم آخر في الواقع
ولا يفسر تجويز العقل اياه وان لم يدل الدليل او التنبية على بطلانه وتغير هذا النقص في هذا القسم
قد خرجت عنه مادة فلان في داخله في القسم وكل تقسيم هذا شأنه فساد كونه لا بد من بيان الصوري في كل
التقسيم انه لم يكن بد من جهة جلية وقد نظرت السائل التقسيم الاستعانة بالرد عليه الاتبات والتمني
تقسما عقليا او قطعيا لا يتناسب به صورة لكون كل منهما بالرد عليه الاتبات والتمني فيصير
بطان تجويز العقل شيئا اخر كما يقول في نفس الغير كما ذكرنا وهو قوله انقص اما ارض ولا لا بل لا تقسم
الاخر لا ينقص في النار اذ يجوز تجويز العقل ان ينقسم الى النار وغيرها كالسواء والنور فيجاء على ان
القسم استقضية وهذا الجواب من كبري التقرير الاول والسند ما ذكر في القسم استقضية وجود
كل السند بطريق الجواز ايضا وجوز المنع بالرد عليه صغوه ايضا بانك ان اردت ان هذا التقسيم يجوز
العقل في قسم آخر مع كونه تقسما عقليا او قطعيا فالصوري ممة وان اردت مطلقا فذكر محنونة
والسند السابق صالح لكل المنع والتمني الذي يجوز في غير متحقق في الواقع والتقسيم الاستعانة لا يبطل
الا بوجود قسم آخر في الواقع فاذا بطلها اي القطع والاستقضية وكذا القطع السائل فقلنا جميعا في العام
حقيقة وحكما كما سبق في قوله صاحب التعريف ولم يتحقق في نظر التقسيم فعل ولا صغره بل هو قسم
وما اشهر به الناس كل قسم في النار فقلنا كما سمع تجزئ التقسيم اعني ان يكون من معنى لا يتصل بالواسطة التي
زعمها السائل واسطر في لا يجوز العقل في العقول ولا يكون وجوده مقطوعا في الاستعانة اعلم بالصوري في
كل من لا يستعمل الواسطة

قد عرفت ان هذا التقسيم انما يحتاج الى اعتبار الدعوى القنينة
لانه اذا اعتبرت يكون من قبيل نقص المدعى الغير المثل
ناهم وايضا قال في المسببة فقلنا لا فاضل ما مخصصة الصواب انه نقص التعريف وكذا نقص
التقسيم لا يحتاج الى اعتبار الدعوى القنينة انتهى وقد سبق في حاشيتنا تفصيل هذا النقل ولعله لهذا
كله وانما لا بد من على حصر التقسيم سبق في حصر التقسيم قال في تقرير القوانين قد ذكرنا شريف في حاشيتنا
شرح الطالع مغالطة يورودها في جميعات الكلمات الى جزئياتها وهي اعم من مورد القسم لا تحقق
الا من الاقسام فاذا اخذنا حيث تحققت في هذا القسم لم يتناول القسم الاخر فليس انقسامه الى
قسمين وان اخذنا حيث تحققت فيها جميعا لم ينقسم الى شي منها فالحال اننا لا نلاحظ الحق في نفسه
مع قطع النظر عن حقيقة في شي في اقسامه وهذا المغالطة مركبة من مفصلة وحيلان كما يات
بعد اذراء الانفصال ونتجها التاليف وجوبها مع تلك المفصلة انتهى قد عرفت انه يتوجه
على الحصر المنوع الثلاثة الآتية انقصه كونه اصل شريف في هذه الرسالة فقال فانه كان لخصر
او قطعيا ينقصه اسائل مستدلا بوجود قسم آخر يجوز العقل اذ شرط العقل كما فهم مما سبق ان لا
يجوز العقل قسم آخر مجرد ملاحظة مفهوم القسمية والخطر القطع وان في الدليل والتنبية على عدم وجود
قسم آخر فيه لكنه يقتض ايضا تجوز ملاحظة الدليل او التنبية وتغير النقص في هذا القسم يجوز العقل
فيه شيئا آخر وكل تقسيم هذا شأنه فساد هذا التقسيم وان كان اسقرا شيئا ينقصه لوجود قسم
آخر متحقق في الواقع لا يجوز تجويز العقل اذ شرط الخطر الاستعانة بعدم وجود قسم آخر في الواقع
ولا يفسر تجويز العقل اياه وان لم يدل الدليل او التنبية على بطلانه وتغير هذا النقص في هذا القسم
قد خرجت عنه مادة فلان في داخله في القسم وكل تقسيم هذا شأنه فساد كونه لا بد من بيان الصوري في كل
التقسيم انه لم يكن بد من جهة جلية وقد نظرت السائل التقسيم الاستعانة بالرد عليه الاتبات والتمني
تقسما عقليا او قطعيا لا يتناسب به صورة لكون كل منهما بالرد عليه الاتبات والتمني فيصير
بطان تجويز العقل شيئا اخر كما يقول في نفس الغير كما ذكرنا وهو قوله انقص اما ارض ولا لا بل لا تقسم
الاخر لا ينقص في النار اذ يجوز تجويز العقل ان ينقسم الى النار وغيرها كالسواء والنور فيجاء على ان
القسم استقضية وهذا الجواب من كبري التقرير الاول والسند ما ذكر في القسم استقضية وجود
كل السند بطريق الجواز ايضا وجوز المنع بالرد عليه صغوه ايضا بانك ان اردت ان هذا التقسيم يجوز
العقل في قسم آخر مع كونه تقسما عقليا او قطعيا فالصوري ممة وان اردت مطلقا فذكر محنونة
والسند السابق صالح لكل المنع والتمني الذي يجوز في غير متحقق في الواقع والتقسيم الاستعانة لا يبطل
الا بوجود قسم آخر في الواقع فاذا بطلها اي القطع والاستقضية وكذا القطع السائل فقلنا جميعا في العام
حقيقة وحكما كما سبق في قوله صاحب التعريف ولم يتحقق في نظر التقسيم فعل ولا صغره بل هو قسم
وما اشهر به الناس كل قسم في النار فقلنا كما سمع تجزئ التقسيم اعني ان يكون من معنى لا يتصل بالواسطة التي
زعمها السائل واسطر في لا يجوز العقل في العقول ولا يكون وجوده مقطوعا في الاستعانة اعلم بالصوري في
كل من لا يستعمل الواسطة

قال المصنف فانه في تقرير القوانين لا يجوز العقل في الواقع
لانه اذا اعتبرت يكون من قبيل نقص المدعى الغير المثل
ناهم وايضا قال في المسببة فقلنا لا فاضل ما مخصصة الصواب انه نقص التعريف وكذا نقص
التقسيم لا يحتاج الى اعتبار الدعوى القنينة انتهى وقد سبق في حاشيتنا تفصيل هذا النقل ولعله لهذا
كله وانما لا بد من على حصر التقسيم سبق في حصر التقسيم قال في تقرير القوانين قد ذكرنا شريف في حاشيتنا
شرح الطالع مغالطة يورودها في جميعات الكلمات الى جزئياتها وهي اعم من مورد القسم لا تحقق
الا من الاقسام فاذا اخذنا حيث تحققت في هذا القسم لم يتناول القسم الاخر فليس انقسامه الى
قسمين وان اخذنا حيث تحققت فيها جميعا لم ينقسم الى شي منها فالحال اننا لا نلاحظ الحق في نفسه
مع قطع النظر عن حقيقة في شي في اقسامه وهذا المغالطة مركبة من مفصلة وحيلان كما يات
بعد اذراء الانفصال ونتجها التاليف وجوبها مع تلك المفصلة انتهى قد عرفت انه يتوجه
على الحصر المنوع الثلاثة الآتية انقصه كونه اصل شريف في هذه الرسالة فقال فانه كان لخصر
او قطعيا ينقصه اسائل مستدلا بوجود قسم آخر يجوز العقل اذ شرط العقل كما فهم مما سبق ان لا
يجوز العقل قسم آخر مجرد ملاحظة مفهوم القسمية والخطر القطع وان في الدليل والتنبية على عدم وجود
قسم آخر فيه لكنه يقتض ايضا تجوز ملاحظة الدليل او التنبية وتغير النقص في هذا القسم يجوز العقل
فيه شيئا آخر وكل تقسيم هذا شأنه فساد هذا التقسيم وان كان اسقرا شيئا ينقصه لوجود قسم
آخر متحقق في الواقع لا يجوز تجويز العقل اذ شرط الخطر الاستعانة بعدم وجود قسم آخر في الواقع
ولا يفسر تجويز العقل اياه وان لم يدل الدليل او التنبية على بطلانه وتغير هذا النقص في هذا القسم
قد خرجت عنه مادة فلان في داخله في القسم وكل تقسيم هذا شأنه فساد كونه لا بد من بيان الصوري في كل
التقسيم انه لم يكن بد من جهة جلية وقد نظرت السائل التقسيم الاستعانة بالرد عليه الاتبات والتمني
تقسما عقليا او قطعيا لا يتناسب به صورة لكون كل منهما بالرد عليه الاتبات والتمني فيصير
بطان تجويز العقل شيئا اخر كما يقول في نفس الغير كما ذكرنا وهو قوله انقص اما ارض ولا لا بل لا تقسم
الاخر لا ينقص في النار اذ يجوز تجويز العقل ان ينقسم الى النار وغيرها كالسواء والنور فيجاء على ان
القسم استقضية وهذا الجواب من كبري التقرير الاول والسند ما ذكر في القسم استقضية وجود
كل السند بطريق الجواز ايضا وجوز المنع بالرد عليه صغوه ايضا بانك ان اردت ان هذا التقسيم يجوز
العقل في قسم آخر مع كونه تقسما عقليا او قطعيا فالصوري ممة وان اردت مطلقا فذكر محنونة
والسند السابق صالح لكل المنع والتمني الذي يجوز في غير متحقق في الواقع والتقسيم الاستعانة لا يبطل
الا بوجود قسم آخر في الواقع فاذا بطلها اي القطع والاستقضية وكذا القطع السائل فقلنا جميعا في العام
حقيقة وحكما كما سبق في قوله صاحب التعريف ولم يتحقق في نظر التقسيم فعل ولا صغره بل هو قسم
وما اشهر به الناس كل قسم في النار فقلنا كما سمع تجزئ التقسيم اعني ان يكون من معنى لا يتصل بالواسطة التي
زعمها السائل واسطر في لا يجوز العقل في العقول ولا يكون وجوده مقطوعا في الاستعانة اعلم بالصوري في
كل من لا يستعمل الواسطة

بقدم الحصر في
الاول

في قسمه الحصر في
الاول

فليس انما في المادة المتحركة والغير متحركة
التي هي في المادة المتحركة والغير متحركة

كل من ذلك التفرقة في تلك التي قد يتبين احدها ان المادة الفلانة او مادة متاخرة عن الانقسام والآخر
انها داخلية في القسم واخلاقها الى المتدبرين في التفرقة الثانية واسما في الاول فلاتة لما كان هذا التفرقة
العقل في قسمها حصل المادة الثانية فاذا وصدا بالآخر حصل المادة الاولى كاللحن في القسمين فليس كل من
تفصيل المادة متين وجواب الحاشية يمنع الثانية وسند في الغالب بحر في القسم كما ذكر وقد يستند في الثانية بان
المقسم مفيد كبره الوقوع وتلك الوسطة بعد تسليم وقومها او جوازها لاشك في ذلك وما امانتد في
المادة الاولى في الغالب بحر بعض الاقسام ليدخل في تلك المادة وقد يجاب عن اصل الاعتراض بحر
التقسيم بان الطرلين مقصود منه وهذا في الحقيقة سند لمن في كل من التفرقة فان قال المتدبر في هذا
المعنى هذا تفرقة بينه بالسكون في معرض البيان والسكون المذكور بدعي دعوى لغيره في القسم في جوابه
السكون المذكور انما يدل عليها اذا لم توجد قرينة تدل على عدم المحرر وهنا قد وجد وهي كلمة قد اذنت
او ربما وبن الحاشية مستفادة من تقرير القوانين لكن مع التحفظ العبارة وغاية الاختصاص ليس بل الضبط
ويستند في الانقسام فصل في بعض النقص في القسم بان يلزم فيه ان يفي القسم في الواقع قسمه وقد سبق في القسم
القسم هذا اعتراض في نفس القسم ولا يحتاج الى اعتبار الدعوى الضمنية كما سبق بخلاف الفصل السابق فانه في
بيان الاعتراض على حصول القسم لا القسم وذلك اي كونه المذكور ثابت اذا كان بعض القسم اعم من الآخر سواء كانا
متمايزين بحسب المفهوم كقسم الانسان الى النصارى واليهود والكاتب بالعدل او غيرهما من بحسب ما اذا
قلت الجسم اما جوار او اتمام فانه في الحقيقة قسم في الواقع والمال ان قد جعل في هذا القسم قسمه
وتقرر ان هذا القسم باطل لان يلزم فيه كونه قسم في الواقع قسمه وكلف يشانه كذلك بطل اذا قد سبق
ان يتبين ان القسم شرط في هذا القسم كونه بيبي الصوري البنية ان احية اليه ولا في كفاية فيجاء عن منع
اللزوم المذكور الذي هو مفهوم الصوري في التفرقة مستندا بالبحر في اعلم ان اتمام من الصوري في التفرقة
المقابلة ولا منافاة بينه هذا وبين ما قال في تقرير القوانين مستندا بحر الحاشية بل هذا التعيين وبيان له
وجوز صراحة بحسبته في مقابلة هذا النقص في القسم والنقص في التحقيق ولم يتوضه ما هو الا التفرقة
ونظيرة ضمنية وقد عرفت ما في النقص من انها جارية في كل استدلال واما منع كونه مستندا بحر التفرقة بانه
اعتباري فقد قال في تقرير القوانين انظر بالاشارة اليه في كلامهم والقياس صحة ذلك الجواب اذا كان منزها
العام والحاشية متمايزين بحسب الانسان الى الضاحك بالهوى والكاتب بالعدل واما اذا لم تمايز كونه في الحقيقة الى الانسان
والانسان الروحي فالقول بعدم صحة لانه مفهوم الاول داخل في مفهوم الثاني وقد ينقض بانه يلزم فيه ان يكون
قسم الشيء في الواقع قسمه وذكر ان كان بعض الاقسام مبيانا للقسم والفرق بين هذا النقص والنقص السابق
ان السابق بالنسبة الى القسم وهذا بالنسبة الى القسم فلا يرد انه لانتا وقبيلهما الا كونه قسم الشيء قسمه هو
بعضه كونه قسم الشيء قسمه فلا معنى لتخصيص كل على حدة ولا حاجة الى الجواب بانه معنى كونه قسم الشيء قسمه
هو ان يكون الشيء في قسمه في الواقع وقد جعله قسمه ومعنى كونه قسم الشيء قسمه ان يكون ذلك اقل اول
لا يخفى ان ما ذكره في هذا الجواب هو الوقوع في الفرق واليه الرجوع وما ذكره من وجه الفرق لا يسمن ولا يفي في جوع
كما ذكرنا في السابق انما في من وزعي فالقسم في القسم الانسان لانها ما قسمه الى مجموعين لا يسمن ولا يفي في جوع
التفصيل في مقام قوله في الواقع في النقص السابق ومفيد مفاده على وجه كمال بل فيه تلويح الى توضيح الفرق بين

فليس مستفادة من قوله مستند الى ما

عنه هذا ما هو

الا عواض المذكور

انما هو

توضيح ان الفرق

نقصات روح القدس

الاعتراض فيه حيث اهتم ببناء هذا فوق اهتمامه بذلك انما هو لما عسى ان يتقدم من اتحادها للمال فاقبل هذا
كما لا حاجة اليه مما لا يصح في البدء وقد جعل هذا التقسيم قسمين اولهما التقسيم من حيث ما هو في نفسه وهذا
او من حيث انط هذا التقسيم لا يكون بعض الاقسام مباينة في الواقع للتقسيم والجزء مع الصف في قطب مستند
بحر التقسيم او التقسيم والجزء من الكبري هناك اجازة في الاول ووجهه ان ويجري للجزء في بعض التقسيم
انضا وقد يفيض باب التقسيم في غير التقسيم كما اذلت الاناء اما ايضا واسود فانه كل منها
اع من وجهه وفي شرط هذا التقسيم كون القسم اخص مطلقا من التقسيم في نفسه وهذا يعرف في واما
مثل الباعث وجهه ان لا يفيض كون الصلة اخص مطلقا من التقسيم وجهه في الوجه ولا فائدة في اعتبار التقسيم
كما لا يخفى فيجاب عنه بان التقسيم معرفة في الاقسام فليكن التقسيم الاناء انما اناء ايضا واما اناء
اسود فالقسمان اخص من التقسيم البنية ولما استخرجنا بعض المواضع موضوعا في التقسيم موضوعا في
والفقد قد يكون اعظم وجهه من التقسيم كالحواجز ان يكون بين التقسيم والقسم عموم وجهه وهذا الكلام
طاهر ان يلزم منه الفساد لانه لو انقسم الشيء الى ما هو اع منه من وجهه لزم انقسامه الى ما يباينه بان يقال
الاناء منقسم الى البنية الاسود وكل منها منقسم الى الاناء وغيره فليزمن من انقسام الاناء الى الاناء
وغيره وهذا بطريق فيقال في دفع هذا مسامحة في باب وضع قيد القسم موضع القسم فالتقسيم للتقسيم
البنية والاناء الاسود كذا في تعريف القوائم وقد يفيض بان فيه تقسيم الشيء الى نفسه والباقي وذلك
اذ كان بعض الاقسام مساويا او مرادفا للتقسيم الاناء الى البنية التي هي ويستقيم هذا القسم
كون قسم الشيء في الواقع قسما له ولما كان الخواص عليه جوابه فلا حاجة الى التفصيل الا كانت
والفصل فصل وقد يفيض التقسيم بان فيه تضاد في الاقسام وقد عرفت ان شرط التقسيم تباين
الاقسام كذا في الحاشية اي صحتها ايضا وقله انشاء او كما على شيء واحد ويدل على هذا التفوق
وفي كذا في تضاد وانما يجوز اذ كان بينه الاقسام كلها او بعضها اعظم وجهه هذا هو المتصور في
تضاد في الاقسام وقد يطلق على معنى صدق احداهما على الآخر بان كان بينهما عموم مطلقا كما اذا قلنا
الحوى انما اناء واما ايضا فانه لعل القائل القطب في شرح المطالع والمطالع من معنى مطالع النجوم
للفاضل الاموي وشرح آخر لا صغارا في الحق في هذا العقل في دخل مقدار تأخر في كلام هذا التاج
ببيان مراده او اراد شاهد كذا في الاشارة في هذه الرسالة القوم التقسيم التباين بين الاقسام
فاذا لم يتباين في تقسيم التقسيم ولما كان للتباين عن عرض بحيث يصدق على العموم وجهه وكذا في ذلك
للمصنف في قوله ان الشارح يقول اول ما ينبغي في هذا التاج في التباين التباين اي الكلي بمعنى
صريح المطلق الى الفرد الكامل لكن التصادق انما يطل به التقسيم الحقيقي وهو جعل القسم في حد
اطلاقا لفظ التقسيم على المعنى المصدري وعلى الحاصل به من الرب لفظا او مرادفا او اجزا او اشياء متمايزة
في الواقع كما انها متمايزة في العقل والايض التقسيم الاعتدالي وكون التقسيم حقيقيا واعتباريا انما هو
بحسب اعتبارها مع كذا التباين حقيقيا بان كان في الواقع كما كان في الدهر فالقسم حقيقيا وانما انشاء
بان كان في الدهر فالقسم اعتباريا في وجهه التسمية وهو تقسيم الكلي المتمايز بان متمايز في العقل
تقسيم التباين في التباين العقل انما يطل به المتمايز من جزء من الآخر والافصل كالمصطلح والمكان

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

الجواهر والانساء فليس يتساويان في العقل وكذا الانسان والجواهر الناطقة كذا لثانية وآه كانت اي ولو
كانت تلك الجواهر متساوية بعضها او كلها ولو مع القسم ايضا الواقع تقسيم الكل الى اقسام خمسة منها
مضادة وقية للملوكية وفي هذا القليل المتساوي فانه فصل الجواهر حسن السمع والبصر في نوع حصصها
الحسن وذلك الحسن وخاصة الجسم وعرضها من المصاحلة انتهى ولا يخفى ان كون الحسن جسما للسمع
كونه في عالم هذا السمع الذي هو حصته بل نوعه منوع السمع لا يرى ان الجواهر حسن الانسان مع انه لا يجوز كون
نوعا لزيد بل نوعه منوع الانسان فليسا كل ما بينه الفخاري حيث قال ويكره ان يكون نوع واحد حسن او قويا
وفصلا وخاصة وعرضا ما كانا الملوكية حسن الاسود ونوع المكيف وفضل المكيف وخاصة للجسم من
عام الجواهر كذا لثانية وقار في حاشية هذه لثانية قوله حسن الاسود اي عام منه فانه الملوكية في الارض
ونوع المكيف اي حصته فانه المكيف في الحار والبارد وغير الملوكية كالهواء وفضل المكيف في الجسم المكيف
اذ تفرق جسم ملوكية وخاصة للجسم فانه ما ليس بحجم باه يكون جوهر اخر كانه نفس الانسان على ارضه البصر
فلا يمكن ان يكون ملوكية لان الملوكية خاصة للجسم ان يتصف جميع افراده بالملوكية فانه الهوا جسم
وليس ملوكية وعرضا عام للجواهر لانه عالم لغير الجواهر ايضا كالحق ومنه الملوكية ما يتصف بلون في الالوان كالزهر
والياض والحرة والصقعة والفضة في قوله وخاصة وعرضا عام مساحي اذ الخاصة والوحد العام هو اللون
للا ملوكية وذلك لظن انتهى اقول قد ذكرنا في حاشية شرح التسمية ما ملخصه ان قوله في مقام
التفصيل هو من اللازم والمعارق كالزهرية للثلاثة وكالكاتب للانسان وكالسواد للبرقي في المساحي المشهورة
في عباراتهم والامثلة المطابقة هي الورد والكاتب والاسود لكنهم تسامحوا فيها فذكر واحد الجواهر بدل
اعتمادا على فهم المتعلم في سياق الكلام على ماهو الحق منه وقيل ما ذكرنا سابقا ما تسامحوا فيها من امثلة
الكليات انتهى ولا يخفى في حاشية ما ذكرنا المصطلح اذ اعلم ما ذكرنا قد اقتضى على النظم بانه باطل
الاقسام فيه وكل تقييده كذا لثانية فليسا في حاشية هذا النقص في الكبرى مستندا بانه تقسيم اعساري
يكون فيه تمايز الاقسام على مفهوم ولا يفرق في الثلاثة او في الافعال القصاد في ويكره الجواهر في الضمير
ايضا وقد سبق منه اقول في حاشية الواحد وهو الذي تصادق فيه الاقسام كذا لثانية باعتبار انصاف
بغير ما يتعارف به اعتبارا غير منه فالانسان في متعددة فدخل في الاقسام المتعددة وبالجملة بشرط الغنى
الاعتبارية كقول كل قسم احصى ظلاله المقسم يجب العقل وان كان مساويا بحسب الجوهر الخارجي ولو
كل في مقايير الجسم ولا يشترط عدم تضاد الاقسام فانه في كيفية الانصاف ولا اعتبار بالذات
كذا قيل وكذا لانه هذا او انه وجمعة او انه كذا وان منه لفظا ومن سقطت هي في ذلك ما اتاها في
لثانية وقام البيان في رسالتنا الحماة بتقرير قوانين المناظرة هذا كالم الله تعالى الملك الموهبة ومعرفة
كل ما لا بد لكم من فصل في تقسيم الكل الاجزاء قال في تقرير القوانين واما تقسيم الكل فهو تحليل الكل
وتفصيله الى الاجزاء فلا يحل القسم على شيء من اقسامه انتهى ملخصا وقال ايضا موضع اخر منه ما ملخصه
ان تقسيم الكل لا يتم قبل معرفة تعريف المقسم وتفصيل ماهية لانه ماهية الكل هي في الاجزاء ولتفصيل
الحصر والكل على المقسم بان ليس له جز خارج عن الاقسام كذا فيهم في سوق كلاما لثانية في حاشية مخبر
المتن انتهى فظهر ان قوله وهو تفصيل ماهية المقسم بذكر اجزائه تعريف باللائم وسقط ايضا ما قيل

فليس على ان يعطى بصفة مائة الف لثانية واذ كان
الكل في الارض والارض في حاشية هذه لثانية قوله حسن الاسود اي عام منه فانه الملوكية في الارض
ونوع المكيف اي حصته فانه المكيف في الحار والبارد وغير الملوكية كالهواء وفضل المكيف في الجسم المكيف
اذ تفرق جسم ملوكية وخاصة للجسم فانه ما ليس بحجم باه يكون جوهر اخر كانه نفس الانسان على ارضه البصر
فلا يمكن ان يكون ملوكية لان الملوكية خاصة للجسم ان يتصف جميع افراده بالملوكية فانه الهوا جسم
وليس ملوكية وعرضا عام للجواهر لانه عالم لغير الجواهر ايضا كالحق ومنه الملوكية ما يتصف بلون في الالوان كالزهر
والياض والحرة والصقعة والفضة في قوله وخاصة وعرضا عام مساحي اذ الخاصة والوحد العام هو اللون
للا ملوكية وذلك لظن انتهى اقول قد ذكرنا في حاشية شرح التسمية ما ملخصه ان قوله في مقام
التفصيل هو من اللازم والمعارق كالزهرية للثلاثة وكالكاتب للانسان وكالسواد للبرقي في المساحي المشهورة
في عباراتهم والامثلة المطابقة هي الورد والكاتب والاسود لكنهم تسامحوا فيها فذكر واحد الجواهر بدل
اعتمادا على فهم المتعلم في سياق الكلام على ماهو الحق منه وقيل ما ذكرنا سابقا ما تسامحوا فيها من امثلة
الكليات انتهى ولا يخفى في حاشية ما ذكرنا المصطلح اذ اعلم ما ذكرنا قد اقتضى على النظم بانه باطل

عبارات في حاشية ان يكون ما يصدق عليه كل شي
فلا بد عليه ان يكون في قوله واحد اربابا في حاشية
ما صدق لكل من الاقسام الخمسة
فلا بد ان يكون في حاشية هذه لثانية

في حاشية
فكان احتياج الى الاستدلال
فان عذر بقوله كقول
القوى في
شرط ما يتبين من
العلوم انما قد

انما في حاشية هذه لثانية

عطف على قوله ظاهر

شرط صحة هذا التقسيم ثلث ايضا الاول احرص الشرط الثاني تباين الاقسام اي التباين في الواقع
بين كل الاجزاء فلا يكون هذا التقسيم متشكلا في الحقيقة والاعتباري كما كان تقسيم الكل في جزئين
متشكلا ايما بل يكون هذا التقسيم حقيقيا لا اعتباريا والشرط الثالث المنع ومعناه ايضا ان لا يترك
في التقسيم عالم يدخل في التقسيم بل يترك منه كالماء يدخل في التقسيم ويلزمه وجوده مستند

فيه انه اذا كان له جزء صوري فكل ما مل انتم وجه السقوط انه قوله لانه ما هيته اكل هو على الاجزاء وقوله
ليس جزء خارج في الاقسام صريحا في عدم الاعتداد بالجزء الصوري فاقول فليس جزء في التقسيم
ولما تكلمت بالاقسام امور مفردة ولا يجوز ادخالها في الاقسام لان هذا التقسيم بل هو من خواص
التقسيم الاول كقول لا يجب فيه ايضا فلا يقال الجمعية اما غسل وشق فلهذا اكل لا يتحقق بكل واحد
الاجزاء بل مجموعها لا يرجع الى تقسيم اكل بل يراد ما تنقسمه كالمسوق وشرط المحصر وهو المحصر فيما سبق
بانه لا يترك في التقسيم شي مما يدخل في التقسيم وتباين الاقسام اي في الواقع وتباين كل قسم للتقسيم
الحل في الواقع ان ليس فيه تقسيم اعتباري قيل بل هو حقيقيا استقر اذا لا يجوز فيه العقل ايضا انتهى
اقول وكذا لا يجوز فيه العقل واما الحل فيخرج كالحق ما فطر عدم التفرق في كلام القائل وانما
قيدنا بقوله لا يجوز في العقل اذ لا يتحقق كل قسم في مطلقا في التقسيم بل يعتبر في التقسيم حقيقة لمكون جزء في
ذلك اكل او الاقضية بل لا يجوز في العقل كل قسم في التقسيم وهو المنع المعتبر فيما سبق بانه لا
يذكر في التقسيم مالا يدخل في التقسيم كالمسوق في العقل وشق في التقسيم في الاعراض عليه من ذلك
انه له اربعة شروط فلما لم يكن له في الواقع هذه الشروط واستخرج في ذلك كل الاعراض
اما التقسيم بانتفاء الاول فلا يكون الا بوجوه اخرى يتحقق في الواقع ما سبق انه انما سبق في اول
وايتا بالثاني في تصادق الاقسام في الواقع واما بالثالث فيتصا في بعض الاقسام مع التقسيم
الواقع ايضا واما الرابع فيذكر في التقسيم مالا يدخل في التقسيم فبما لا يكون في التقسيم منع الصوري
والسند متاخر من التقسيم وبعض الاقسام وتغير التقسيم كلا وبعضها وكذا جواب الثاني ان السند القديم
لا يكون في التقسيم واما جواب الرابع فكذلك منع الصوري كمن سنده اما في التقسيم وكذا جواب
تغير التقسيم كلا او بعضا هذا ويجوز منع كذا ايضا في الاول مستند بانه محصر غير مقصود هنا وقد سبق
ان قصد محصره كلا التقسيمين غالبي اكل فيفضل اعلم معنى في المراتب اذ اذ معنى غير ظاهر في اللفظ
او في القرينة واعلم ان هذا ليس بجواب بل قد يكون المعنى المراد في نفسه وجوه او مع القرينة ظاهر ويكون اعراض
السائل على فهم خلاف اللفظ بسبب في الاسباب ثم ان كان المعنى المراد حقيقيا فظاهر اللفظ لا يحتاج الى من
ولا يطاق بالدليل وان كان المحصر خصا غير المعنى لانه ظهوره في اللفظ قائم مقام الدليل وان لم يكن المعنى
المراد كذلك فهو على التفصيل السابق متاخر في بعضه من المعنى الثانية كادارة الحاضر من العام كما اذا
المتفصل في الانسان والحيوان فاعرف على انه ان لم يكن في قسم الشيء قسما له فاجبنا عنه بانه المراد
المعنى ماعدا الانسان بقرينة ذكره في مقابلة الانسان كذا في الحاشية ولفظ العالم المتعلق في اللفظ
قيل انه حقيقة وقيل حقيقة قاصرة وقيل مجاز وقيل مجاز قاصر ولا فرق ما ذهب اليه التقديران
انه ان كان اطلاقا العام على المعنى لا من حيث كونه ظاهرة حقيقة ولا من حيث ان كان بقرينة المعنى
اي مقابلة العام بالمخاص كمن لا تصح اذارة الحان بدونه العلاقة بفتح الهمزة والمماثلة به في المعنى
الحقيقي والمجازي المعبر عنه بالبيانين المذكورين في علم البيان فلا يرد اليه من لفظ الكتاب مثلا
ولا يصح الجواب بمنزل هذا الجواب واما القرينة المانعة فمرادها الحقيقة فلا يجب اذا كان المحصر مائلا
سواء كان اللفظ محصورا او غير لان المانع يكفيه الجواز او الطلب لا يعقل والقرينة المانعة وكذا القرينة

ط مودود انمول
قيل قال
وجه سبب انتفاء شرط من شروط صحة ذلك
الطريق واحد في انتفاء الشرط الاول وهو الجمع وهو التباين
الشرط الثاني وهو المنع وانتفاء الشرط الثالث وهو التباين
فانهم وجه الامر بالانحياز الى انتفاء الشرط الثاني لان هذا التقسيم
كانت فيه المذكور في كون شرطه انتفاء سبب انتفاء شرطه
الاعراض على التقسيم المذكور في البعض والمراد من
صحة وطريق الدفع في البعض والمراد من
الابطال فقط لان غير لم يترك فيها سبب مستند

قوله اسبق فتاوى شيخنا التوفيق في قوله في قوله عليك
الغالب في المراتب اذ اذ معنى غير ظاهر في اللفظ
قوله اسبق فتاوى شيخنا التوفيق في قوله في قوله عليك

التي لا ضرورة فيها
التي لا ضرورة فيها
التي لا ضرورة فيها

هذا التقسيم

هذا التقسيم

هذا التقسيم

هذا التقسيم

هذا التقسيم

هذا التقسيم

هذا التقسيم

هذا التقسيم

هذا التقسيم

هذا التقسيم

هذا التقسيم

هذا التقسيم

انما شرط للفظ بأرادة المعنى الجارى لا يجوز ان قال فلا شبهة واما اذا كان مستلذاً وجعل تحريم
مقدمة فذلك لان الجازم ببيان قرينة مانعة عن ارادة الحقيقة هذا اذا كان المحب تحريم شخصاً غير المثل
من الجوارح طرف المثل واما اذا كان المحب هو المثل فقولنا هذا اقوى القرينة المانعة انتهى
وقال في تقرير القولين ما لم يخصص انه اذا كان المحب المحرم به مجازياً او معنى حقيقياً غير ظاهر وكان المحرم
غير المثل وكان التحريم في مقابلة المنع فتمنع دعوى المثل اراده وطريق دفع ذلك المنع اذا كان المنع
من حقيقياً غير ظاهر بجواز قرينة تدعى ارادته وانما جازياً ببيان قرينتين صارفة ومعية ولا
يكفى في احدى القرينتين كما لا يخفى على من يعلم البيان وقد وجد القرينتان كقولنا انك
السماء بارض قوم وعقباته انتهى وهذا صريح في لزوم القرينتين ومسبق في الحاشية بقيد نهاية
القرينة الصارفة فالنافية ببيان كلامية اما بما يقال في الاشياء لا ينافى مع اعادته او مع قبيل الاكتمال باحد
القرينتين غير الاشارة المشهورة الى الجازم لا ينفك عن القرينتين او يقال ما في الحاشية مبني على اقاله
الافتقار الى في شرعية التسمية في بحث المرقاة القرينة المانعة هو التي لا بد للجازم منها وهي غير الحسية
انتهى ولذلك ترى في تقرير القرينة تعريف الجازم بالمانعة وقال الفاضل المصنف في رسالة العاشر
في الاستقارة انه اللفظ يحرم القرينة المانعة عن ارادة الموضوع لم يصير جازماً لكن الجازم بدو القرينة الحسية
الدالة على تعيين المعنى الجازم في نظر البلغاء مردوداً وان قصدت كمالها فاداة انه يذهب ذهن
السامع الى اجمع الاحتمالات ويتشوق الى التيسير فانه يكون مقبولاً غير مردود انتهى من شرح الباب
الثالث في التصديق وما في معناه من المركبات الناقصة وهذا الباب يحتاج بياناً الى تقديم
مقدمة تبين علمه بقوله اعلم ان التصديق قد سبق وجا اطلاق لفظ التصديق على القضية اللفظية
التي هي المادة هنا بقرينة قوله اذا قاله احد يقال له الدعوى والمدعى بفتح العين وقاله بالرفع مبتدأ
الممثل جزم واما جزم قائله عطفاً على الضمير المحرور فلا يجوز الا على الكوفة وهو المثل للاحاطة المقام
والمناسب للدعوى يقال لقائله المدعى بكسر الفاء لانه الشخص لا يصير مطلقاً ما لم يورد دليل على دعواه
وذكر ذلك لانهم اطلقوا المثل على المدعى باعتبار ما قيل فيه ولذا عرفت في تقرير القولين بموجب
نفسه لاثبات الحكم بالدليل اقله للشراح المسعود وعرفت بعضهم من جهة التعليل واليه اشار بقوله
لانهم حقه التعليل عليه والتعليل والاستدلال مترادفان كما يشهد به المسعود ومعناهما يتبين علمه الشيء
والمراد من العلم هنا ما هو واسطة لطريق التصديق المطلوب وهذا التعريف من فروع ما استشهد
من تعريف العلم بانها ما يكون مؤشراً في وجود الشيء لا مغايرة له كما في فروع البرهان الا في العلم والتميز
قيل ان الاستدلال في العلم على العلول قد يخص باسم التعليل والعكس بالاستدلال في ما لم يكن مؤشراً
بدليل ولم يكن بدنياً جلياً في اعتقاد السامع سواء كان بالنسبة الى غير بدنيا او نظراً او سواء كان
بالنسبة الى السامع في نفس الامر بدنياً او نظراً لان النظرية والبداهة مختلفتان باختلاف الاشياء بل
باختلاف الازمان والاختلاف بالازمان مبني على امر واحد وانما المراد بالبداهة النظرية
بداهة المعلوم ونظريته وانما قيل ان العلم الحاصل بالنظر مغاير بالتحصيل الحاصل بالبداهة اعلى
ما قيل ان الحاصلين بهما مغايران بالاعتبار دون الشخص كذا قيل والمراد من البداهة الجلي هو البداهة الذي

وانما كانوا غاضباً عليه

قوله وذلك لانه مقتضى انما قالوا الجازم بكونه
المستقلة في غير ما وضع له تعليل مع قرينة مانعة من

قوله قد سبق اي في نسخة قوله اعلم انك اذا قلت
ارادته

قوله لا طعن في هذا التصديق حيث جعله مغايراً لما يشهد به
تعليل الظاهر في تقرير التعارض

على ما قاله الدواني في صم

البداهات

لا يحتاج الى تبينه ما في ذاته او من حيث كونه معلوما بالتبني ولا ذكره ولا يعلم ولا مسلم ولا غير ملتزم
صحته ولا نظر بالعلم المناسب للمطلب والاستقراء لا يشاهد كما افاده صاحب الحاشية لانه
بعضهم يجوز المنع مع التسليم وان في غنة الذوق التسليم وعدم التزام الصحة لا يكون الا بطريق النقل ولا مانع
على تقدير عدم النقل كما سبق واما النظري للعلوم بالعلم المناسب للمطلب فانه كان المطلب يقينا فلا يعلم
ذلك النظري الا بالدليل وذكر الدليل اما العمل معروفا بغيره فيكون مقورا بالدليل وسجي حكمه اولا
في يصح المنع لكن لا يلزم وان كان المطلب ظاهريا وتقليديا او محليا فبعد تسليم كونه قابلا للتصديق
يصح منعها ايضا وان لم يكن لا تقا على ما فهم من الحاشية وكلامه في الصحة لا الياقة واما الاستقراء
وهي القضية التي حكم فيها سبب قراء الجريئات الموجودة في الخارج فيجوز منعها في ذاتها واما اشتراط
هذا المنع كونه مع الشاهد فحت اضر فسقط ما قيل في الاغنية في قوله ولا بد ان يعلم المصنف في النظرية
معلوما بالعلم المناسب للمطلب ولا مسلمة ولا استقرائية بلا شاهد انهم وما ذكر في تقرير القوانين
ان مداركهم المنع مسموعا موقعا خلفا لهم عند الخاف باي طريق كان اذ لو كان واضحا كان منفعه مكافئة
ومع كونه واضحا عند ان يسلمه ويجزم به بسبب من الاسباب سواء كان جزء مطابقا للواقع بالبداهة
او بالبرهانه او بالتقليد او غير مطابق باي نوع جهلا من كمال حاصل بالدليل العاقد او بالتقليد او بخلط
الحس انتهى فليس بجائزا لما قلنا لانه الظاهر قوله اذ لو كان واضحا كان منفعه مكافئة اي غير موقعة
ولا موقعة كما هو المناسب للسياق وكونه غير مسموع اعلم انه لم يكن صحيحا اصلا لكونه محالا كما في منع
البدهي الحلي اذ لا دليل ولا تنبيه له حتى يطلب وان لم يكن صحيحا ممكنا غير لا في كماله في غاية ما في
الاباء ان كلامه في نفس القوانين ليس الياقة وهذا البيان نفس الصحة هذا وسجي من المصنف
يؤيد ما قلنا فانظر وانت خبير بالحوار يكون لنا مقام المنع فانه في الحاشية البدهي الحلي قلتم
اقسام الاصول الصحة والبدهي القطري والقياس والبدهي الذي اشترك منشا براهته بين عامة الناس
وما عدا هذه المذكورة في البدهييات بدهي خفي فليراجع الى تبينه انهم في حاشية الحاشية قوله القطري
القياسي البدهي الذي قيسه معه ومعنى القطر الخلق ومعنى نظري القياس ان قيسه معقول مخلوق
في ذهن السامع لا ينفك عنه ذهنه حين تصور ذلك البدهي كونه لنا الاربعة زوج انتهى ونحو اخرى
وذكر كونه لنا الشمس مشتركة فانه منشا براهته حسن الشمس كذلك وهو مشترك بين عامة الناس واما
قولنا الشقوق متساوية فانه منشا براهته لانها من الحريات كبر التجزئة فيه ليست مشتركة بين عامة الناس
انتهى فان قلت اليس يكفي في كونه المنع مكافئة الاشتراك بين العقل والسائل قلت نعم لكن اشتراط
الاشتراك بين العامة لتلايمكم السائل من المنع باخفاء حاله التي حصلت في التجزئة ونحوها وما
ان من غير الاولى والقطري القياس من البدهييات يجوز لعدم كونها حجة على الغير لا عند اشراك منشا
براهته تابه العامة واما الاولى فلا يصح منع اتفاقا والقطري القياس اختلف فيه قبل انه نظري
حلي بمعنى انه لا يحتاج في بقوة القياس منعك عنه كما في سائر النظريات وقيل بدهي خفي وقيل الذي
يتعقل معه تنبيه له وقيل بدهي حلي واختاره المصنف في الحاشية فلما كان له معنى ومعناه اي معنى
المنع المتعلق بالمدعي الغير المدعي طلب الدليل عليه اي على ذكر المدعي ولا يخفى ان هذا البيان بعد التنبيه السابق

فان لم يكن كل معنى الصحة قلنا لا دليل لاننا في مقام
المنع في مقابلة نقص الفنون والجوانب فيها

فان لم يكن كل معنى الصحة قلنا لا دليل لاننا في مقام
المنع في مقابلة نقص الفنون والجوانب فيها

قوله النقض اجمالي شمس الم واطلاق النقض على الاول
والمعارضه على الثاني محاراج رايه العظمى في شرح الآداب
العضديه

قوله نقضه
قوله نقضه
قوله نقضه

قوله نقضه
قوله نقضه
قوله نقضه

كالمستفح عنه ويجوز النقض اجمالي التبيين اعني ابطال الدليل بالكلية هنا وكذا المعارضة القدسية
انما اثباته بقضها بكون المنع كونه اشهر منها هنا فصر عليه وانه كان بدسيا جليا فلا يصح منعه
وتوسا هذا طلب الدليل والتبيين على الجلي كما سبق ومن ههنا علم انه الدليل في قوله انه لم يكن مقبولا
بدليل اعم التبيين ايضا اذ هو دليل صورة وهذا القول بظاهره توحيد كونه المراد بقوله طلب اني اعني
صحة المنع مع قطع النظر عن الديانة وهذا هو المنظر ويسمي منع مكابرة في المعارضة في المسئلة العلمية
للاظهار والقول بل الزام الختم واظهار الفضل كذا في فقر القوانين وانه كان معروفا بدليل حقيقة
او صورة ما عرف فللمسائل ثلث وظائف المنع والمعارضة والنقض اي منع مقدمة دليل كلا
او بعضا ونقض دليل ومعارضة وجه ضبطها على ما استفيد من فقر القوانين انه قد عرف الختم
اتما ان يكون في الظاهر الدليل او في المدعى في الاول العادج اما مترددة واحدة معينة من مقدمها
او في كل مقدمتها على التبيين او في الجميع ان حيث انه مجموع او في واحدة غير معينة واما احكامها
واحدة معينة منها او في كل مقدمتها على التبيين او في الجميع ان حيث هو مجموع او في واحدة
واحدة غير معينة في الاول صورة الترتيب فدل عليه منع وبيته مطابقة ومناقضة ونقضا تفصيلا
ايضا لما مع السداد ولا على الثاني منها فذكر كذا لانه يكون هناك منوع لامن واحد وعلى الثاني
والزابع منها فذكر كذا كونه مكابرة غير مسموعة اذ ليس في وسع المعلق اثبات غير المعين كما نقله ابو الفتح
في البعض ورتبه بانه يمكن ان يثبت المعلق مقدمة معينة فانه قال ان ليس للمعند عند هذه المقدمة
بل اخرى في يجب على المعلق اثبات تلك المقدمة الاخرى ويسمي كونه مجموع الدليل مكابرة والبحث
فيه في مقاله النقض مفصلا ان شاء الله تعالى واما على صورة الحكم بالفساد في الاول لا بد من دليل
والا فهو مكابرة غير مسموعة كمن جوز البعض كونه هذا نقضا تفصيلا باخفاء حله ترجيح المطر بوق
الاسلم فانه ذكر معه دليل فذكر كذا لاطال ان كان بعدا قائمة المعلق دليل على تلك المقدمة فهو معارضة
في المقدمة ومناقضة على طريق المعارضة وانه كان قبل الاقامة فهو نصب غير مسموع عند المحققين
وفيه كلام صحيح والثاني كالاول في جميع ما ذكر كونه لا بد هنا من دليل وهو في واما الاخرى فكل
منها نقض اجمالي انه استدرك عليها والافكار غير مسموعة وجوده كذا البعض ايضا كونه كل منها نقضا
تفصيلا باخفاء حله وعلى الثاني وهو كونه القبح في الظاهر المدعى المدعي اما ان يكون القبح منع محض
طلب الدليل عليه فهو مكابرة بل ارجاع الى مقدمة دليل وشيخي واما ما دعاه نقضه كذا المدعى فانه كان
مع دليل بل عليه فهو معارضة حقيقة والا فكا برة كونه عصاره فقر القوانين مع غاية اختصار
وبعض زيادة عليه واما المعلق الدليل بانه يحتاج الى مقدمة اخرى او غير مستلزم للمدعى فالظاهر راجع
الى منع التقريب والدخل بانه مشترك على المستدرك لا يسمي نقضا عند المص وانه كان نقضا عند
البعض والدخل بانه مضاد للديانة او في مصادره على الخط وغيره في الحال اطلاقا كونه
نقضا ههنا ثلث مقالات يقر على ما قبله ووجهه في المقالة الاولى في المنع سبق نصيحي
الظرفية قد تمه كونه اسلم في غير كاسيحي ولكن متعلقة جزء الدليل مع انه متعلق اخيه كذا على قول
والجزة مقدم على الكل طبقا فكذا متعلقة والاسباب موافقة الوضع الطبع كما قالوا في تقديم الموصل
الى المنطق

قوله بحسب الظاهر والمناقضة كذا فان النقض في الدليل جمع
لا النقض في الحقيقة المدعى والعكس لا في الدليل اذ لم ينقض لم
ينقض المدعى ولا في الثاني الدوى كذا في استلزام اتفاقا والاسلم ان
الادوى لازم والدليل يلزم اتفاقا والادوى كذا في استلزام اتفاقا
المدعى كذا في استلزام اتفاقا

فقد عليه بالفتح

قوله نقضه

قوله نقضه
قوله نقضه
قوله نقضه

قوله نقضه
قوله نقضه
قوله نقضه

قوله نقضه
قوله نقضه
قوله نقضه

قوله نقضه
قوله نقضه
قوله نقضه

في جواب السؤال الثاني في دفعه

لا التصور المتقدم على التصديق طبعاً على وجه الوصول لا التصديق المتوقف على التصور اما توقف الشرط
 على الشرط او توقف الكل على الجزء او العارض على الموضوع على المذهب التصديقي ولا في التعليل حق
 المعلل يعلم حقيقة دليله وليس بالمثل هناك الا المطالبة فلا يصح ان لا يثبت الا عند الحاجة بان
 محل الخلل معين عند السائل فيقتض الدليل اجالا او عارضة فتعلقها بالحقيقة هو حقيقة في مقتضى
 الدليل لكنها ليست معينة عند السائل فيقتضها تفصيلاً فظهر كونه متعلق بالمنع وجهاً متعلقاً به في حقيقة
 وهذا الوجه كان المنع وجهاً واساساً لها اعلم ان للسائل منع والمراد به طلب او لفظ المنع في هذا المنع
 وان كان محالاً او حقيقة قاصرة في هذا الفن لكنه يعبر به بصرحة السابق بان لفظ المنع في بعض الامور
 انما وقع في هذه الرسالة هو من معنى طلب الدليل معبراً به في هذا المنع وهذا لا حاجة الى التبريد واللا
 الحمل على التأكيد بالنظر في تلك القضية ولا في الفصيلة التي تحتاج الى الجواب عنه محل المنع على وجه
 على المطالبة مع انه في الاخر رجوعاً الى ما قلنا غايته ان لا يجعل الاضافة من اضافة المصدر الى مفعوله
 بل يجعل من اضافة المتعلق الى المتعلق اضافة لامية للاختصاص فيكون التقدير طلب الدليل المحقق وذلك
 الطلب مقدم الدليل بان يكون متعلقاً به فلا وجه لجعل المنع هنا بمعنى الدفع كما جعل البعض من علمائه
 ان اضافة المنع الى مقدم الدليل آية على علمه على ما ذكرنا قلنا من المزمع مقدم الدليل المعينة
 كلاً او بعضاً اذ قد عرفت ان من غير الحقيقة مكابرة غير مسموعة وان وجهه الوجه والدليل عند المتكلمين
 اقوال يكون عنه قول آخر ويستلزمه بنفسه وعند الاصوليين مما يمكن التوصل به في النظر فيه وفي جوابه
 الى مطلوبه خبر في اول العلم بكونه المعقود مرجح على الاصول بناء على ان اجراء الوظائف المتعلقة
 بالدليل يحتاج الى التكلف على هذا الاصول واستيفاء بحث الدليل في الحقيقة من وجهها وهو علم
 هنا منه ومن التنبية كانه عليه سابقاً قبل وهو قبل الاكتفاء او بخلاف العطف او مبني على ان
 الوظائف لا تجري في التنبية استمرارية لا في كل من هذه وظائف الطابع قطع النظر عن تصرف
 المصنف حاشية تقرير القوانين بغير الدليل التنبية كانه فعله في الحاشية والمراد بالمقدمة هنا بل في عرف
 هذا الفن ما يتوقف عليه صحة الدليل شرط او شرطاً وقد سبق تفصيل ما فيها وكلمة ما عارة عن القضية
 حقيقة او حكماً فلا ينتقض تعريف المقدمة بخروج الشرط ولا بد من نفس الدليل واجزاء القضية من
 الموضوع والمحل والاشبه به به بل السمة التامة الجزئية فقط ولا بد من فعل المعلل وصفاته كذا استشهد
 من الحسينية ومع كون الشيء قضية حكماً كونه بحيث اذا اولته يكون قضية فشرط الانتاج كلها كذلك
 لانه اذا ورد المعلل دليله على هيئة الشكل الاول فلا بد ان يقع احباب صفاته وفعلها وكيفية
 كبره اذ هي بالاولى قوة قوله صوري دليلي موجبة وفعلية وكبره كية وبهذا التقدير استغنى
 عن نظريات البعض هنا اذا لم يستدل اي ذالم لا يورد المعلل دليلاً حقيقياً او صوراً كما عرفت عليها
 ولم يمكن بدلية جليلة قبل فاعلم ان الشرط الذي ذكرناه في الدعوى عقيبها هو كونها مستلزماً صحتها
 استمراري قول فعل هذا عقله منه اذ لا احتياج الى التعليل بالانتماء الى صورة النقل وكلامنا على
 تقدير علمه كما مر غير مرة سواء يرد عليه هنا ايضاً ما ورد عليه من فلا تفعل قال في الحاشية واما اذا

فقد علم من ان من يقتضي المنع حيث لا بد من مخالفة
 فيكون انما لا بد من مخالفة في نوعه الاضافة بما ذكرنا
 وبعد ذلك فاحتمل ان يكون المنع المتعلق بالمقدمة
 المعينة فاحتمل ان يكون المنع من وجه الى ما قلنا على وجه
 من ان غاية وجه المنع هو انما قلنا في

استدل عليها فلا تمنع حقيقة بل حاز في النسبة اشهرها وجاز في الحد فكذلك قيل ولا يصح منع الدعوى
اي حيزه كونه مقرونا بدليل لانه المنع طلب الدليل والمطلوب حاصل فتبين طائفاً للحصول الحاصل وهو
غير صحيح قيل فانه لا يجوز الطلب لا المتعاقب او الملاطشة لاعتقالي الخليل عليه السلام ولكن
ليطعن في قلبي وايضا ان هذا التاميم اذا اعتبر في المناظر كونه على الوجه اللائق والا فلا وفيه ايضا
انهم جوزوا الزيادة لاثبات على مطلوب واحد لا ان يقال يجوزهم اقامة الدلائل عليه على الوجه الذي
اشاره الدليل على الوجه الآخر له وفيه هذا علم سابقا لبعض العقلاء فافهم كقولنا اشهر اقول لا يخفى
معنى كونه المدعى مقرونا بالدليل كونه الدليل مذكورا معه قد سمعنا الشايل وفهم معناه فكيف يتصور الانكسار
والخبره بطلب ذلك الدليل بل انما يتصور اذا اورد المعلق مدعاه حجرا في ديل وقد جزم الشايل بطلان
ذلك المدعى بسببه في الاسباب السابقة وايضا لم يطلب ابراهيم عليه السلام دليل وقوع الاحياء الذي
هو اضراره تعالى به بل طلب معانية كنيته لطيفه فليكن في قوله عليه السلام بالدليل عيانا وقيل لما قال
نعم وحده الحاجة التاميم واميت قال انما احياه الله تعالى بردة الروح الى البدن فقال نعم ودهل عاتية
فلم يقدر عليه السلام ان يقول نعم فاستقل الامر برأيه ثم سأل ربه ان يريه لطيفه فليكن في جوابه ان مثل
عنه مرة اخرى على انوار التبيين بل وما حيزه فيه ليس من هذا القبيل اذ كلا منا طلب الدليل بعد ايراد
ذلك الدليل ولاطمئنا هنا يحصل اما بآراء دليل آخر وهو ما جازي الى استدراك الاخر هنا او بغيره
او بوقوع الدليل الاول لا بآراء الاول بعينه نعم للسند من الاجابة وجه ولو راد ايضا سند الجواز
كونه الطلب لاسماع الغير لغرض الحكم احسن الا ان راد من شئ في مقدمات دليل وهذا اي منع الدعوى
حيث يرد به منع شئ في مقدمات دليلها حاز في النسبة اي حاز عقلي وقد سبق لغيره وهذا الجواب
لان منع الدعوى ليس بحاز في الحقيقة اذ الحاز العقلي ضمنه في النسبة كما عرفت في تعريفه فله على
ليس على حقيقة بل المراد ان نسبة المنع الى الدعوى حين هذه الازادة كخارج النسبة هذا ويجوز ان يكون ذلك
الازادة بخلاف المضاهية فيسمى حازا احد فوا حاز في الحد وجاز في الاعراب ايضا ولم يتصور له
لعدم الحاجة الى الحد ويجوز ايضا ان يكون بطريق جعل المدعى مع مقدمة الدليل لوجود العلاقة
بينهما وهي لزوم هذا المدعى لازم والدليل ملزوم ولما كان المقومة جزء من الدليل فلها دخل في
اللزوم وذكر اللزوم واربع الملزوم في الجملة وهو المقدمة ويجوز ارادة المقومة في المدعى بطريق الحاز
على الحاز ايضا وكذا كل من هذه في تكلف لم يتصور له ايضا وسابها على ما فهم من الحسينية وغيره انك
اذا قلت العالم حادث لانه متغير وكل متغير حادث فاذا قال السائل ان هذا عالم واراد الانسا والى مقدمة
دليل فلفظ المنع حقيقة لغوية وكذا لفظ المدعى واسناده اليه حاز عقلي وان قال ذلك وقد رفق لفظ
مدعائك مضاهية اي مقدمة دليل مدعائك فالمنع حقيقة لغوية ايضا واسناده حقيقة عقلية ولفظ
المدعى حاز حيز في وان قال ذلك واراد فلفظ المدعى مقدمة دليل فالمنع حقيقة لغوية واسناده حقيقة
عقلية لكن لفظ المدعى حاز لغوي قبل ثم ان هذه المنوع راجعة الى مقدمة غير معينة مع انه كثير الوقوع
بينهم فلفظ حواضها مبني على رأي غير جزم من الدليل اشهر ورواية هذا الارجاع وتفسيره لا ينبغي
اواراده النقيض سيما اذا وجد قرينة وما ذكر من انه التوجيه ليس بوجيه اذ هو وظيقتا موجبه عند الكل

اشهر اقول لا يخفى

فهم كونه المدعى مقرونا بالدليل كونه الدليل مذكورا معه قد سمعنا الشايل وفهم معناه فكيف يتصور الانكسار

او بوقوع الدليل الاول لا بآراء الاول بعينه نعم للسند من الاجابة وجه ولو راد ايضا سند الجواز

كأنه قد راد

اولاً لا ينبغي منشا غلط العقل فعلى هذا الموضع ما سبق بيان الاستحالة العقلية وتعرف العقول الاجمالية
 مع تفصيل فصل الواجب على العقل عند سماع السائل مدعاها الغير المدعى او مدعى الدليل وكذا عند مدعى مدعا
 المدعى كونه باجابه الى بعض مدعياته او يحتمل منع بعض العقلاء اثبات ما منعه لانه هذا مطلوب المانع وهو كونه
 الاثبات بوجه واحد كما ذكره دليل منجى المسمى بالواسطة قيل بر دعيه التسمية في السائل ان يبين البديهي الحقي
 ودفعه بزيادة التسمية الا ان يقال للدليل ان يبين التسمية ويكنى مبنياً على عدم جريان المناظرة في التسمية بات
 ولو سلم فحان ولو سلم تفصيل الجدوى انتهى اقوال وفيه ان معنى عدم جريان المناظرة في عدم توجه الاستصحاب
 عليها لانها لا تصح جوا بل هي البديهي الحقي وقد سبق هذا الموضع في هذا القائل ولعل مدار التسمي الاول هذا
 والآخر بطل السند المساوي للمنع اي نقض المانع كما سبق وذكر ثبت المانع بالواسطة اشكاله فيقول
 لانه باطل لا يعطى نقض المانع فيثبت عند الاستحالة او نقضه المقتضى اختلافه في هذه القضية عند
 قدر العقل ما يميل لها مستداً وان اوسعها تفاوت الاولى ان لا يثبت با بطل السند مع القدر في اثبات
 بالواسطة البطلان وقيل الامر في سياتي وهو لا يصح فانه قيل ان ابطال احد المتساويين لا يستلزم ابطال
 الآخر لانه التوافق اعظم من اللزوم اذ قد يكون انت اوي على سبيل الدوام بل لا بد من بينهما كما هو المشهور في جعل
 المتساويين في السند كذا فلا يستلزم ابطال السند المساوي با بطل نقض المانع قلنا استثناء كل واحد من
 المتساويين لا ينفك عن استثناء الآخر والآن يحق التساوي بينهما سواء كان عدم الانفكاك سبباً للزوم
 او بالدوام والاتفاق وهذا كاف في صحة قول المصنف لانه با بطل يعطى نقض المانع اذ لم يدع الفصل الاستلزام
 كما لا يخفى على ائمة التحقيق انه الاول لا ينفك عن اللزوم كما صرح به ابو الفتح وهذا معنى قول المصنف في قوله
 بوجه الدوام بدو اللزوم لا الاستثناء اللزوم فيه في الواقع بل الاستثناء علينا بمقتضى اللزوم كما لا يخفى
 اجمالاً لانه في لزوماً واجب بعضهم عن اصل الاشكال بانه السند المساوي عن غيرهم ما يليق به في
 نقض المانع بل لا بد من رد بانه على تقدير تسليمه يستلزم كونه السند الذي لا ينفك عن المانع بل اللزوم منه
 واسطة بين اقسام السند الاثباتي وانكار وقوع مثل هذا السند كإثباته اعلماء المساواة بين
 وبين المانع اما نقض الامر واما حسب زعم المانع فقط في الاول اما ان يعطى المانع تلك المساواة
 او لا فعلى الاول تثبت المقضية الممنوعة با بطل السند وعلى الثاني كتمانها لانه لا يثبت المساواة
 حتى تثبت عند المانع فتثبت المقضية الممنوعة با بطل السند واثباته لا يليق كمال المناظرة بل يثبت
 اليه ويطلبه بل للاتفاق محال ان يثبت المانع بطلان هذا السند مثبت للمنع في المانع فيكون مفيداً
 في مقام الجدول لانه مقام البهتان فعلى هذا السان ان المساواة اعظم من ان تكون من نفس الامر
 او زعم المانع وان كان المتبادر من نفس الامر كذا قيل قلنا المانع البعض اقول لمن تعريف السند
 بتعريف المصنف واما يتقوى به المانع بزم المانع وبامثال هذا التعريف في نظائره عن هذا التعريف
 بل الظاهر المانع في السند مساواة نقض المانع او كونه اخص منه مطلقاً في زعم المانع سواء كان
 كذلك بحسب نفس الامر ايضاً ولا الهام الا ان يقال ان حاد هذا القائل ان ابطال السند الذي
 مساواة اما بحسب نفس الامر او زعم المانع يثبت المانع في الواقع او زعم المانع وبما في هذا ان
 معنى مساواة السند للمنع واحصيته منه وكذا اعنيته مطلقاً او وجه منه وكذا ما بينته له

هذا هو
 المقصود من
 الاستصحاب

طارئة
 في قوله

نقض كما في التحقيق الكلية على سبيل التسمية وسائر التسميات
 وان لم يدع هذا الاستلزام كذا في قوله في قوله
 في السابق كما ذكر المانع في قوله لا يستلزم نقض المانع

في الموضع

نقض المانع
 في قوله
 في قوله

نقض المانع
 في قوله

في قوله
 في قوله

مساواة

مسألة في القضي الم واخصية منه واعية منه مطلقا ومن وجهه وما يشتهر له قال في تقرير القوانين
قال في الواقع المشهور مساواة السند للمنفعة انما تعتبر بالقياس الى القضي المقدمة المنة بالحق المشهور
في النسبة بين القضايا وكذا العوم والخصيص انتهى او ادعوا في قولهم هذا السند مساو للمنفعة جازية النسبة
والمراد منه مساو لنفي المقدمة المنة للاسناد بينه وبين المساواة اذ المنفعة كانت مكان لها وارادوا في
المشهور والمنعجب المحقق انتهى او روي عليه بانه السند من التصور في التحقيق كاسبغ نفعه الغر
فيكون من هذا النسبة بين المفرد والقضية غير مشروطة سواء كان بحج الحل او التحقيق واجيب بان
السند في التصديق حايه اعتبار النسبة بينهما هذا يقول الفقير الصواب في الجواب ان يقال بينه المصداق
او المنفعة على وفق مذاق وآراء كانه خلاف التحقيق اذ هنا في الواقع كما سيجي في السند في التصديقات
كأنه في المصداق كانه في التحقيق وسيجي ايضا للاعتبار على المصداق هنا وقال في موضع آخر في تقرير القوانين
ما يخصه النسبة الرابع قد تعتبر بين السند وبينه خفاء المنة لما قاله في الواقع وربما يقال ان المساواة و
سائر النسب بين السند والمنع تعتبر بالقياس الى خفاء المقدمة المنة الذي سيجي عليه المنع انتهى قال ابو
الفتح بعد هذا النقل وفيه ان السند من قبيل التصديقات وخفاء المقدمة من قبيل التصورات واعتبار
النسبة بينهما السعي ما ينبغي اللهم الا ان يرجع خفاء المنة الى القضية انتهى قول بل ينبغي ان يرجع
الى التصور الذي لا يقتضي القضية بل اكثر الاسانيد كذلك قولهم جواز ان يكون كذلك وهذا ما وعدناه
لك انما نرى ان امثلة النسب الرابع بين السند وبينه الخفاء ~~في السند وبينه الخفاء~~
على ما مضى في السائل مقدمة واستند بقوله كيف وهي عني غير مبنية فهذا السند مساو لطف المنة عند
المانع وهو لو اذ استند بقوله كيف وهي غير مبنية عني به هاهنا او دليل لهذا السند ادع مطلقا
خفاء المنة لا يلزم من عدم ثبوتها عند المانع هاهنا او دليل كون خفاء الجواز وضوحه بالبداهة او بسببه
بالاعتقاد مثلا كونه يلزم من كون خفاء عدم ثبوتها لكل منهما واذا استند بقوله كيف وقد ثبت عني خلافا
به هاهنا او بقوله كيف وانما مترد فيها وكل في هذه السند به اخفى مطلقا منه اذ لا يلزم خفاءها ثبوت
خلافا عند الجواز مترد فيها وكذا لا يلزم من خفاءها مترد في الجواز ثبوت خلافا عند المانع كونه يلزم
من كل منهما خفاءها عند واذ استند بقوله كيف ولم اجرم بخلافها فهذا ادع من ماله ما يتحقق
فيها اذ كان المانع مترد في المنة ويتحقق الخفاء بدونه السند فيها اذ كان المانع جاز ما خلافا المنة ويتحقق السند
بدونه الخفاء فيما اذ كان المانع جاز ما بالمانع هذا مكابرة واذا استند بقوله كيف وهي واضحة عني فهذا
مباين ثم ان المساوي والاخص مطلقا فقط من هذا السند يؤيد المنة بمعنى انها اوضحها كونه المنع مقبلا
اذا مدار كونه موجبا خفاء المنة عند المانع حتى لو كان المنة واما عند ولو جعل مركبا كان منعه مكابرة كما عرفت
انما وهذا ظاهر ان النسبة بينه وبين القضي وبينه الخفاء عند المانع عموم من وجه فانه قلت قد قيل ان كل سند مساو
للقضي فهو مساو لطف المنة عند المانع وكذا الحال في سائر الاسانيد فلا يتعين بينهما عموم من وجه قلت ان في
السند قوليه الاول نقل الشيء المذكور مع المنفعة والثاني جواز ذلك الشيء في الاول السند نفس القضي وعلى الثاني جواز
عند فاقبل على القول الثاني لانه جواز القضي عند مساو لطف المنة عند ويكون نسبة السند الى القضي مثل
نسبة المنة الى المنة لانه لا بد ان يكون نسبة الشيء الى المنة مساويا ونسبة المنة الى المنة مساويا لانه جواز القضي
عند مساو لطف المنة عند مساو لطف المنة عند مساو لطف المنة عند مساو لطف المنة عند مساو لطف المنة عند

وقال في هذا ان في تقرير القوانين حايه بينه وبين المنة
وقال في هذا ان في تقرير القوانين حايه بينه وبين المنة
وقال في هذا ان في تقرير القوانين حايه بينه وبين المنة

وقال في هذا ان في تقرير القوانين حايه بينه وبين المنة
وقال في هذا ان في تقرير القوانين حايه بينه وبين المنة
وقال في هذا ان في تقرير القوانين حايه بينه وبين المنة

الحكم في الجواز في المنة
الحكم في الجواز في المنة
الحكم في الجواز في المنة

النقص والحفاء عنده وأكثر ما ذكر عبارة ما في تقرير القوانين والسند الاحتمال القليل خمسة اشياء وفي الحقيقة
 فانه قلت مساواة السند لنقص المسمى بمغايرة لتعريف المبدأ لا تعال الشيء انه مساو لشيء اذا مساواة
 السند والسند الذي هو عينه لنقص المسمى خارج عن الاشياء الخمسة كقولك لا شيء ليس بآسان لم لا يجوز ان يكون
 انسانا قلت لم يذكر في كتب هذا الفن كونه السند عينه لنقص المسمى فالظاهر ذكر نقصها المسمى بعد المسمى ليس في
 عرف هذا الفن بل هو تصوير للمعنى تامل انتهى قبل كونه فانه مخالف للعقل ان المسمى طلب الدليل ونقص المسمى طلب
 الدليل ولنقل اذ صرح كثير من المحققين المناظر به انه سند كونه برده عليه انه ذكر في تعريف السند الاستلزام وهو
 يتحقق المغايرة والشيء لا يغير نفسه انتهى القول الظاهر وانه المسمى بقوله بل هو تصوير للمعنى انه تأييد للمعنى
 بخلافه موضع كونه المعنى موجبا اذ معنى قول المانع لم لا يجوز ان يكون انسانا انه يجوز عند نقص المسمى للمانع
 مراده انه ليس بالمعنى طلب الدليل اذ هو ظاهر الدلالة لا يخفى على العاقل فضلا عن المصنف الفاضل وهذا
 ظاهرا في قوله كونه السند ولنقل اذ قد صرح في غير هذا ايضا لا يجوز ان يكون مراده المحقق انه سند للمعنى المسمى به
 وهو اعتبار النسبة به السند وبهذا خلاصه عند المانع كما سبق انفا اذ يجوز المانع نقص المسمى عنده قوله
 كيف وانما سيرة واما كما لا يخفى وقد عرفت انه هذا السند احضر مطلقا في الحقائق هذا لا يرد على المحققين ايضا
 ما اوردوه من انه ذكر في تعريف السند الاستلزام الى اذ هذا التعريف هو في المصنف السند بالمعنى المشهور مع انه هذا
 الايراد مع قطع النظر عما ذكرنا من دفعه في نفسه اذ كثيرا من الفضلاء عرفوه بدونه في الاستلزام كما كانت في
 وايه الفصح وغيرهما بل المصنف ايضا عرفت اولا بدونه وهذا المذكور على الفصح العارف في مستوز ولعل لهذا
 التفصيل اصر المصنف بالتمثيل المساوي اعلم انه في صورة السند المساوي يكون ان يوجد للمعنى سند احصوا اعم
 وهو شرط وكذا يمكن ان يوجد له سند آخر مساو لنقص المسمى من ذلك لا يجوز كونه ذلك السند الاشياء
 السند المذكور ايضا لا المساوي للمساوي والشيء مساو للشيء فاما لبعض الخش من معنى مساواة
 للمعنى انه لا يكون للمعنى سند آخر فحينئذ ولعل معناه ان لا يكون للمعنى سند آخر مساو مثله مباينة السند المذكور
 كذا افاده في تقرير القوانين والاحضار لا مع مطلقا يمكن في صورة السند الاخص مطلقا ان يوجد
 آخر مساو لنقص المسمى او اعم منه مطلقا او في وجهه وكذا يمكن ان يوجد له سند آخر احصى مطلقا مثله كونه
 ان يكون ذلك السند احصى مطلقا في السند المذكور بل يجوز ان يكون مباينة ايضا وبالحكمة انه السند به الذي هو كل
 واحد منها احصى مطلقا في نقص المسمى لا يشترط ان يوجد بينهما شيء معناه في النسبة الا بوجه اذ كان السند
 اعم مطلقا في نقص المسمى فهو على قسمين ما يكون اعم من وجهه من غير المسمى كالمثال الآتي في المتن المأمور
 مطلقا وهذا القسم هو الغالب وما يكون اعم مطلقا في عينه المسمى ايضا كما اذا قال المانع لا شيء ليس
 بجواب لم لا يجوز ان يكون ما يصح ان يجبر عنه فهذا السند كما انه اعم مطلقا في نقص المسمى وهو ان يكون
 كذلك عينه ايضا لا بد عينه اعني قولنا انه ليس بجواب سائلة وهي لا تقتضي وجود الموضوع والحدوث
 يكون ان يجبر عنه في الموجود فكما احصى عينه المسمى في السند المذكور ولا عكس كليا والاعم من وجهه وهذا ايضا
 على قسمين ما يكون اعم من وجهه من غير المسمى ايضا كالمثال الآتي في المتن وهذا هو الغالب وما يكون اعم
 مطلقا في عينه المسمى كما اذا قال المانع لا شيء ان يكون جواب لم لا يجوز ان يكون موجودا فاما وجوده اعم من وجهه
 نقص المسمى اعني ان ليس بجواب وقد عرفت انه السالبة لا تقتضي وجود الموضوع فإداه لاجتماع الجس والحدوث
 ينشأ في

نقول ان السند
 هو الذي لا يجوز ان يكون
 انسانا

نقول ان السند
 هو الذي لا يجوز ان يكون
 انسانا

ينفرد في الحيوان والنفق في المردوم واعلم مطلقا في عين الم وهو فظ والمباين هذا محتمل عقلا وان
كان مستبعدا عن العاقل حتى قال في تقرير القوانين ان تحقق هذا كلام المناظر غير معلوم وبعضهم
هنا كلام متعلق بالبحر لا يليق ايراده هنا مع مرده لانه مستغنى عنه بما سبق ولم يخل للكل فاذا
قلنا هذا الشئ يقع الشئ المبج والباء الموحدة مع فتحها وقد سبق والحال المهمه شخصه في
بعيد ليس بضاحك لانه ليس بانسان وهذا صغري ونضم اليها كبرى وهي قولنا وكل ضاحك
انسان ينتج من تافى الكل الثاني ان هذا الشئ ليس بضاحك ويحتمل تقريره في الكل جيل الصغرى
موجبه مقدومه الجمل فان قال السائل لانه ليس بانسان لم لا يجوز ان يكون ناطقا فهذا استد
لنفق الم وهو ان انسان وان قال لا يجوز ان يكون نجما فهذا اخص طلقا وان قال لا يجوز
ان يكون حيوانا فهو اعلم مطلقا وان قال لا يجوز ان يكون ابليس فهذا اعلم من وجه وان قال لا يجوز ان
يكون حجرا فهذا مباين والمباين والاعم من وجه لا يجوز الاستدلال به اذ لا لزوم بين المباينين
تباينا كلي او جزئيا قيل وفيه ان قد ضمن في بين كل شيئين من النقصان فلا زما وقد استويا
بدليل من الشكل ثالث فاجتهد في هذه انتهى اقول بين هذا الدليل البتة الشريفه حاشية شرح
الشمسية في بحث عكس النقصان واعتني بدفع مولانا السبكي في حاشية على هذه الحاشية بالامرين عليه
من اذ قد قيل اوجه اليه ولا يتجمل طوقا شرح هذا لا ينبغي للمعلل ابطالها بالاسناد بل قد يفتقر
المعلل ابطال السند الاعلم من وجه الذي هو اعلم مطلقا في عين الم وقد سبق عناده والمساوي والاخص
مطلقا يجوز الاستدلال بها لانه السند ما يلزم منه نفق الم وكل من المساوي والاخص يستلزم كونه
لا ينبغي للمعلل ابطال الاخص لانه ابطال الاخص لا يستلزم ابطال الاعلم فلا يلزم من ابطال السند الاخص
ابطال النقصان فلا يثبت عين الم فلا ينبغي وهذا من مشهور اورده في تقرير القوانين وهو ان لو كان
ابطاله بدليل يلزم منه ثبوت الم كما يلزم منه بطلان ذلك السند يكون ناقصا مثلا اذ افكنا قال للمعلل لانه
حيوانه فقال السائل لانه حيوانه لم لا يجوز ان يكون حجرا وهذا اخص من نفق الم وهو ان ليس بحيوان
فلو ابطال للمعلل هذا السند بقوله لانه متفلسف يكون مفقدا لانه مقدمه وهي ان حيوانه ثبت بهذا
الدليل واجابه عنه المصنف ما ذكره للمعلل ابطال السند صغري يمكن ان يضم اليها كبريا ينتج مع ضم
احدهما بطلان السند ومع ضم الاخرى عين الم فالعاقبة لم يحصل يحصل في حيث ابطال السند بل في حيث
اثبات الم بمبه ووضحه من هذا انه يقال الصغرى المذكورة مع احدى الكبرى دليل ومع الكبرى الاخرى
ودليل اخر فالعاقبة الم ثبت بدليل غير دليل ابطال السند والجمله ان ابطال السند
مطلقا غير مفيد في هذه الصورة ايضا بل ينفق ابطال السند المساوي لنقص الم او لحاشية
واما الاعلم مطلقا فلا يجوز الاستدلال به اذ لا يلزم ثبوت الاعلم ثبوت الاخص كونه ينفق للمعلل
ابطاله لو استند به السائل وفي الحاشية انه قلت اليس كذلك للمعلل لانه ما هو اعلم من نفق الم
يشغل عينه الم ايضا فقلت الاعلم مطلقا من نفق الم اعلم من وجه من عينه في الغالب فلا يبطل بطلان
عينه كما اذ قلت هذا ليس بباطل لانه ليس بانسان ففتح احد بقوله لانه ليس بانسان لم لا يجوز
ان يكون حيوانا فهذا السند اعلم مطلقا من نفق الم وهو ان انسان واعلم من وجه من عينه وهو ليس بانسان

فولسبته الا ان الشئ في حاشية من الشئ
نقطة واقع فقط اعلم ان الشئ من الكل الخ وانما قلتم
انما في الشكل ثالث في حاشية من الشئ
بوجه انما من كانا من الشئ من الشئ
في حاشية من الشئ من الشئ
الاول وانما استلزمه فانما في الشكل ثالث
الارثا في وانما في حاشية من الشئ
ينتج الملازمة بين اي شئ كانا في حاشية من الشئ
كلما ثبت مجموع الارثا ثبت
ثبت الآخ فلا يصدق ان الشئ الكلية الملازمة في جميع الحوادث
تتبعها ان الموصية اخبرته بالزوجة في جميع الحوادث

مضاف
تفصيل

شريف

لنقصا قهرها في النفس مثلا وانفرد الخواص عنه في الانسنة وانفردا للمسلمين بالنسبة عن الحيوان في الحج
فابطال ان الحيوان لا يوجد له ليس بالنسبة لخواص ان يكون حجرا مثلا وانما هو الاعمال مطلقة في نقصه
انهم مطلقة عنه فلا تكاد تجد مثلا لا يذكر العقل سندا اعني قد وجد ذكر لكل لا يذكر
العقل سندا كما اذ قيل بطلان ذلك السند لم يلجوا في غير ما يمكن ان يذكر فيه السند كما انه اعني
مطلقة في نقص الم اعني مطلقة عنه ايضا انه ليس بالنسبة كما يمكن ان يذكر ان لا يوجد في غير ما
بالنسبة ولا يمكن ان يذكر فابطال ما يمكن ان يذكر كما يستلزم ابطال كونه انسانا يستلزم ابطال كونه
ليس بالنسبة لكونه لا يذكر العقل مثلا هذا سندا لا استواء نسبة النقص للم وعينه لغو مطلقا
من كل منهما بخلاف الاعمال مطلقة في نقص الم واعني وجهه عنه فانه اقر في نقصها اذ لا يفرد
نقص نقصها عنه بخلاف غيرها فانه قد يفرد ذكر السند كما يفرد ذكر السند عنه انتهى اعني
ان ما سبق من مضاف غير اكثر مما ذكر في هذه الحاشية لكونه نقلها عما فيها من بوقع اختصار ليكون
شرحنا جافا على الحاشية رعاية لما التزمنا قبل لا يمكن ابطال السند الاعمال مطلقة في غير الم لاستقلال
ارتفاع النقص فيه والجواب ان ابطال شيء اقامة الدليل على بطلانه وما يستلزم المدعي ليس الاقامة
نفسها بل الدليل فلا يلزم ارتفاع النقص في الم الا انه دليل البطلان ولا شبهة في امكان اقامته
الدليل الفاسد ففانية ما في الباطل ان يعود الى الم ويحتمل ينقض ذلك الدليل باستلزامه ارتفاع
النقص فيه فلي هذا كلام المصحح في التناوب فلي وجهه قوله في الحاشية الاعمال مطلقة في نقص الم
اعني وجهه عنه في الغالب كما اولى كذا قيل واعلم ان الم لو كان مقدرة دليل العقل على العقل
وعظيمة اخرى المخصوص عنه وهو انشاء المدعي دليل اخر قال صاحب التوضيح ان كان انتقال العقل الى
دليل اخر عند اعتراض الم على دليل لاجل ان ذكر الاعراض واراد عليه والمعلم ليس بطريق اعني
فذلك الانتقال بعدة عرف انظار انقطاع البحث بسبب الخلل وانما لم يكن اسئلة للمخرج
دفع الاعراض بل لا بد من دليل اخر اظهر لا يشبه على السامعين كما في حجة الخليل عليه السلام مع
عمرو وهو في الاعداء انقطاعا عن غيره انتهى وقال التفتازاني في التلخيص ان كونه الانتقال الى دليل
آخر للمخرج عن دفع الاعتراض قبل انقطاع البحث مجرد اصطلاح في اهل الحاشية ولا يمتنع الا على
بالانتقال الى دليل اخر وليس بانقطاع في الحقيقة لانه الرض كما اظهر الصواب لزوم حوز الا
الى دليل اخر لانه الموقظ لظهور الجواب الى دليل كما نعم لو انتقل في معرض الاستدلال الى ما لا يثبت المطاوعة
دفعنا لظهور ان حاشية في انقطاع في الحقيقة انتهى فظهر بان الاستدلال على الاستدلال في الحاشية
اخرى للمخلص في حاشية عليه السلام مع عمرو وليس بشيء لانها ليس من هذا القبيل بل انتقاله على السند
ككونه اظهر للمخلص في عمرو كما سمع من التوضيح مع انه يمكن ارجاع الثاني الى الاول بجعل توحيده
وتوضيحه الاول وتبكيه ونقصها للمخلص المقتضى فكانه قال المرد من الاحياء اعاد الروم الى
الدم الاول والشمس بمنزلة روح العالم لانها تنبت بطولها في الظلمة بعد اقرارها فكان انتقاله كلا
انتقال وظهر ايضا وجه قوله والاحكام من وجه فاعرف وهذا وظيفة ما خرجنا من هاهنا المحرر
البيعيه الا ان يقال انهما يخرجان في الالتهاب بدليل منج كذا قيل وينبغي ان يعرف به تغير الدليل و

فقدس خلوة وجهه الى ما يقول المصنفون ان من يغفل
عن طاعة الله الى الامم مطلقا في تقضي العلم في وجه
العلم طاعة الله الى الامم مطلقا في تقضي العلم في وجه
من غفله في انوار التزليل فغفله الى غفله في وجه
وفاضة عليه السلام على في انوار التزليل فغفله الى غفله في وجه
كاثره اذ هو في غفله في وجه التزليل فغفله الى غفله في وجه
مع ابراهيم عليه السلام في وجه التزليل فغفله الى غفله في وجه
قال عليه السلام في وجه التزليل فغفله الى غفله في وجه
خود على سبيل التزليل فغفله الى غفله في وجه
المنع المحض في وجه التزليل فغفله الى غفله في وجه
الواجب والحب في وجه التزليل فغفله الى غفله في وجه
بطانة المشايخ في وجه التزليل فغفله الى غفله في وجه
الاشياء في وجه التزليل فغفله الى غفله في وجه
فان الله انما في وجه التزليل فغفله الى غفله في وجه
بعد كسر ان ضام الى ما كسر في وجه التزليل فغفله الى غفله في وجه
سجدة فقال في وجه التزليل فغفله الى غفله في وجه
في وجه التزليل فغفله الى غفله في وجه
فقدس خلوة وجهه الى ما يقول المصنفون ان من يغفل
عن طاعة الله الى الامم مطلقا في تقضي العلم في وجه
العلم طاعة الله الى الامم مطلقا في تقضي العلم في وجه
من غفله في انوار التزليل فغفله الى غفله في وجه
وفاضة عليه السلام على في انوار التزليل فغفله الى غفله في وجه
كاثره اذ هو في غفله في وجه التزليل فغفله الى غفله في وجه
مع ابراهيم عليه السلام في وجه التزليل فغفله الى غفله في وجه
قال عليه السلام في وجه التزليل فغفله الى غفله في وجه
خود على سبيل التزليل فغفله الى غفله في وجه
المنع المحض في وجه التزليل فغفله الى غفله في وجه
الواجب والحب في وجه التزليل فغفله الى غفله في وجه
بطانة المشايخ في وجه التزليل فغفله الى غفله في وجه
الاشياء في وجه التزليل فغفله الى غفله في وجه
فان الله انما في وجه التزليل فغفله الى غفله في وجه
بعد كسر ان ضام الى ما كسر في وجه التزليل فغفله الى غفله في وجه
سجدة فقال في وجه التزليل فغفله الى غفله في وجه
في وجه التزليل فغفله الى غفله في وجه

[illegible]

الاشغال

فانما هو الذي لا يمكن انشاء العلم وانما اذا كان
قادر على فعله لا يمكن انشاء العلم وانما اذا كان

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
والعلماء أئمةً مهتدين

والانتقال المدليل آخر اعلم ان الحد الاوسط في الدليل المهم مقدم منه والدليل الثاني
ان كانا افتراضيين والجزء المنكر فيهما ان كانا استثنائيين اما مترادفات
او متساويان او الاول اخص مطلقا من الثاني او بالعكس او بينهما عموم من وجه
تباين والظان المترادف فيه لا يعدل متغايرين فليس فيه تغيير فلا يكون فيه
انتقال اولى وفي الثاني والثالث تغير لانه لما كان الحد الاوسط او الجزء المنكر
في الدليل الاول في هاتين الصورتين متساويا للحد او الجزء المنكر في الدليل الثاني فيهما او
منه لم يعد ذلك انتقالا لاستلزام المساوي مساويا آخر والاحض اعلم وفي البوابة انتقال لعدم العلم
وذكر ذلك ان في جميع الصور سوى الترادف يتحقق الانتقال والتغيير بحسب اللفظ لكن الكلام في
وقوع الاصطلاح ثم ان اختلف الدليلان بالافتراض والاستثناء في يتوقف على رتبة احدهما
في الآخر وكيفية رد الافتراض بعضها البعض قد اعني المص بيبياتها في تقرير القوانين
فصل وعند اثبات المعلل مدعا او مقدمته او مقدمته دليله بدليل بلا واسطة او
بواسطة ابطال السند المساوي بوجه للسائل ان يمنع شيئا من مقدمات الدليل والا
ما لم تكن بدلية حلية وكذا الحال في التي المعلل بدليل ثالث كذلك اربع فضاء هكذا
لا ان ينتهي الى احد الامرين اما الالتزام والافتقار وسبب تفصيلهما ونصوب اثبات الم
بواسطة ابطال السند على ما فهم من تقرير القوانين ان يقول المعلل بعد ابطال السند لا بطل
هذا السند بطل نقض الم اذا بطل نقضه ثبت عينه فلما ائتمن الصغرى ثانيا
مستندا يجوز ان يكون السند المذكور غير مساو وغير اعتم مطلقا فللمعلل اما اثبات
الصغرى المذكورة او ابطال هذا السند ولما ائتمن يقول يدل منع الصغرى ايضا هذا
الابطال كلام على السند وهو غير مفيد للمعلل ان يرد في الصغرى ويقول ان ارد
ان كلام على السند الغير المساوي والغير الاع مطلقا وان ارد ان كلام على مطلق السند
ممة وقد يرد في الكبرى ويقول ان ارد ان الكلام على السند مطلقا غير مفيد ثم وان ارد ان الكلام
على السند الغير المساوي والغير الاع مطلقا فالصغرى ممة وهذا الترميد الثاني وقع في كلام
لكنه ركيزك لان الظن هو الحد الاوسط في الكبرى على وقوعه في الصغرى لا العكس قال الشيخ
المعوي هذا الترميد لا يفيد المعلل اصلا لان السائل وان ذكر كلامه على صورة الابطال و
الاحتياط لا يمكنه بوقوله بالمنع مع السند فلا يفيد المعلل منع فيبقى عليه اما اثبات الم بدليل آخر
او اثبات كونه السند لازما لمنه المدة فظهر ان الترميد المذكور غير طرف المعلل خارج عن قانون
التوجيه انتهى يقول الفقير في كلام الشارح المعوي حقا لان كونه المنع حاجا عنه بالتحريم
العناية لا يستلزم كونه خارجا عن قانون التوجيه والظان يقال كلام السائل غيب ومنع
المعلل اياه لا يلزم منه ما يجب على المعلل اثبات الم فلا يقع فيه المعلل كمنه السند فيكون منه
خارجا عن القانون كمنه السند واذا قطع النظر عن كونه خارجا عن القانون فلا سائل ان يجب عنه
بالعناية فاذا منع ياتي فيه التفصيل السابق في الوظائف في الطرفين الا ان ينتهي الى احد الامرين

بطل

ان حدوثه
معلومه

فصل منقول مقدمه دليل المثل قد لا يضر المثل وذكر اذا ذكر المانع منذ انشئتم الاعتراف
بدعوى المثل كما اذا قال المؤمن العالم حادث لانه متغير واشتد الصوري بانه لا يحلوا العالم
من الحركة والتشكي فقال الفيلسوف ان الحكم لا يضر المانع اي شخص منسوب الى الفلسفة وفي مصدر
مخوف من فيلا سوف او معناه باليونانية محبة الحكمة فيكون الفلسفة بمعنى حب الحكمة و
الفلسفي بمعنى الحكيم لانه عدم خلوه عنهما لم لا يجوز ان يحلوا عنهما كما ان حدوثه وذلك لانه
كل من الحركة والسكون لا يتحصل الا في اثنين لانه الحركة كونه الجسم في اثنين في مكانين والسكون
كونه الجسم في اثنين في مكان واحد كذا في الحاشية اقول ما ذكره المحقق مسامحة مشهورة والتحقيق
ان الحركة الكون في المكان الثاني بعد الكون في المكان الاول فجعل الكون السابق الذي هو شرط
تحقق الحركة والسكون جزءا منها لتساع ~~فان قيل في هذا الموضع~~ فان قيل في هذا الموضع
فيه اعتراف بحدوث العالم وهو مطلوب للمثل فلا يضره هذا المانع اعلم ان المصدر في تقرير القواني
قد بسط الكلام لتحقيق هذا المقام بحيث لا يلبق بوضع شرط حنا ايراده مقتصرا فلنقتصر
واضحة قال محمد السمرقندي منع المقدمة قد لا يضر المانع بانه يكون انتفاء تلك المقدمة مستلزما
لمطلوبه وجواب ذلك المنع ان يرد للمثل بانه يقول ان كان تلك المقدمة ثابتة بتم ما ذكرناه الدليل بان
لم يكن يلزم المدعي قال المسعودي كما اذا قيل في حدوث الاعيان الثابتة انها لا تنطوي على الحوادث وكل
ما هو كذلك فهو حادث بانه الصوري بانه لا يحلوا الحركة والسكون وهما حادثان وبما عدم الخلو
عنهما بانه الاعيان لا تنح عن الكون في حين فانه كانت باعتبار كونها في ذلك الحيز مسبوقه بكونه احر في
ذلك الحيز فهي سابقة وان لم تكن مسبوقه بكونه احر في ذلك الحيز بل في حيز اخر فتحتمل فلو قال المانع لانه
ذلك الاختصاص لا يجوز ان لا تكون مسبوقه بكونه احر اصلا كما ان حدوثه في تلك خالية عنها فالمثل
ان يرد ويقول لا يخفى اما ان يكون ذلك الاختصاص ثابتا ام لا فانه كان فذلك والا يلزم شيون المطالبة
حدوث الاعيان وهو لا ينافي ذلك بل يتصف الشيء المستتبع للكون بالكون المسوق بوجوبه يكون
متصفا بالكون الاول وهو يقتضيه حدوثه بلا اشتباه انتهى يقول الفقيه هذا الترتيب قديم فيقال لا
لا دليل اخر وتقريره ان كانت تلك المقدمة او نقيضها ثابتة فالمدعي ثابت لكون احدهما ثابتة البته
لاستناع ارتفاع النقيضين وذكر السمرقندي في موضع اخر في استثناء التمثيل مع اخر لا يضر المانع لكونه ليس
على الكيفية التي فيما سبق لانه عدم فرض ما ذكره في استثناء التمثيل بانه يكون انتفاء المقدمة المنع نقيضها
منضمما الى مقدمة اخرى ينتج المجمع المطالبة كما ان عينيها كذلك بخلاف ما ذكره سابقا فانه استلزام انتفاء
المقدمة المهمة المطالبة ليس بطريق ختم مقدمة اخرى اليها كما عرفت ومثاله كما ذكره ان يقول المثل
ان كل متغير حادث لانه كل متغير قبل الحوادث وكل ما هو محل الحوادث في ذاته بقاء الصوري ان كل متغير
محل لامر حاصل بعد ان لم يكن وذلك الامر حادث فانه قال السائل لانه قد يكون كل متغير محل لامر حاصل
بعد ان لم يكن لم لا يجوز ان يكون تغيره من والامر كانه في الاول حادث بلا شك والثاني حادث ايضا لانه
كونه الرتبة الامر اعمد من لانيه كونه حادثا ولا يكون صفة لشيء كالمحل بعد العلم ينتج ان كل متغير محل الحوادث
وهذا الترتيب انتقال الدليل اخر كالسابق واشير في الحاشية الالوعية الى ان الحروب منها التي لا يدري

ما في شرح العقائد
الفلسفية لعصام
الدين ص

فان قيل لو كان رتبة حدوثه لا يضر المانع لا يضر المانع ان كان

السند

السند وقسمه واثباته للطاع على كل تقدير بخلاف الجواب في الصورة السابقة فانه بالتدبير المقدر
 المية وانتفاءها واشهر موضع آخر منها الى انتفاء المقدمة المية في كلتا صورتين مثبت
 للدعوى لكن في الصورة السابقة مثبت بالذات وفي اللاحقة مثبت بوجه آخر انه انما
 في صورتين وان كان في قبيل الانتقال الى دليل آخر لكن الظاهر كلام السمع قدى انها ليسا
 قبيل انقطاع البحث في عرف النظر فعملنا في عرفهم استثناء هذا الوجه المصحح
 على كلتا صورتين لكن طوبى له مخافة الاملا مع ان ما ذكرنا كما في كشف مراد المصنف هنا
 بالمثل فصل لو ابطال السائل بالدليل قد ابطال يكونه بالدليل للاحتراز عن كونه مكابرة اذ
 لو ادعى بطلان المدعى الغير المدلل او مقدمة الدليل قبل استدلال غيره ولم يأت بدليل او منع احدهما
 او لا ثم ادعى بطلانه ولم يأت بدليل ايضا فهذه الصور الاربع كلها مكابرة لا غضب لعدم ايراد
 الدليل ومنه هنا علم ان اقسام الغضب اربعة لانه ابطالها بالدليل اما ابتداء او بعد من غيرها
 فاعرف المدعى الغير المدلل اذ لو كان مدلا لكان معارضة او مقدمة دليل المدعى قبل استدلاله
 المعلل على تلك المقدمة اذ بعد استدلاله يكون معارضة في المقدمة لا غضبا قال في تقرير القوانين
 وهذا نكتة وهي ان ذكر دليل ال على ضاد المدعى والمقدمة بعد طلب الدليل علمها ان خلا
 عن دعوى ضادها فهو ليس بغضب بل هو منع مع السند اذ السند الذي هو ملزم لم يفتقر
 الم اذ ذكر بطريق القطع فهو دليل على ذلك النقيض فلو طوبت احدى مقدمتيه كقول السائل لان
 انه ليس بجواب وكيف وهو متنفذ فانه مع الكري المطوية ينتج ان حيوانه وكقوله لانها ليس
 بوجود كيف والشمس طالع فانه مع الملازمة المطوية ينتج ان النهار موجود واما اذ ذكر بطريق الجواز
 فهو لا ينتج مع المقدمة المطوية الجواز النقيض وهو لا يستلزم الحكم بفساد الم فلو قلنا ان ايراد دليل ال
 على ضاد المدعى والمقدمة غضب وان خلا عن دعوى ضادها لم يكن في بعض صور المنع مع السند غضبا
 فذا اى ذلك لا ابطال مع الاستدلال عليه اما ابتداء او مسبوقا بمنع يسمى في غيرها الاصطلاح غضبا
 باعتبار اشتمال الاستدلال الذي هو منصب المعلل والى هذا اشار بقوله لانه الاستدلال منصب المعلل
 وقد غضبه السائل فاقبل هذا اسم الاشارة الى الدليل اي فالدليل يسمى غضبا كما هو الظاهر في
 ليس له وجه فلا لفظ الغضب اللغوي المنقول عنه اما بالمنع المصدري او بمنع الغضب وعلى كلا
 التقديرين ليس الظاهر قول المصنف لانه الاستدلال الذي هو دليل للتسمية كونه اسم الاشارة اشار
 الى الدليل كما ذكر في هذا القائل بل الظاهر ما قلنا وعلى ما قلنا التناوبية نفس الابطال مع الاستدلال
 المذكورين على تقدير كونه بمنع الغضب كما يدل عليه ظاهر قوله وقد غضبه السائل والاصطلاح
 بهما على تقدير كونه بالمنع المصدري وليت شعري كيف يقول هكذا محذوهم مع انه المعلل قال
 في تقرير القوانين واما الغضب فهو دعوى السائل فساد مقدمة الدليل او الدعوى مع الاستدلال
 على فسادها قبل استدلال المعلل عليها انتهى ملخصا وسيصح المصنف ايضا في الفصل الا بما قلنا
 فانظر واختلف في انه مسموع موجه يجب على المعلل ان يجيب عنه والمحققون قالوا انه غير مسموع
 لانه اذ اجوز الغضب للسائل قد يعرض المعلل عن الاستدلال على ما وقع الغضب فيه من دعواه او

المعقل مع

اي المساوي والاضطرار

سائل بوقوعه
 مع

مقدمة دليلها ونقصه مقدمة دليل السائل الغاصب وهكذا يجري المعاصرة في الطرفين فيبعد
 عن اظهار الصواب في مدعى المثل لانه الصواب انما يظهر اذا منع السائل واستدل المثل لان مدعى احد
 ثم ان في قوله ان ليس بمسبوع لا يقول بانه مكابرة اذ هو نافع في اظهار الصواب كما صرح به التقاضي
 في التلويح لكنهم اصطحو على عدم سماعه من الباب البعد عن المطا والمكابرة هي الاعتراض بما لا ينفع في
 اظهار الصواب والمثل ينفى قول التقاضي نافع في اظهار الصواب انه نافع فيه اذ المبيع المصنف الطرفين
 بل اشتغل المثل على اثبات المصنوب فيه ونفعه في اظهار الصواب بل هو ادخل في اظهار الصواب
 اذ الاستدلال على فساد كلام المثل اقوى من طلب الدليل عليه كذا في تقرير القواني ول بعضهم هنا مثالا
 طويلة لا يجدي اكثر مما ذكرنا من اشرح الكلام بكلام صاحبه احق بان يصح اليه وقيل انه مسبوع
 وهو ترك الدرس العمدي ومن تبعه لقول ان للسائل الغاصب ان يقول حين قيل له انما
 فعلته فغضب غير مسبوع اردت المنع السند بما ذكرته في صورة الابطال والاستدلال فيسقط
 الجواب البينة لانه محرم المراد مستفيض في محرم المباحات ثم ان هذا المحرم قريب الى الانتقال
 من سؤال الى سؤال مع الحكم بفساد ظاهر الاول وانه لا يبقى فيه شائبة الاصطلاح فامنع موجهة الغضب و
 قيل وجه محرم ترك الدرس ومن تبعه الغضب انقلاب معاوضة في المقدمة بعد اقامة المثل الدليل على المقدمة
 الخمية اذ كان غصبة في المقدمة ومعاوضة تحققة بعد اقامة الدليل على المدعى ان كان غصبة المدعى
 فلما كانت المعارضة المذكورة جائرة بين قائل المجوز عليها الغصبة في مكان جائرة بعد اثبات
 المثل جائز قبله ايضا لانه متعلق باعتراض السائل في الحديث واحدم يزعم عليه شيء ولم ينقص انتهى
 وكذا في نظر ظلم يتامل قال صدر الشريعة في التوضيح والفرض في هذا النقل تايد القول
 الثاني ينبغي لمن حكم بنفسا ومقدمة معينة اذ لو لم تكن المقدمة العارضة معينة عند لم يتوجه اليها
 المنع كما سبق بل لا وظيفة له الا نقض الدليل والمعاوضة ان يورد اعتراضا عليها على سبيل المنع
 يقع ينبغي ان يتحقق عليه بنفسا ومقدمة معينة غير مدالة ويطلب عليها دليلا وكذا في حكم بنفسا ومدعى
 عن مدلك كذا في الحاشية فلعل قصر صدر الشريعة على المقدمة بناء على الاغلب على سبيل الابطال
 هذا مبني على اخفاء حلال المحرم التي هي الحكم بالفساد اختيارا للطريقين الاسلم انتهى واعلم ان طريق الجواب
 في غصبة الغضب على تقدير كونه مسبوعا كما سئله الشارح المسعود ان لا يطعن في المثل بانه غصبة وان لا
 يتعزز دليل الغاصب قبل اثبات الخمية على السائل ان يعبر كلامه بتلك الغصبة فيخرج عن كونه
 غصبا ويسقط المنع الوارد عليه اذ السند لا يمنع بل يثبت تلك المقدمة اولا ثم يتعزز دليل الغاصب
 لانه دليل بعد ذلك لاثبات ينقلب الى معاوضة في المقدمة ولا كلام في جواز الترخيص لدليل الغاصب
 بعد انقلابه الى معاوضة في المقدمة فصل الغصبة عنهم استدلالا على بطلان ما مع منه والفرض
 في عقد هذا الفصل دفع اعتراض الشارح الحنفى الذي اورد على من لم يسبق الغضب والجواب عنه غير ما
 اجاب به العصام في شرح الادب العنصرية تقرير الاعتراض لو تم استدلالكم على كونه الغصبة غير مسبوع بقولكم

المثل

لا بد من بيان ما يشترط في الدليل
 ان يكون له قوة في دفع الاعتراض
 ان يكون له قوة في اثبات المدعى
 ان يكون له قوة في نفي الاعتراض
 ان يكون له قوة في دفع الاعتراض
 ان يكون له قوة في اثبات المدعى
 ان يكون له قوة في نفي الاعتراض

فلهذا لا بد من بيان ما يشترط في الدليل
 ان يكون له قوة في دفع الاعتراض
 ان يكون له قوة في اثبات المدعى
 ان يكون له قوة في نفي الاعتراض

المعلل ما دام معللا يكون التعليل حجة يعلم حجية دليله او بطلانه وليس بل هذا الا المطالبة
لذلك هذا الدليل على ان النقص بالمعارضة ايضا غير مسمى على قاهره كما هو جوازا ونقص جواب
العصام لمخصا ان النقص غير جائز الا عند الضرورة وفي النقص بالمعارضة ضرورة لانه السائل
وما لا يعلم ظل دليل المعلل على التعيين فيضطر الى النقص بالمعارضة بخلاف هذه الصورة لانه لا ضرورة
في اعتبارها فلهذا الامكان المنع مع السند واور المص على هذا الجواب بانه دفع النقص المذكور بغيره
لان جواب النقص بالجواب قد يكون بمنع الجواب وقد يكون بمنع التخلّف وهذا الجواب لا ينطبق على شيء منهما
ولم يتعارف في حوار هذا النقص غيرهما الكبر ذكر في الحاشية الا لو غلب جوابا اخر عن النقص بالجواب
وهو اظهار المانع في ثبوت الحكم فمادة الظن وهذا المانع الضرورة الممنعة الى النقص بالمعارضة وقال
ابو القاسم ان جواب العصام انما يمتنع على تقدير عدم علم الناقض والمعارض ظل دليل المعلل على التعيين واما
اذا علم كما اذا اجمع المنع والنقص بالمعارضة فلا يتم الا انه يعتبر اطراد الباب قد برهنه وقال المص
في وجه التبريد الى الفتح ان قصد اطراد الباب يعتبر مانعا في ثبوت الحكم في مادة التخلّف حين جرح المنع بهما
ولضرورة صورة الاجتماع ولتدبر صورة التخلّف لم يلتفت العصام الى جواب النقص بجواب الدليل في تلك
الصورة ولعل وجه التبريد هذا انتهى واور على الفتح ان اعتبار اطراد الباب انما هو في العتبة واجب
عنه بانه يجوز ان يعتبر العقلية ايضا اذا كان الاصل في ذلك الشيء المجوز ثم طرأ عليه عدم الجواز لغرض
في الاغراض وما يحسن فيه هذا القيل كاسبق في التقيان في الفصل السابق ومنهم من منع من الجواز
في العقلية مطلقا واور على جواب العصام ايضا انه انما يمتنع على رأي من منع منع الدليل واما على رأي
من جوزه فلا ضرورة ولو سلم فالضرورة تنفذ باحد هما الا ان يقال ان احدهما وارد على الذي والاخر على
الدليل هذا ولا يخفى ان هذا اليراد وان سلو رده على جواب العصام لكن لا يرد على جواب المص في هذه
الرسالة لانه جواب منعي على المنع لا يجوز كما هو محتاج على ما يمتنع منه جريته مرة في هذا الجواب ومرة
في مقالة النقص ولا يفرح به الا في مقالة النقص لما قلنا ان قد صرح في تقرير القواني بعد بيان تجويز
الي الفتح بانه لم يظهر لنا اقامة دليل واحد على صحة جميع مقدمات قافهم فاقبل ان جواب المص يرجع
الى جواب العصام فيرد عليه ما رد عليه انتهى فليس له وجه وجبه فليتأمل فيه واور على جواب العصام
يكون النقص الاجمالي الشبه والمعارضة التقديرية غصبا على هذا الجواب واجيب عنه بالنظر بالمعارضة
التقديرية ان الدليل الحق للسائل يكون معارضا لدعوى البداهة المنزلة منزلة الدليل صرح بعضهم
او للدليل المفروض المعترض به بعض المحققين والتمسح بالمعارضة التقديرية معارضة للاخر ودعوى
البداهة في المعلل ليست بحقيقة في اكثر المواد بل يحتاج الى اعتبارها في المعلل فالتصحيح للسبب بظاهره
ولما شك ان اذا قدر الدليل للمعلل او اعتبر دعوى البداهة المنزلة منزلة الدليل لم يصح تصحيحه
قبل التقدير والاعتبار واما الجواب بالنظر بالنقص الشبه فمفسر ودونه حرط القناد الا ان
يدعى تدبرته ويقال ان لم يلتفت الى جواب النقص بجواب الدليل في كاسبق في صورة الاجتماع وبعضهم اجاب
بالنظر اليهما بانها ليسا في طبيقتين ولو سلم فادريانه ولو سلم فالمراد بالمنع المنع الحقيقي لا المجازي والمنع
الوارد على كلهما مجاز وليس بوجوبه على اطلاقه ان لا حاجة اليه بالنظر بالمعارضة التقديرية كما عرفت بل صدر

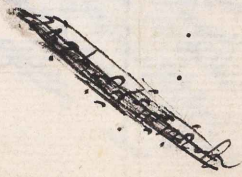
فقد رتبنا الى الفتح
فقد رتبنا الى الفتح
فقد رتبنا الى الفتح

فقد رتبنا الى الفتح
فقد رتبنا الى الفتح
فقد رتبنا الى الفتح

فقد رتبنا الى الفتح
فقد رتبنا الى الفتح
فقد رتبنا الى الفتح

مخالف لما اجمع عليه اهل الفقه ويكفر ان يحاج ايضا بالنظر اليها بان حواجزها ليس على انها مسموعة
 موقرة بل على انها جائزة في انفسها واما عند غيرهم فيستدل الباب بعدم المطا كاسبق
في الغضب ~~وغيره~~ ولما علمت معنى الغضب في عرفهم فالمعارضة الحقيقية ليست بوضعية لانه ابطال
 الدعوى بدليل بعد استدلال المعلل عليه وليس منع الدعوى بعد استدلال عليه صحيحا ان ذكر ما سبق
 وكذا النقض ليس بخصب لانه ابطال الدليل بدليل ولا يصح منع الدليل لانه المنع انما يصح على ما يمكن
الاستدلال عليه والدليل لا يمكن الاستدلال عليه لانه مركب من مقدمتين والدليل لا يتبع الاقدمة
واحدة وهما بحث وسيارة هذا البحث في حاشيتنا في مقالة النقض كذا في الحاشية وستعرف
 النقض والمعارضة فصل اعلم ان السائل قد يمنع تقريب دليل المعلل وهذا المنع حقيقة لغو فاذ
 تعريف المقدمة اعني ما يتوقف عليه صحة الدليل شامل للتقريب كما عرفت سابقا ومعنى التقريب في عرف
 المناظرة سوق الدليل على وجه يستلزم المدعى وقد يعرف بتطبيق الدليل للمدعى وقد يعرف منعه انا
 لان استدلال هذا الدليل المدعى وقد يحل ويحال لانه التقريب والتقريب م وليس التقريب في
 شرائط الاستدلال كما يفهم من ظاهر كلامه في الفقه بل يمنع التقريب انما يكون اذا تم شرائط الاستدلال
 وكان اللازم من الدليل غير المطا كما يفهم من تتبع مواردنا واعلم ان بعض المتقدم على احد احتماليها
 يمنع وعلى احتماليها الآخر يمنع التقريب فيرد السائل فيها ويقول ان اردت بها هذا الفقه في
 ممة وان اردت بها ذلك الفقه فلا تم التقريب وقد يوجد لها احتمال ثالث لا يرد عليه المنع اطلاقا
 فيختاره المعلل جميعا عن معنى السائل وقد يمنع بعض المتقدم على وجه واحد مع منع التقريب يقول
 لان هذه المقدمة ولو سلمناها فلا تم التقريب وقد يرد السائل في تقرير الكبرى المطلوبة فيمنها
 على تقديره ومنع التقريب على تقدير آخر كما اذا قال هذا السائل لانه مسموع بالارادة فيقول السائل
 كانت الكبرى المطلوبة وكل من كان بالارادة فهو انسان فيرد بان كانت وكل من كان بالارادة فهو حيوان
 فالتقريب ممكن الاغلب في مثل هذا المقام منع التقريب فقط سواء على تقدير الكبرى الصادقة في هذا الموضع
 ما في تقرير القواعد واللوازم منع التقريب لا يتصور بخبر بل بخبر المدعى الذي منه تقرب دليله او
 بخبر الحد الاصغر والاكبر واما بخبر الحد الاوسط فلا يمكن ايضا كما قال المصنف هاتين فقرتين
 اقول فيه انه يمكن الجواب بخبر الحد الاوسط ايضا في بعض المواد كالمثال السابق انما بان اختيار المعلل
 الشق الاول من التزميد ويقول المراد بالارادة الارادة الكاملة متلا ولا شك ان ارادة الانسان
 كاملة بالنسبة الى سائر الحيوانات حتى كانت مناطا للتكليف الا ان الظاهر مراد المصنف بها من سائر
 الجواب عن منع التقريب بل لا يرد التقريب انما يتم استعمل في الباب الاول والثاني اذا اتبع الدليل على
 المدعى او ما ينعكس اليه او ما يساويه او ما ينعكس اليه او الاخص منه اليه او الاخص منه اليه او
 مما يساويه مطلقا او ما ينعكس اليه الاخص منه او ما يساويه عليه الاخص او ما ينعكس اليه
 فالاولى ان يصرح بهذه الانقسام المتروكة بحسب الظواهر كانت راجعة بحقيقة الى ما ذكرتم بمجموعة
 قاعدة انما ينعكس الى الشيء مساو له او اخص منه مطلقا وان المساوي للمساوي الشيء مساو لذلك
 الشيء وانما ما يساويه الاخص في الشيء اخص من ذلك الشيء وقد برهنوا على كل من تلك القواعد في محله

اي بالارادة
 الاخص منهم



المتممة فانه لم يعتبر السائل هذه المعارضة بعد اثبات العقل لم يدفع حسده موجه غير واجب واما اذا اعتبر هذه المعارضة
فدفعه واجب لكنه هذا انما هو في السند المسأوي والاخص هذا فلا وجه باطل انه اذا لم يعتبر كونه هذا السند معارضا
للدليل المشتق فلا يكون منه موجه اصل السند المسأوي كما اعتبره السائل في حيث انه مقول للمنع واما كونه
مسأويا له ومعارضا فامرنا ان لم يعتبر السائل فاعتبار العقل لغيره الا اذا امتست الحاجة اليه انتهى وما يجوز صلا
الحسينية في ان السند اذا ذكر في صورة الدليل يجوز المؤاخنة مطلقا متعاقبا ونقضا او معاينة لكل الصورة بالصورة
فلم يعتبر المصداق هو كلام من عند نفسه بل هذه المؤاخنة لغو غير مفيد اذا لا يلزم منه اثبات العلم قبل ولم وجه آخر
بدل على حساده وهو ان تفقده ومعارضة انه اراد بها الحقيقة فليس يتعلق الى السند في شأنها وان كان في صورة
الدليل اذا الدليل المعنى التخصيص هو حقيقة لا صورته وكذا الدليل المعنى من مضمون المعارضة كذا وان اراد بها معانها
المجازي فهو راجع الى ابطال السند فلا وجه للتخصيص بصورة الدليل انتهى اقول بعد تصريح صاحب الحسينية بقوله
اي ماهو صورة المنع في الصورة بالصورة فهذا التزديد جميع وايضا قوله وان اراد بها معانها المجازي فهو راجع
الى محلي تأمل فليست اقل قال الشارع الحنفى منع المنع ومنع ما يؤيده سندا او تنويرا لوجوب اثبات المقدمة الذي
صحة اثبات يجب على العقل عند من المانع انتهى المنع المضاق وقوله منع المنع ومنع ما يؤيده كما ينبغي طلب الشك وكذا
منع صلاحية السند لانه المنع على ما عرف طلب الدليل على المقدمة والمضاق اليه هذا ليس بمقدمة ولا كلام في جواز اشكال
المنع بالمعنى المجازي فلا يتجربا ذكره الشارع الحنفى في هاتين شرحه حيث قال ان المنع طلب الدليل على مقدمة الدليل
والمقدمة ما يؤيد صحة الدليل فلا يتصور تعلق المنع بشئ من المنع وما يؤيده لعدم كونه شئ منها مقدمة فلا يظهر
وجه قولهم ان منع المنع ومنع ما يؤيده لا يوجب اثبات المقدمة الية لانه يفيد جواز تعلقه بكل منها لكنه لا يتعلق بشئ
منها قال ايضا ما هاتين شرحه واذ اثبت ان الواجب على العقل عند من المانع انما هو اثبات المقدمة الية كما هو المشهور عند
ارباب الفقه كانه الدخول في السند بانه لا يصلح السندية لانه لا يستلزم المنع او بانه في هذه الية ليس بجديد بل فيه خلاف في قيل ترك
الواجب وقضوا الكلام وكذا الدخول فيما ذكر توضيح السند وتبيينه مع كلام المحقق الشريف في كتابه دليل على ان كل ما
انتهى اذ من الدخول في المواضع الثلاثة ما يؤيد المنع والابطال الا في الثاني فانه المراد منه الدخول في عبارة السند وقد ساق
المشهور بوجه الطلبة انه ناقص العبارة مستدل وحاصل كلام الشارع في الحاشية الاخرة المعارضة لما فهم في كلام الشريف
من كونه هذه الامور موجهه واجاب ابو الفتح بهذه المعارضة بما حصل انما لانه كل ترك ما هو الواجب بوجهه وانما
يكون تركه لو كان اثبات العقل بهذه الامور على قصد اداء الواجب واما اذا كان ايسارها على قصد تسليم المنع واطهار الفساد
ما ذكره من دفع التوهم صحة فلا تكون كذلك بل تكون موجهه لانها تكون في قيل الاستقلال بالبحث الحق وهو موجه كالبحث
الاول هذا الكس في قوله واطهار الفساد ما ذكره من نظر الدخول في صلاحية السند السندية ليس اظها ان الفساد طرا
ذكره هنا عبارة ما في تقرير القوانين وحاشية وكذا لا يفقه منع صلاحية السند السندية مستندة لعموم مطلقا او
في وجهه وكذا بما بينته لم يتغير حالها بالاولوية والحاشية يعني ان منعها صحيح لان المانع لما ذكر السند فكانه
ادعى صلاحية سنده للسندية والدعوى الضمنية يصح منها الكس هذا المنع لا ينفق العقل وكذا لا ينفق ابطال صلاحية
السند السندية مستندة لعمومه تذكر ما سبق انفا وفي الحاشية كما اذا قال السائل لانه ليس بانسان لم لا يجوز ان يكون
حيوانا فقال العقل صلاحية الحيوان للسندية باطل لانه اعم من تخصيص اللحم وهذا ليس بابطال لذات السند اذ لو كان ابطالا
لذاته ليقطع العقل هنا لانه ابطال السند الا مع العقل انتهى وفيه رد على من قال ينفق هذا الابطال اذ يبطلان الصلاحية بطل

استشركنا قبل

الشارح القوي

والشريف في شرح ما في المتن

كلام جليل

النفق في فلا يكون المنع مسلماً وأما حصول الرد لا يلزم بطلان الصلاة حيث بطلان ذات السند حتى يلزم بطلان النفق وفي قوله
 القواني قال شاه حبيب أن منع ذات السند غير مفيد ومنع صلاحه السندية وبطلان لكل الصلاة مفيداً انتهى
 وفيه نظر لأنه إن أراد أنها مفيدة للعلل فإنه يوجب بطلان العلم كما بطلان ذات السند كما يشترطه سوق كلامه فهو غير صحيح لأن
 السند لم يصلح للسندية يبقى المنع مجرداً وهو موجه أيضاً وأما بطلان ذاته ليس جهة بطلان المنع في السند بل في
 جهة أن البطلان يستلزم بطلان نفق العلم فيلزم ثبوت عنده كما عرفت وإن أراد أنها موجهة باعتبار قصد الانتقال إلى
 بحث آخر اعني أنها مفيدة بالنظر إلى البحث الآخر المتعلق به في ذات السند موجهة ومفيد أيضاً باعتبار ذلك القصد
 يمكن توجيه كلامه بأنه أراد المنع الثاني وأراد في منع السند منع متعلق بالحوار إذا كان السند مصدراً به فإنه غير موجه
 بوجه أصلاً إذ ليس هو في المقابلة كما عرفت وبالجملة كلام ذلك المحقق وكذا لا ينفقه بطلان عبارة السند بالحق
القانون العرفي ويمكن منعها أيضاً باعتبار الدعوى الضمنية كذا قل فاستعمال العلة بوجه واحد هذه الأعراف انتقال
 منه إلى البحث آخر ~~فصل~~ أنه عرفت بغير القواني بطلان السند الانقض مطلقاً أو موجه وكذا المأثرة ومنع تنوير السند
 البطلان أيضاً في الانتقال إلى البحث آخر فعمل النوع الانتقال ثمانية خمسة منها ما ذكره في هذه الآلة وثلاثة في هذه فوجه
 تركها هنا قلت لعلم لم يذكر بطلان السند الانقض مطلقاً أو موجه وكذا المأثرة بما ذكره في بحث السند فإنه لا ينفق
 للعلل بطلانها إذ وجه عدم النفع كونها انتقالاً إلى البحث آخر وأما عدم ذكر منع التنوير وبطلان فعله اعتماداً على ما فهمت
 من قوله نقلنا في الثاني والخميس ومنع ما يؤوله إلى السند والتنوير كما استأنى به وكذا لا يلزم مع هذا في نفق المنع في البطلان
 حتى يتم ما ذكرنا ولا بعد فيه لما عرفت من بيان المصير في النوع الثاني في الحاشية فلا تغفل بحسب ما نال دفعه قال
استغفاركم برونه اثبات ما منع السند فقد عرفت اثبات مدعاه فالحق على صفة الجبروت أي جعل السائل محلياً سماً كذا في
 الحاشية فيه وانتقل إلى البحث آخر فلم ينفع للعلل بطلان المنع مستنداً لأبداً أنه لم يداخلة جلية وقد عرفت تفصيلها وهذا
 بمنزلة اثبات الم واستوفى في التقرير وجهه وكذا ينفقه أي للعلل بطلان المنع مستنداً لا بدعوى العلم مسلم عند المانع
 وهذا بمنزلة اثبات الم ولتقرير الاستدلال به أن هذا النوع مقرر على دعوى ومقدرة بديهية جلية أو مسلمة عند المانع وكل
 منع كذا كذا فهو بطلان مستنداً لغيره بطلان المنع على ثبوت العلم به يقال إذا كان منع باطلاً فهو ثابت لكل المقدم حق فالقانون
 وهذا تقرير آخر وهو أن هذا الم يبدى كذا أو مسلم عند المانع وكل ما كان كذا فهو باطل المنع وكل ما هو باطل المنع فهو ثابت ثم أن
 كون الم يبدى كذا كذا أو مسلم عند المانع قد يكون ظاهر الاحتجاج والاستدلال عليه وقد يكون خفياً يستلزم إرادة المعنى الذي أراد
 المعلق في الم ويعلم المانع معنى ظاهر الإرادة في كلام المعلق فظهر تأخير مسلم عنده فيمنع في بطلان المعلق بغير العلم وتاويله
 للمعنى الخفي وذلك التقرير دليل في الحقيقة على الصحة المذكورة في التقريرية قال في الحاشية وحاصل هذا أن إثبات الم تقريراً
 ما منع ثابت عند لا عند منعك لأنه مسلم عندك من قبل وكل ما هو مسلم عندك من قبل فهو ثابت عندك عند نفسك انتهى
 ثم عرفت هذا الكبر نقلناه رعاية لما التزمناه كونه هذا أي لا بطلان الآخر جواباً في جدي لا تحقيق فلا يصح عند الرد
 أظهر الحق هذا ليس بكل واحد للمانع أن يدعى الرجوع عنه تسليم ما سلمه بغير ما جلياً وفي الحقيقة وجود البطلان المنع
 لكنه بوجه الدعوى السليم المقالة الثالثة في المعارضة قدم المعارضة على النفق مخالفاً للجمهور ولوجهي الأولى أي الدعوى مفقودة
 أصلاً والدليل على أنها وسيلة إلى المدلول فهو ليس بحق أصلاً كونه في كونه عامة إذا كانت المعارضة على المدعي وقوم الدليل
 معارضاً بانه الدليل أصل المانع على المدعي المدلول إلا أن يقال النكته أو قصدي فكل وجه هو موطنها والثاني في ما قاله
 المحققين أن ما عارض المعارضة من النفق في ترتيبه على ما اتفقوا عليه ليس على ما ينبغي بل لما تقدم بالانها التي كونها بطلان

أن قلت صح

فصل في منع السند بالحق
 وينبغي عدم منع بطلان السند مطلقاً
 بطلان السند بالحق
 كذا في المتن

قوله بأن عنده لا ذاهية ثالثة
 إلا أن الم كذا قيل مسلم

بما أخذت من الشيخ القندس عليه السلام

للمدعي بخلاف التقضي فان المناقضة مطالبة لا ابطال والنقض وانكاه ابطال لا كنه ابطال لا يستلزم ابطال المدعي لا يلزم
 انتفاء المعروف لتفقد اللام جواز كونه لازم نعم وفيه بحث لانه انما يتم اذا لم يكن المعارضة في المعنى نفسا للقيام الدليل ونفاذ شهادته
 على المطابقين للنقض وفي صلاحية الدليل للشهادة والمعارضة دفع نفوذ الشهادة بعد صلاحية هذا خلاصة ما حققته في الاصول
 وهي اثبات السائل بالدليل والا يكون مكانه غير صحيح كنه فيه ان يكون التقضي بغيرها جليا فلا يحتاج الى دليل
 الا ان يحل بدهاه العقل داخل في الدليل وقد اشترنا اليه تعريف السند نقض ما ارجاه العقل واستدل عطف على ارجاه
 كذا في الحاشية عليه على ما ادعاه والا يكون غضبا او معارضة تقديرية تأمل كذا قيل او ما عطف على نقض ليسا ويحقينه
 او الاخصر نقضه او من مساويا وما يعكس الى احدها كذا قيل وفي بعض النسخ او الاخصر من في جعل ارجاع الضمير الى
 كل من النقض وما يساوي وقد سمعنا تحقيق مثل هذا التعبير في بحث التقريب ولقد درنا المعنى حيث به مراد من نقض
 على النقص في تعريف المعارضة ولولا ان وما يستلزم نقضه بدل قوله وما يساوي الى الكناية شمله لجميع الصور اظهر اعلم
 ان المعارضة عرف بعض بانها المقابلة على سبيل الممانعة وبعض بانها مقابلة الدليل بدليل الخلاق وبعض بانها مقابلة دليل
 ممانع للاول في ثبوت مقتضاه وهذه التعريفات الثلاثة كلها على تقدير ورود المعارضة على الدليل فالأول واحد وبعضهم
 عرفها بما قامت الدليل على خلاف ما اقام الدليل عليه الختم وهو الشهيرة في تعريفها وعرفها به في تعريف القوانين وبعضهم عرفها
 كتعريف المصير هنا كنه قصر على النقص وهذا في التعريفان على تقدير ورودها على المدعي وهو المعروف من كلام السرخس في
 وقد خرج به الشريف كما سبق في حاشيتنا كنه مرة الشارح الحق في الشرف بان المعارضة ظاهرة في الدليل في المدعي واثباته
 ابو الفتح قوله الا يرى انه لو وصف الدليلان بالمعارض دون المدلولين وحكم المصير في تعريف القوانين من هذه التعريفات بان
 للمعلل مدعي ودليلا وكذا للمعارض مدعي بيان في مدعاه ودليلا عليه فانه اعتبر المعارضة في المدعي للمعلل بعض المعارض
 بكونه مدعي السائل وانه اعتبر دليل المعلل بغير دليل السائل ورجح بعضهم اختيار الشرف بانه مرام السائل لعدم الكلام في
 المدعي ثم في هذا المرام ولعل المصير لهذا تتبع الشرف هنا وفي تعريف القوانين فغيرها ما ترى واما عدوله عن تعريفه في تعريف
 القوانين مما يمال التعريفين واحد كما عرفت فاما للفقهاء في التعبير والاثبات في تعريفه هذا في النقص والتسهيل للمدعي على
 يكون في تعريفه ثم ولانه هذا التعريف ادل على ورود المعارضة على المدعي الذي هو اختياره ووجه ثبوت تعريف القوانين كما لا يخفى
 وهذا الباب يعود للملك المتأخر فيضيك مع زيادة كنهه عما تصدى بعضه ببيان مع انه عند وجدنا وانه وفيه زمانه كان
 ادعى للمعلل لا انسانية تمنع واستدل عليها بحجته مثلا فاضا رض السائل باثبات انسانية نيا طعية مثلا واثباتات ضاحكية
 بتجسيم مثلا واثباتات انه لا يخفى قبوله سواد الحبس كذا قيل كنه المشهور في الحبس نوع آخر من السواد في غير الزنجي وسواد الرضحي
 اشده من سواد الحبس هذا لما به تعريف المعارضة صورها بقوله فللسائل عند رادة المعارضة ان يقول مخاطبا للمعلل دليلا
 وان دل على ما ادعت كنه عندي ما يفتيه ولا يقول وان ثبت دليلك او صدق دليلك لم يلزم ثبوت المدعي على المعارض فليزم انتفاء
 كذا قال المسعودي وهذا التصور مشهور بالمعارضة هي تسليم الدليل دون المدلول وهو المعروف من كلام السرخس في كنه التسليم هنا يخفى
 عدم التوصل الى المعنى باعتقاد ثبوت حتى يكون المعارضة تناقضا ووقع للمعلل المعارضة اما مع بعض مقدم دليل المعارض او قبل الخ
 فبمع بعض مقدم ما يخفى الدليل فلا يكون معارضا معا بل لا دليل فينفع او لم يخفى الخلو باثبات فساد دليل ايد للمعارض في فساد
 كانه والا فلا وجه للتخصيص وهو النقص وسيا في تفصيل النقص قارة في الحاشية النقص والمنع لا ينفعا للمعلل في المعارضة
 بالعلل في المعارض حتى عي دليلا للمعلل فلا ينفعه الا المعارضة على المعارضة على تقدير كونها دافعة تأمل انتهى ولعل وجه التامل
 ما ذكره في تعريف القوانين انه دليل المعارض لا يمكن ان يكون عي دليل للمعلل في جميع المادة لوجوبها لبعض المادة كالحدا كبرى الاخر الى

كمن في نظر الخزان

سواء في
المصلحة

في الدليل ص

قوله فقل ان انتقارني والعجب من انتقار
النفوس حيث غفلت عن هذا مع انه منتقلة
بغير عناية فانظر
قوله فقل ان انتقارني والعجب من انتقار
النفوس حيث غفلت عن هذا مع انه منتقلة
بغير عناية فانظر
قوله فقل ان انتقارني والعجب من انتقار
النفوس حيث غفلت عن هذا مع انه منتقلة
بغير عناية فانظر

منه في سنة

تقریر فی احوال و جمیع احوال
تاریخ الفتن و الحروب و
الاف زاف و قوم

اسکونہ

بأنه مساوي للقياسية في عدم التعدي إلى المعلوم وأنها لا تخرج من القيد بل هي في حد ذاته كونه في الكلام
وإن كان غير صورة تسمى معارضة بالغير وجه التسمية قد سؤد كما في غير مادة أيضا أي كصورة كما إذا عارضنا الصورة المذكورة
أنها بآلة العالم حادثة لانه التنازل ولا شيء في القديم بالتنازل إذا التنازل غير الصورة لانه الأول في الشكل الأول ولذا في الثاني
ومادة أيضا وهو لا يكون صورة كصورة وتسمى معارضة بالغير وجه التسمية الأخرى المعارضة بالغير صرح به عصام الدين في شرح الآداب المعصدي حيث
قال في وقد لا يكون صورة كصورة وتسمى معارضة بالغير وجه التسمية الأخرى المعارضة بالغير صرح به عصام الدين في شرح الآداب المعصدي حيث
التسمية بالمعارضة بالمثل والمعارضة بالغير بانه لا عبرة بالحد الصورة عند عدم المادة حيث يكون في اتحاد الصورة معارضة بالمثل وفي تعارضها
معارضة بالغير على انه بالصورة يكون الشيء مركبا بالفعل ومثاله ان يستدل المعلق على عدمه بما لا يلزم عامة الوجود فيعارضه السائل بانه
تلك المعارضة على ان يفيض مدعى المعلق بصورة اخرى غير ما اختاره المعلق المعاملة الثالثة في القيد وقد قيد بالاجمالي ومفهومه اجمالية
الدليل اجمع في المقدمة من مقدمة فلما لم يذكر بطلان الدليل اجمالية كدليل الحاشية ولا يفيده ما قد يكون متعلقا
كله من مقدمي الدليل ومعناه ان يدعى السائل بطلان دليل المعلق مستدلا لا بدعي الاستدلال يكون مكابرة وبيحي بانه جارح مدعى آخر
مع خلف ذلك المدعى عنه والتخلف ان كان مما يقتضيه المعلق والناقض معاليسي نقضا مركبا والا ففرضا كذا قيل وكل دليل هذا
شأنه فبط لانه الدليل الصحيح لا يتخلف عنه المدعى لانه المدعى لازم له وبطلان الا لازم يدل على بطلان اللزوم ان قيل فلهذا يكون هذا
القسم خلاف القسم الثاني وهو لا يبطال بخصوص الفساد وسبجي قلت نعم لكن لما كان الغالب في شاهد القيد الخلف حتى اقتصر بعضهم على ذكره
افرد كالتخصيص قبل التعميم كان قلنا للفيلسوف المستدل على عدم العالم بانه ان القديم انما جاز في الحوادث القومية أي نتيجة من الحوادث القومية
مع انها حادثة بالبداهة قد يدل المعلق هنا بطلان كبراه المطوية وهو ان كل ما هو اثر القديم قد كذا في الحاشية ولا يجب ان يفيده هذا القيد
بمعنى كبرى وهذا على قول جمهور الحنفية وجميع انظار واما على قول بعض الاصوليين فيجوز منع الكبرى مستدلا بانها في المانع وتبطل
ذلك ان قال صاحب الشرح ان لم يتيسر في النقض بشي من منع الجرايم والتخلف فان لم يوجد مانع من نقض الحكم في مادة الجرايم فقد بطلت
العلة وان وجد فلا وهذا التخصيص يقع بتخصيص علة القياس ببعض صور وجودها مانع من تأثيرها في بعض احوال هذا قول بعض الاصوليين
وحيث معارضتهم بالمنفية لانفق بتخصيص العلة بل نفقوا عما عدم الحكم لعدم تحقق العلة حقيقة فتبطل عدم المانع جزء العلة او شرطها
لها اشترى فالحجاب عن نقض القياس القضي باظهار المانع واجبه لا يمنع الكبرى عن منع نقض بتخصيص العلة وراجع الى منع الجرايم عند الجمهور
وقال ايضا في التوضيح ما لمحض اما حوز البعض بتخصيص علة القياس قيا سألة على تخصيص الادلة اللفظية اعني الكتاب وانه لمانع
وتشبيهه بالتخلف الحكم في العلة العقلية لمانع اشترى اما تخصيص الادلة اللفظية فشانع واما العقل العقلية فقد قال صاحب التلويح ان الحكم
قد يتخلف عن العلة العقلية كالحراق بالنار في الخشب الملتصق بالطلق اشترى فالدليل المنطقي ان كان مانعا ما حوز في العقلية في دفع
نقض بالتخلف بمنع الكبرى مستدلا باظهار المانع وهذا باعتبار في نفس العلة ومنع الجرايم وهذا باعتبار اخلاف في العلة المقيدة بعدم
المانع من اخلاصة مانع في القوانين بل بمنع الصوري ولما كانت الصوري مستقلة على مقدمة مانع وهذا مسامحة لانه المانع الثانية
كبرى ينتج مع الاولى انه دليل المعلق جازع في الخلف عنه فيضم اليه الكبرى القائمة بانه كل دليل جازع في الخلف فهو بطلان في حد ذاته
واقبح مقامه دليلها سوجح وقيل ان الصوري مستقلة على مقدمتها وكذا الكلام في النقض باستلزام المحال فان عرفت كذا في الحاشية
ينبغي الجرايم نارة والتخلف اخرى كذا على قدر تسليم الاولى انه منع كبرها وهذا القيد واجب والا يلزم اعتراف فساد دليله من حيث لا يشتر
كراهة الحسينية والمراد في الفساد استلزام اجتماع التخصيص وقيل بعضهم هذا الكلام بانه من منع الخلف منع انتفاء الحكم في الواقع مع
اقتضا الدليل لانه فانما يلزم ذلك لو تحقق المنع بمجرد الانتفاء مع تسليم الانتفاء واما ان تعلل بالانتفاء والحكم في الانتفاء والانتفاء
اوسكت في الانتفاء فلا قيل نقلا عن البعض الاتفاق واقع بمنع الجرايم لعدم فيه القيود العنصرية في اخلاص الخلق في انه بل لا يقتضي
ان يستدل على ثبوت العلة والجرايم عند من المعلق وقيل قيل نعم ان يمتد دليل الحكم وقيل لا اصلا فانه انتقال في الاعراض
لا الاستدلال وقيل ان كان المدعى حكما شرعيا فلا لانه الاشتغال بآبائنا حكم شرعي هو الانتقال في الحقيقة والافق نظروا في التعميم

(ب) (ج) (د)
في قوله تعالى ولا شيء في القديم بالتنازل
في قوله تعالى ولا شيء في القديم بالتنازل
في قوله تعالى ولا شيء في القديم بالتنازل

في قوله تعالى ولا شيء في القديم بالتنازل
في قوله تعالى ولا شيء في القديم بالتنازل

الناظر هو القوم

دليل

This image shows a single, narrow strip of parchment from an ancient manuscript. The parchment is light brown and shows signs of age, including creases and discoloration. The edges of the strip are slightly irregular, and the texture of the material is visible. The strip is set against a dark, solid background.

ALAB. O. 150.

Arab O. 120.

MS. A. 150.

Arab
O.120.

Arab
0.120.

